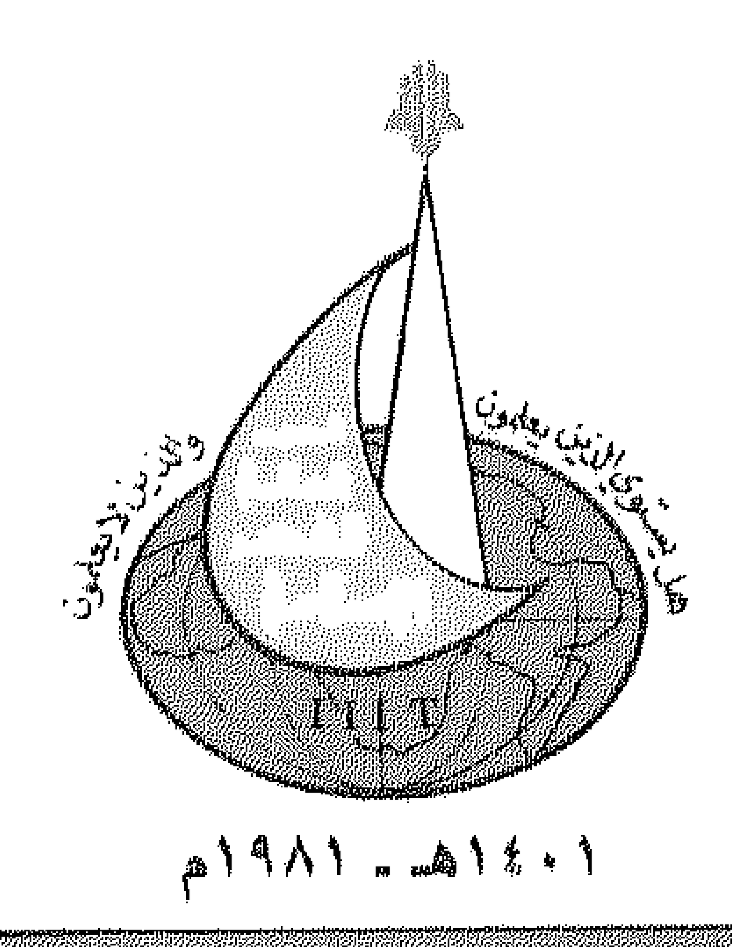




المعهد العالمي للفكر الإسلامي

سلسلة إسلامية المعرفة (٩)

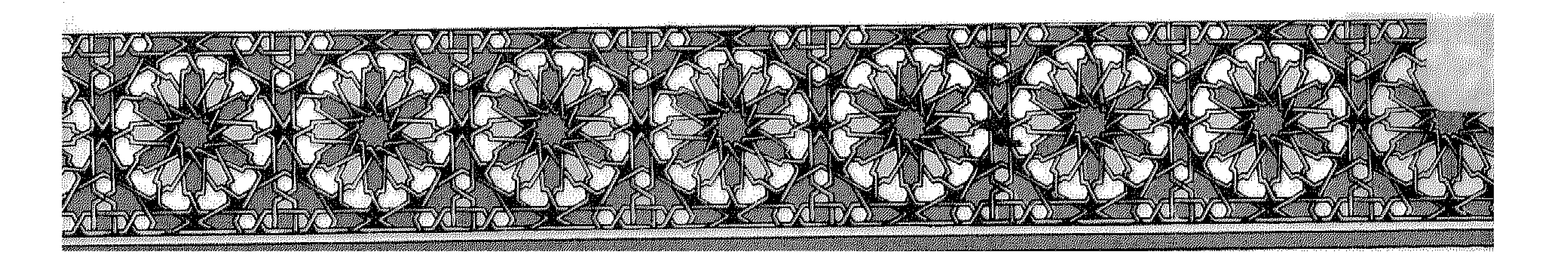
إصلاح الفكر الإسلاميّ

بين القدرات والعقبات

ورقة عمل

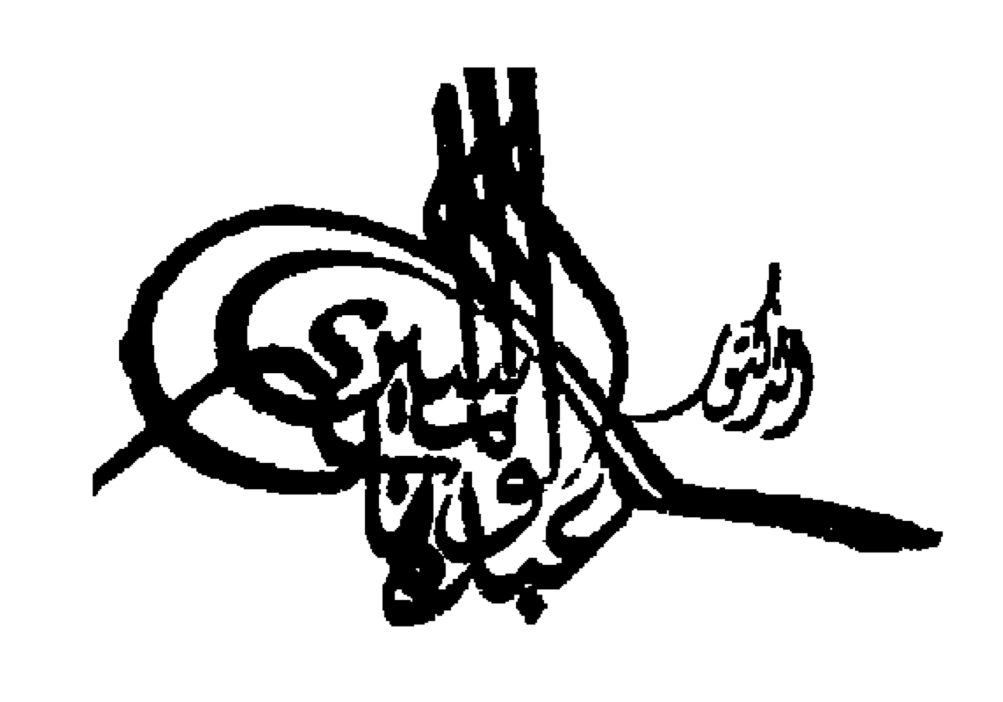
طه جابر العلواني





الدكتور طه جابر العلواني

- ولد في العراق سنة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م.
- تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي في العراق وحصل على الشهادة العالية من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر سنة ١٣٧٨هـ / ١٩٥٩م.
- حصل على الماجستير من كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر سنة ١٣٨٨هـ / ١٩٦٨م.
- حصل على الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الأزهر سنة ١٣٩٢هـ / ١٩٧٣م.
- عمل أستاذاً للفقه وأصوله في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض من سنة ١٣٩٥ ـ ١٤٠٥هـ/ الموافق ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥م.
- شارك بتأسيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة سنة ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- الرئيس الحالي للمعهد وعضو مجلس أمنائه.
- عضو المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.
- عضو مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة.
- رئيس المجلس الفقهي لأمريكا الشمالية.
- حقق كتاب «**المحصول في علم أصول الفقه**» للإمام فخر الدين الرازي بستة مجلدات.
- له عدة مؤلفات وأبحاث أخرى في الفقه وأصوله منها:
  - **الاجتهاد والتقليد في الإسلام.**
  - **أدب الاختلاف في الإسلام.**
  - **أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة.**
  - **الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات**



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين



ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ﴿٢﴾
ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ
مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ﴿٥﴾

العلق ١ ـ ٥

وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا
وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ
لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴿٧٨﴾

النحل ٧٨

إصلاح الفكر الإسلاميّ

الطبعة الأولى

١٤١٢هـ / ١٩٩١م

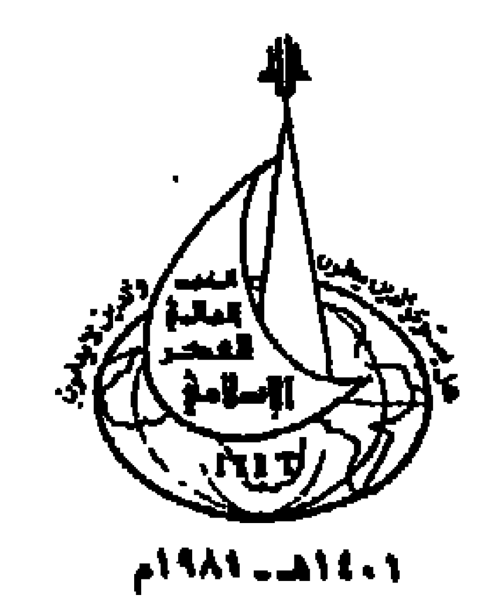
التوزيع في السعودية:

الدار السعودية للنشر والتوزيع

جدة - فاكس: ٦٤٣٢٨٢١

هاتف: ٦٤٢٤٢٥٥ - ٦٤٢٤٠٤٣

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد تعبر عن آراء واجتهادات مؤلفيها.



المعهد العالمي للفكر الإسلامي

هيرندن - فيرجينيا - الولايات المتحدة الأمريكية

إِصْلاحُ الفِكرِ الإِسْلاميّ

بَينَ القـدرات وَالعَقبَات

وَرَقـَـة عَـمَل

طـه جـابرِ العـلواني



دار القارئ العربي

القاهرة- مصر الجديدة- أرض الجولف ١٤ ش عبد الله دراز
الـدور الثـالث ت : ٢٩٠٧٦١٥ فاكس ٢٩٠٦٧١٧

سلسلة إسلامية المعرفة (٩)

Library of Congress Cataloging-in-Publication Data

'Alwānī, Ṭāhā Jābir al 'Alwānī. 1935 (1354)–
Iṣlāḥ al fikr al Islāmī bayna al qudrāt wa al 'aqabāt: waraqat 'amal / Ṭāhā Jābir al 'Alwānī.
p. cm. – (*Silsilat Islāmīyat al ma'rifah;* 9)
Includes index.
ISBN 0-912463-41-4
1. Islam–20th century. 2. International Institute of Islamic Thought. I. Title. II. Series: *Silsilat Islāmīyat al ma'rifah;*
g.
BP163.A625 1991 Orien Arab
297–dc20 91-27987
CIP

Printed in the United States of America
by International Graphics Printing Services
4411 41st Street
Brentwood, Maryland 20722 U.S.A.
Tel. (301) 779-7774 Fax (301) 779-0570

المحتويـات

تمهيـــد

الحمد لله رب العالمين ، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه. ونصلي ونسلم على خاتم أنبيائه ورسله محمد بن عبدالله وصفوته من خلقه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم تسليمًا كثيرًا . و بعد،

فإن هذه الورقة لم تكن قد أعدت يوم أعدت لتُنشر وتُذاع، بل أعدت لتكون ورقة عمل داخلية يتداولها مستشارو المعهد والمشاركون في حمل همومه وقضاياه، فهي محاولة للتعبير عن التفكير المشترك الذي لابد أن يشكل الأساس الفكري الذي يقف القائمون على شؤون المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمتعاونون معه.

لقد أعدت أصول هذه الورقة لمخاطبة نخبة من مستشاري المعهد الأكاديميين والمتعاونين معهم الذين انتظم عقدهم في الفترة من ٢٦ رجب إلى ٢ شعبان ١٤٠٩هـ الموافق من ٤ إلى ١٠ مارس ١٩٨٩م لمراجعة مسيرة المعهد منذ فترة التأسيس حتى وقت انعقاد الندوة، ومحاولة استشراف المستقبل ــ مستقبل الجهود الفكرية والثقافية الإسلامية ــ وتقويم نشاطها، وتسديد مسيرتها.

ولقد حظيت الورقة باهتمام سائر الإخوة الحضور والمستشارين، ونوقشت قضاياها نقاشًا مستفيضًا، واقترح إشراك من لم تسعفه ظروفه للحضور بدراستها ومعرفة ملاحظاته حول قضاياها فتم إرسالها إلى عدد كبير من العلماء والأساتذة المتعاونين مع المعهد.

وقد لفت كثير من الإخوة الذين اطلعوا على الورقة، أو شاركوا في مناقشتها النظر إلى وجوب نشرها بطبعة عامّة، فهي تمثل على حد تعبير بعضهم إبرازة جديدة، أو محاولة متقدمة «لإسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل» ظهرت فيها بصمات سنوات الخبرة والمعاناة العملية في الميدان. وقد جمعنا أهم ما أثير من نقاط عند مناقشة الورقة وضممنا إليها سائر الملاحظات المكتوبة، وأحيلت لأكثر من واحد من الإخوة مستشاري المعهد، ولكنها قد أخذت شكلها الأخير هذا على يد الأخ الأستاذ

عمر عبيد حسنة حيث حظيت بالمراجعة والتقويم والإضافة والتعديل لتصبح بالشكل الذي تقرؤه قارئي العزيز وتلحظه.

إن الورقة ـــ وإن اشتملت في صياغتها الأخيرة على كثير من خصائص الخطاب العام لكنها لم تخرج تمامًا من إطار خصوصيتها الفكرية والثقافية. ونحسب أن أفكار الورقة تهم كل من له من هموم هذه الأزمة الفكرية والثقافية نصيب، لكن قراءتها تستلزم قَدْرًا لابأس به من الصبر والحيدة والإحساس بأهمّيّة الفكر والثقافة في البناء الحضاري الإسلامي الجديد.

إن الظروف الصعبة التي تجتازها أمتنا الإسلامية والفترة الحرجة التي تحياها جماهيرها قد تجعل الآذان أقل التفاتًا لقضايا الفكر، لأنها من وسائل الدواء الطويل المدى الذي نقدمه وننادي به، لكن استمرار الإحباط والفشل والإحساس بالمهانة والضياع كل ذلك يؤكد حقيقة صارخة هي: لو أن هذه الأمة استقامت عقيدتها، وصلح فكرها وتحررت إرادتها، وأحسن بناء وإعداد إنسانها وتمتعت بحريتها الكاملة هل كان يمكن أن يحدث لها ما حدث؟ وهل كان يمكن للشياطين أن تجتالها بين الحين والآخر لتدمر ما جمعت من قدراتها، ولتعيدها إلى نقطة البدء في جهودها؟

لولا استحكام الأزمة الفكرية وغياب الهوية الثقافية والوحدة الأخوية هل تسقط الأمّة هذا السقوط المروّع في شراك خصومها وأعدائها؟!

إن حاجة هذه الأمة إلى الإصلاح الفكري والحضور الثقافي والشهود الحضاري أشد من حاجتها إلى الغذاء والهواء. ولعل في هذه الورقة تذكير بذلك إن شاء الله.

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه وأعان أمتنا على اجتياز محنتها ومعالجة جراحها وبلوغ شفائها إنه سميع مجيب.

هيرندن ـــ فيرجينيا
ربيع الأول ١٤١٢هـ
سبتمبر ١٩٩١م

طه جابر العلواني
رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المقدمـــة

الحمد لله الأكرم، الذي علّم الإنسان مالم يعلم، وناط به حمل أمانة التكليف، والقيام بأعباء الاستخلاف في الأرض ، لبناء الحضارة، والتوجه بالبشرية صوب خالقها، وفق توجيه الوحي، وكسب العقل، واعتبر الحوار والنقاش والمناظرة والمجادلة بالتي هي أحسن الطريق الأمثل لتحقيق القناعة الفكرية، التي تتشكل في الأعماق فتولّد الإيمان، الذي يعتبر الموجه الصحيح لسلوك الإنسان.

والصلاة والسلام على معلِّم الناس الخير، الذي جعل المجاهدة بالقرآن، وبناء الشوكة الفكريّة، أعلى أنواع الجهاد وأسماها، واعتبر الساحة الفكريّة هي ميدان الحوار الحضاريّ، والمعركة الحقيقية بين الإسلام وخصومه، قال تعالى: ﴿**فلا تطع الكافرين وجاهدهم به جهادًا كبيرًا**﴾[1].

وكان جهاد الكفار كله للحيلولة دون وصول كلمة الحق والمعرفة الصحيحة إلى العقول، والشغب عليها، ومحاصرتها ، لأنها وحدها، وسيلة إصلاح الإنسان، وإعادة تشكيله الثقافي: ﴿**وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون**﴾[2] وبعد:

فلا شك أن الشخصيَّة المسلمة اليوم تعيش في أزمة؛ لأنها افتقدت الكثير من منهجيتها وصوابها، وانحسر شهودها الحضاري، وعجزت عن التقويم والمراجعة، ومعرفة أسباب القصور، وتحديد مواطن الخلل والتقصير، وتوقفت عن أداء رسالتها في الشهادة على الناس، والقيادة لهم، فأصبح موقعها خارج السياق التاريخي، والواقع المشهود، والمستقبل المأمول.

والغياب الحضاري، أو الأزمة الحضارية التي تعاني منها الأمة المسلمة اليوم

---

(١) سورة الفرقان: ٥٢.

(٢) سورة فصلت: ٢٦.

ليست بسبب الفقر في القيم التي أكملها الله، وتعهد بحفظها في الكتاب والسنة، الأمر الذي تستلزمه خاصيتا الخلود والخاتمية ــ في رسالة الإسلام ــ أو بتعبير آخر: ليست المشكلة أو الأزمة التي يعاني منها العقل المسلم ، مشكلة قيم، أو أزمة قيم، وإنما المشكلة كل المشكلة في العجز عن التعامل مع القيم، والإنتاج الفكري الذي يجسّر العلاقة بين هذه القيم بمنطلقاتها وأهدافها، وبين العصر، ويساهم باستصحاب الرؤية القرآنية، ويدرك معالم الخلود في الرسالة الإسلامية، وقدرتها على العطاء المتجدد المجرد عن حدود الزمان والمكان لحل المشكلات البشرية، وهذه وظيفة الفكر، أو عالم الأفكار، الذي نعاني من التأزم فيه، لذلك نرى أن الخلط بين مانسميه الأزمة الفكرية التي يعاني منها العقل المسلم، والتي أورثته العجز عن التعامل مع القيم من جانب، وأفقدته القدرة على تنزيلها على الواقع الإنساني، وبين التوهم بأن الأزمة في القيم نفسها، كان وراء الكثير من المغالطات والتراجعات والحواجز النفسية التي لا تزال تكرس التخلف باسم التدين، لذلك نعتقد أن من الأبجديات الأولى اللازمة للمعرفة الإسلامية اليوم: إزالة الخلط بين المبادئ المحفوظة والبرامج أو الأوعية الفكرية المطلوبة لحركة الحياة، وبين القيم الثابتة والأفكار الغائبة.

فالانحسار الحضاري الذي نعاني منه هو أزمة فكر أولاً وقبل كل شيء، لأن النسق الفكري للحضارة الإسلامية وإسلامية المعارف قد توقف عند حدود العقول السابقة، وكأن الله خلق عقولنا لنعطلها عن الإنتاج، ونعتبر ما أنتجته العقول السابقة نهاية المطاف، وغاية البعد الزماني والمكاني بالنسبة لخلود الرسالة، حتى انتهينا إلى هذا الغياب الحضاري الذي لابد معه من العكوف على الذات، واكتشاف أسباب الأزمة وإدراك آثارها، وتحديد مواطن الخلل والإصابة، واستلهام القيم في صياغة فكرية معاصرة، قادرة على استرداد الشهود الحضاري، وامتلاك المقياس السليم، وإعادة بناء الأمة الشهيدة على الناس: ﴿**لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدًا**﴾ [1].

وعمليّة التحويل الثقافي المأمول تحتاج إلى عمر طويل، ومعالجات شتى ومتنوعة، لأنها في الحقيقة محاولة لإعادة تشكيل الإنسان، وتلك عملية من أصعب

---

(١) سورة البقرة: ١٤٣.

الأمور وأكثرها تعقيدًا وتشابكًا، نظرًا لطبيعة الإنسان، والعوامل المعقَّدة التي تتحكم بشخصيَّته، ولأن الإنسان هو أداة المعالجة ومحلها في الوقت نفسه.

وقد لا نغالي إذا قلنا: بأن العملية ذات أبعاد متعددة، يشارك فيها التعليم والإعلام والتربية، وتتحكم فيها كل الموارد الفكرية والثقافية مجتمعة.

فإصلاح مناهج الفكر، وإعادة التشكيل الثقافي، وتصويب مسار المعرفة لتنضبط بمنطلقاتها، وتحقق أهدافها الإسلامية، يستدعي رؤية شمولية متوازنة، وضبطًا للنسب المختلة. إذ لا يمكن أن يتصور أن يكون الإصلاح والتصويب في جانب بمعزل عن بقية الجوانب الأخرى المؤثرة.

من هنا جاء اختيارنا المرابطة في هذا الموقع الفكري، أو الثغر الثقافي، والتوجه صوب القضية الأهم والأصعب: إصلاح المناهج العقليَّة، وبناء الشوكة الفكريَّة، وتنقية الموارد الثقافيَّة في ضوء الكتاب والسنة، لاعتقادنا أن ذلك يشكل الرحم والمحضن الذي تتشكل في داخله الأجنَّة الحضاريَّة القادرة على استئناف الحياة الإسلاميَّة وبناء الحضارة الإنسانيَّة.

واختيار هذا الموقع والمرابطة في هذا الثغر ليس بديلاً عن أي من حركات الإصلاح، والنهوض والبعث الحضاري، وإنما هو شرط مستمر لتصويب مسارها جميعًا.

لذلك كان من الضروري ــ والمهمة بهذه الجسامة ومعادلتها بهذا التعقيد والتداخل ــ بذل الجهد كله في تصويب المنطلق، وتحديد الهدف، والتأكُّد من إمكانيَّة الإنجاز، ودراسة الخطوات بدقة، وإبصار الأولويات، ومن ثم توضيح الفكرة، وحسن طرحها، ومعالجة إصاباتها، وامتلاك العناصر المطلوبة لتوصيلها، ودراسة أحوال المتلقي، وحسن قراءة الواقع الذي نعيشه.

ولا يغني هذا جميعه مهما بلغنا فيه، من ضرورة التوكل على الله واستلهام النبوَّة، واستصحاب عبر ودروس الطروحات السابقة، وتجنُّب عثراتها والاستفادة من رصيدها.

كما لابد من الصبر الدؤوب، ذلك أن الإشكاليَّة في القضية المطروحة (إصلاح

مناهج الفكر وإسلامية المعرفة) أن جدار التخلف أصبح سميكًا، والاستلاب الحضاري أصبح متحكمًا إلى حدٍ بعيد، إلى درجة يمكن معها أن نقول: إنَّ الكثير من جوانب العلوم والمعارف اليوم غادرت منطلقاتها الإسلامية، وتخلّت عن أهدافها وأصبحت خارج السياق الإسلامي.

فإذا علمنا أن كثيرًا من الصحابة ـــ رضي الله عنهم ـــ استمر أكثر من عقد أو عقدين من الزمان، قبل أن يتم تحوّله إلى الإسلام على الرغم من إعجاز القرآن، وبلاغة النبي ﷺ، وأهليَّة البيان، أدركنا بعد الشقة وجلال المهمة.

وقضية أخرى، لابد من لفت النظر إليها في هذا المجال؛ وهي أن من طبيعة الدراسات والطروحات المنهجيَّة، أو التي تحاول العمل في مجال تحديد معالم المنهج أنها بحاجة إلى كثير من الحوار والمناقشة والتفاكر والتناظر حتى تمتحن الفكرة وتتبلور وتتأصل، ومن خصائصها أن يبقى ملفها مفتوحًا، وبذلك تسلم الموازين، وتنضج المناهج، ويطمئن إلى النتائج. لذلك فالتكرار في قضايا المنهج ليس معيبًا، بشرط تنوع وسائل التناول والطرح، ليصبح بمقدور الجميع تحصيل الإدراك بأبعاد القضية المطروحة.

وقد تكون المشكلة أن معظم حركات التصويب والنهوض والبعث الحضاريِّ انصرفت ـــ إلى حدٍ بعيد ـــ لمعالجة آثار الإصابات الفكريَّة، وإعادة ترميم الصورة فكأنها انشغلت أكثر بالنظر في الأشياء وإصلاحها، وغفلت عن إصلاح الأفكار التي تنتجها، ولم تعط للمناهج والموازين ما تستحق من العناية، لذلك اتسع الخرق على الراقع، وطالما أن الخلل في المنهج قائم فلابد أن يستمر الخلل في المُنْتَج.

لذلك نرى أنه لا مندوحة من العودة إلى طرح قضية إصلاح المنهج وتصويب الموازين لإعادة بناء الأمَّة المعيارية، الأمة الوسط التي تكون شهيدة على الناس، منطلقة من شهادة الرسول ﷺ عليها ﴿**وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدًا**﴾[1].

لقد وهم الكثيرون ولا يزالون: أن الأشياء والمنتجات المادية لا علاقة لها بالأفكار؛ وهذه حالة من الطفولة العقليَّة المحزنة، فالأشياء في حقيقتها صورة مجسدة

---

(١) سورة البقرة: ١٤٣.

للأفكار، والأفكار هي التي تستدعي الأشياء، كما أنَّ الأشياء تحمل في ثناياها مناخ وثقافة أفكارها فهي لا تنشأ من فراغ، وإنما هي ثمرة منظومة فكريَّة، لذلك بالإمكان القول: بأن كل منتج يمثل في الحقيقة ـــ قيمة فكرية مترافقة معه، سواءً في ذلك منطلق إنتاج الشيء وهدفه ووظيفته، وما يشيعه التعامل مع الشيء من ثقافته التي يتمثلها ويتشربها المتعامل معه، ونستطيع أن نقول أيضًا: إن إصابتنا بالاستلاب الحضاري، إنما جاءت من الأفكار التي هي أخطر من الأشياء التي تمثل الرمز الفكري على كل حال.

فالمنظومة الفكريَّة والهويَّة الثقافيَّة هي التي تحدد قسمات الأمة، وترسم مسارها، وتطمئنها إلى صواب منطلقاتها، وسلامة أهدافها، وأصالة مرتكزاتها، وانسجام أفكارها مع أشيائها، والمشكلة التي نعاني منها ان الأمة أصبحت الى حدٍ بعيد خارج السياق الإسلامي في أفكارها وأشيائها معًا، ويبقى المطروح دائمًا والتحويل المطلوب باستمرار تعبيد البشرية، لتصبح صلاتها ونسكها ومحياها ومماتها لله رب العالمين، وتخليصها من الشرك الاعتقادي والفكري والاقتصادي والاجتماعي..

ذلك أن المسلم اليوم أصبح لا يشعر بعقدة الذنب إذا اقتصر على أداء الشعائر التعبديَّة حتى ولو سارت الحياة في سياق آخر، بعد أن انفصل العلم عن الحكمة، والمعرفة عن الخُلُق، وانفصل الدين عن الحياة.

والمعهد العالمّي للفكر الإسلاميّ لا يدعي ـــ في هذه المحاولة لإلقاء بعض الأضواء على المفاهيم الأساسية، لإصلاح مناهج الفكر، وإسلامية المعرفة ـــ أنّه ابتدع شيئًا، أو أنّه استطاع أن يقدِّم ما يحل مشكلة الفكر، ويخلص من الأزمة الثقافية، وإنما حسبها أنها محاولة تؤمن بمنهج اللبنة في البناء، الذي أشار اليه الرسول ﷺ بقوله: **«مثلي في النبيين كمثل رجل بنى دارًا فأحسنها وأكملها وأجملها وترك فيها موضع لبنة، فجعل الناس يطوفون بالبناء ويعجبون منه، ويقولون لو تم موضع تلك اللبنة، وأنا في النبيين موضع تلك اللبنة وأنا خاتم النبيين»**[١]. فهي لا ترفض ولا تنكر المحاولات السابقة ولا تبخسها حقها، بل تعتبرها لبنات لابد من إدراكها والاعتبار بتجربتها.

---

(١) سنن الترمذي ـــ كتاب المناقب ـــ باب «رسول الله خاتم النبيين».

كما أنّ هذه الورقة لا تدعي أنها سوف تقدم الحل وتصلح الخلل وتنهي أزمة العقل المسلم بوصفة سحرية، بقدر ماهي إثارة للاهتمام وطرح للموضوع واستدعاء له، وإلقاء مزيد من الأضواء على بعض جوانبه، وتقديم المنبِّهات والمحرِّضات الحضاريَّة، وشحذ الفعَّالية الفكريّة صوب مانراه القضيّة المحورية في أزمة الأمّة.

لذلك فإنَّنا لم نرغب أنْ نسمِّي المحاولة كتابًا أو مشروع كتاب بالمواصفات المطلوبة بل ورقة عمل مطروحة للمناقشة، وملف مفتوح لكل الإسهامات الجادَّة في هذا الموضوع، الذي تُسبب الغفلة عنه خطورة ندفع ثمنها من كياننا وشهودنا الحضاريِّ «في كل عام مرّة أو مرتين»..

والله نسأل أن يرزقنا الإخلاص في القصد، والصواب في العمل، وأن يلهمنا رشدنا إنه نعم المولى.

الدوحة، قطر
رجب ١٤١١هـ
يناير ١٩٩١م

عمر عبيد حسنة

أولاً :

دواعي عرض
قضية إسلامية المعرفة
على الأمة

دواعي عرض قضية إسلامية المعرفة على الأمة

لعل من أهم شروط تحقيق الفاعليَّة والتأثير في أيِّ نشاط إنساني: فهم الإنسان لطبيعة العمل فهمًا دقيقًا، بمعنى وضوح الفكرة بمنطلقاتها وأهدافها، ومدى قابليتها للتنفيذ، واستشعار المسؤولية أمام الله سبحانه وتعالى، والحس بالتناقض والتحدي بين الواقع الذي صارت إليه الأمة، والأنموذج الغائب الذي لابدّ من استرداده في عملية الشهود الحضاري المأمول.. ومن ثمَّ وعي الإنسان على دوره في العمل وفي الحياة والبناء وعيًا كاملاً، ومعرفته لتفاصيله وغاياته وأهدافه ومقاصده ووسائله وسبله، ومعوقاته وتحدياته وموقعه ومرتبته في سلّم الأولويات، وفهم طبيعة الإنسان ومعادلة المجتمع النفسيَّة والاجتماعيَّة والتاريخيَّة، ودراسة أبعاد الشخصية محل التأثير ومداخلها دراسة المتلقي.

وإذا كان هذا مطلوبًا في أيِّ عمل يُراد له النجاح، فإنه يتأكد تمامًا عندما يكون العمل المطلوب عملاً مهمًا يتعلق بموقف أمة، وبناء حضارة، وتحديد مصائر أجيال، بل عالم كامل حيث لا يقتصر أثر ذلك على الحاضر إيجاباً وسلبًا، بل يتجاوزه إلى آفاق حياة الأمة المستقبليَّة، ويرتبط بها ارتباط الحاضر بالمستقبل. والقضية التي اضطلع المعهد العالمي للفكر الإسلامي بتحمل مسؤوليتها والتبشير بها (قضية إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة) يرى أنها من القضايا التي تطرح نفسها بقوة اليوم، وتعتبر ــ في نظر المعهد ــ من أهم قواعد المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر المتكامل المقترح بديلاً عن المشروع الحضاري الغربي الذي أصاب أمتنا عنت شديد من سائر وجوه التعامل معه، بسبب مجافاته لعقيدة الأمة وتجاهله لمعادلتها النفسية والاجتماعية، وإهماله للشخصية الحضارية التاريخية لها.

والمشروع المقترح نأمل أن يكون ــ في الوقت ذاته ــ البعد الغائب عن سائر المشاريع الحضاريَّة المطروحة على العقل المسلم، والتي تفتقد ــ إلى حدٍ بعيد فيما

نرى ـــ النظرة الشمولية، والرؤية الموضوعية لتنزيل الإسلام على الواقع البشري، وتقويم سلوكه به، وتنطلق من نظرة تجزيئية تفتقد التوازن في الكثير من مسالكها.

ويرى هذا المشروع أن المنطلق لكل إصلاح ونهوض إسلاميّ إنما يبدأ من إصلاح مناهج الفكر لدى المسلمين، وبناء النسق الثقافي الإسلامي أي: (إصلاح عالم الأفكار وتنقيته) لتحقيق الأصالة الإسلامية، وتصويب الرؤية الحضارية، وتمكين الأمة من الشهود الحضاريّ، وبناء العقل القادر على استلهام الأصالة، وهضم الحداثة، وتمثّلهما ـــ معًا ـــ في مشروع حضاري إسلامي معاصر متكامل متحرر من أزمة الفكر وأوهامه، وخطأ المنهج وانحرافاته، ومدرك لأضرار الغياب الثقافيّ وآفاته، وضواغط القصور الحضاريّ وإصاباته.

والحقيقة التي نراها: أن قضية إصلاح مناهج الفكر الإسلامي وإسلامية المعرفة، لم تحظ بالاهتمام المطلوب، ولم تبلغ الأبعاد المؤثّرة في حياة المسلمين، على أهميّتها وخطورتها، ولم تُدرَس بعناية أسباب القصور وجوانب التقصير، وتحاكم إلى أصولها المعرفيَّة لتحديد مواطن الخلل وتقويم خطوات العمل في ضوء ذلك؛ وإن لم تخل الساحة باستمرار من محاولات، لكنها لم تتجاوز الجهود الفردية، ولم تتمكن من تحقيق البعد المطلوب، وإن ساهمت نوعًا مّا في استمرار التواصل الثقافي.. وإنّه إلى ما قبل سنوات قريبة، كان الحديث عن الفكر الإسلامي وإصلاح مناهجه، يقابل باستنكار شديد قد يصل إلى حد الاستهجان والاستهانة!

وكثمرة للأزمات المتلاحقة والإصابات المتكررة والإخفاقات المستمرة، أصبح العقل المسلم ـــ اليوم ـــ مهيئًا إلى طرح واستقبال تساؤلات عديدة قد تصل في بعض الأحيان إلى درجة الاعتراض أو المعارضة أو الرفض الكامل للواقع الحالي وبشكل مطلق.

وإذا كان الحديث عن إصلاح الفكر وإدراك دوره في عملية التغيير يقابل باستنكار حتى وقت قريب، فإن الحديث عن «إسلامية المعرفة» لا يزال يُقابل باستنكار أشد، فلا يكاد الإنسان يطرحه في محاضرة أو مقالة، إلاّ ارتفعت عشرات الأصوات تعترض: ما للمعرفة والإسلامية؟ فالمعرفة واحدة مهما كان مصدرها، وهي ملك للبشرية جميعًا بمختلف مللها ونحلها، أتريدون أن تحشروا الإسلام في كل شيء؟!

والعلوم لا تخرج في حقيقتها عن جهود إنسانية تجريبيَّة، وخبرات أفراد ومجتمعات في جوانب الحياة المختلفة تقوم على مناهج علميَّة محدَّدة ثابتة لا يؤثر فيها دين العالم ولا مذهبه، فلماذا يُزجُّ الإسلام في هذا؟ وهو دينٌ مجرد دين يحدد علاقة الفرد بربِّه، ويزكي سلوك الإنسان.

أما المعرفة فهي موروث إنساني مشترك يحمل صفة العالميَّة التغيُّر والتطور.

وقد تكون الإشكاليَّة التي حالت دون الإدراك المطلوب لحقيقة المشروع فيما نعتقد كامنة في العجز عن التفريق بين العلم ومنطلقاته وهدفه وحكمته وقيمه التي أورثها الاستلاب الثقافي.

لكن ما لبثت هذه الأصوات المقلِّدة أن بدأت تهدأ وتخفت وتضعف، خاصة بعد أن بدأ الغربيُّون أنفسهم ينادون بأهميَّة القيم لضبط مسيرة العلوم ، ووجوب إعادة الربط والاتصال بين العلوم والقيم، ويوضحون مدى الخسارة الفادحة التي حلّت بالبشرية نتيجة الفصام بين الدين والعلم، أو بين العلم والحكمة، ونتيجة طغيان رجال الكنيسة في الماضي وتجبرهم وحجرهم على الفكر ومحاربتهم للعلم، الأمر الذي أدّى إلى ردود فعل أسقطت الدين من حسابها، وبدأت تنظر إلى المعرفة على أنها حقائق ومسلمات مجردة. فظهرت الداروينية والماركسية والوجودية وغيرها، وصار الحديث عن الإنسان: فكره وثقافته وتربيته وسلوكه وتاريخه ينطلق من النظر إلى الإنسان على أنه نهاية خط التطور الحيواني (النزوع الماديّ والإشباع الغريزيّ)، لذلك تكونت نظريّات العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب الحديثة في ضوء هذه الأطروحات في النظر إلى الإنسان ونفسيته ومحاكمته وتقويمه من خلال مقاييس المادة وحدها.

ومنذ أن أحكم الغرب قبضته على مقاليد العالم ومنه العالم الإسلامي في أواخر القرن الماضي لم ير الناس غير ثقافته، فاعتبرت المحور والمقياس لكل فكر ومعرفة. ومع الغلبة التي حقّقها الغرب، بدأ الاجتياح والغزو الثقافي، وبدأت الحصون الفكريّة والثقافية للأمم الأخرى تتهاوى أمامه.. وعلى الرغم من أن الأمَّة الإسلامية — بمجموعها — لم تستسلم للثقافة الغازية، والتجأت إلى تاريخها الثقافي والحضاري تحتمي به من الاقتلاع، إلاّ أن هذا الالتجاء إلى المواريث مع العجز عن التعامل المنهجّي

معها وإن حال دون ذوبان الأمة إلاّ أنه لم يمكّنها من عملية النهوض والبناء الحضاريّ. وطبعًا لم يخل الأمر من سقوط فئات من الأمة في الاستلاب الثقافيّ والشغف بقوة الغالب، وتشرب ثقافته ومحاولة تقليده في كل شي، على أمل أنَّ ذلك يمكِّن من اجتياز حاجز التخلف واللحاق بركب الحضارة، ويعوِّض عن مركب النقص، إلاّ أن هذا التوجه لم يجن أصحابه منه إلاّ الحصاد المر الذي تمثل بفقدان الهويّة، واضطراب الرؤية، وتفكك الشخصيّة الإسلامية.. وما اتفقت كلمة مثقفي الأمة في عصرنا على شيء كاتفاقها على أن الأمة الإسلامية في سائر شعوبها، وفي مقدمتها الشعب العربي، تعيش حالة أزمة فكريّة، وغياب ثقافيّ، وتخلف علمي، وإن اختلفوا في تحديد الأسباب ووسائل العلاج.

والإحساس بالتأزم، أدّى بطبيعة الحال إلى طرح العديد من مشاريع النهوض والتقدم على العقل المسلم.. فعُرضت اجتهادات وآراء لمشاريع متنوعة، كما أعيد عرض المشروع الغربي بطرق مختلفة وأساليب متنوعة، تدّعي أن التأزم إنما جاء بسبب سوء تطبيق ذلك المنهج وليس من غياب ثقافة الأمّة. وترافق هذا أيضًا مع محاولات للتقدم بمشاريع ملفقة تأخذ من المشروع الغربي محتواه، ومن المشاريع الإسلامية ألوانها وبعض ثيابها.

وتحت وطأة هيمنة المشروع الحضاري الغربي، والانشغال بآثار ونتائج المشكلات عن دراسة أسبابها الفكريّة، اهتمت معظم المشاريع المطروحة للنهوض بعالم الأشياء، ولم تعط عالم الأفكار القدر الذي يستحقه، مما أفقد المشروعات المطروحة التخطيط المطلوب، والنظرة الموضوعيّة والشمولية، والتقويم المستمر، وذلك بسبب النظريّات التجزيئية أو التلفيقيّة، الأمر الذي أدّى الى السقوط والإحباط، وتأزيم المشكلة أكثر فأكثر.

إن المشروع الإسلامي المعاصر، بحكم ظروف الصراع المرير بين الأمة وأعدائها ذلك الصراع الذي نجم عنه احتلال أهم وأكثر ديار المسلمين، وتحويل بعضها إلى مناطق حماية ونفوذ، وبعضها الآخر إلى أسواق ومجالات حيوية؛ هذه الظروف حملت القائمين على المشروع الحضاري الإسلامي إلى الانشغال بحماية الأمة وتوجيه الاهتمامات والطاقات نحو قضيتين أساسيتين: حفظ العقيدة من ناحية، والمواجهة

السياسيّة من ناحية أخرى. وإذا بقي في الطاقات فضلة، فقد تُوجّه باتجاه القضايا الفقهيّة لإعادة طرحها وشرحها واختصارها ومقارنتها بالقضايا القانونية للفكر الغربي.

أما معالجة الأزمة الفكرية، بدراستها ومعرفة أسبابها والإفادة من التجربة الميدانية أو فقه الميدان، ومن ثم إقامة البناء المعرفي والثقافي في ضوء ذلك.. فلم يولِها المشروع الإسلامي ما تستحقه من الدرس والتحليل، أو قل: لم يدرك أهميتها بالقدر الكافي. فقد نظر بعضهم إلى الأزمة الفكرية على أنها مظهر من مظاهر الخلل في العقيدة، وأن العمل على الإصلاح العقيدي سوف يؤدي حتمًا إلى إصلاح هذا الذي يُسمى (بالأزمة الفكرية).

ورأى بعضهم: أن تقويم السلوك وتنمية الجانب الروحي كفيلان بتحقيق المطلوب.

ورأى بعضهم أن نشر التراث، أو زيادة كميّة المعلومات الإسلاميّة سيحققان الإصلاح المطلوب. ونحن هنا لا نريد التقليل من أهمية أي شيء مما ذكر فسلامة العقيدة تشكل المحور الأساسي في البناء المعرفي والثقافي، ذلك أن إدراك أبعاد العقيدة وفهمها في جيل القدوة دفع إلى اجتهاد وفكرٍ نزّل العقيدة على حياة الناس، وقوّم سلوكهم بها.. أي: أنتج بناءًا معرفيًّا وثقافيًّا سليمًا. أمّا عندما تجمدت أبحاث العقيدة ضمن قوالب ومساحات كلاميّة جامدة، وحوصرت بحدود ومدلولات فقد غاب عنها الفكر الذي هو ثمرة لتحويلها إلى عمل، وتنزيلها على واقع، وإعادة صياغة العقيدة!!؟ بما يلائم الواقع..

لقد بُذلت المحاولات الإصلاحية في إطار الجدل الكلامي، والفهم النظري المجرد، ولم يكن لتنزيل العقيدة على الواقع وتقويم سلوك الناس بها، أو ترجمتها إلى سلوك فيما وراء العبادات نصيب مناسب من الجهود.

إن العقيدة وحي إلّهي محدد الأركان ثابت الحدود والمعالم، وأمّا الفكر فهو اجتهاد بشري محض، له منطلقاته ومقوماته وأدواته، صحيح أن إصلاح الفكر لابد أن يقوم على عقيدة صالحة ولكن صلاح العقيدة بالمفهوم الكلامي المجرد لا يغني عن إصلاح الفكر ومناهجه.

فالفكر البشري هو الثمرة لتعامل المحدود (العقل) مع المطلق (الوحي)، وتنزيله

على الواقع، وتقويم الواقع به بصياغة ملائمة وحلول مناسبة وأبنية عقلية ومعرفية سليمة.. فلابد من إزالة الخلط بين العقيدة التي هي وحي إلهي، والفكر الذي هو اجتهاد بشريّ. ومعرفة موقع ودور كل منهما.

وربما ذهب البعض إلى أن مفاهيم الإسلام الصحيح في عقول وقلوب أبناء الأمة لم ينلها كبير تغيير ما دامت لم تنكر شهادة الحق بعد.. وهذا صحيح إلى حد بعيد إذا استصحبناه وأحسنّا التعامل معه، لأنه يُشكل الإمكان المعرفي الذي نسعى لبنائه بشكل منهجيٍّ صحيح.. أما التوهُّم بأن حقن الأمة بشحنة من الحماس والخطب ومزيد من التوثُّب الروحي، والتذكير بالأمجاد المشرقة للواقع التاريخي الإسلامي، كفيل بانطلاقها من جديد نحو بناء حياة إسلامية، وحضارة إسلامية جديدة، وأمة إسلامية واحدة، دون بناء عالم معرفيّ وثقافيّ صحيح ففيه الكثير من المجازفة وفقدان الرؤية الصائبة، والاكتفاء بالاحساس بالمشكلة عن التفكير في إدراك الحل.. والواقع الذي تعاني منه الأمة شاهد قائم على ذلك. ولا أحد يستطيع أن ينكر أن دراسة التاريخ في الواقع الإسلامي، وتذكير الأمة بأمجادها، وإستعادة أبعاد الشخصيّة الحضاريّة التاريخيّة للأمة المسلمة، ضرورة حضارية وثقافية للبناء المعرفي المأمول.. لكن المشكلة في الشحن والتفريغ وعدم القدرة على التحليل واكتشاف الشروط وتقدير الظروف الملائمة للفعل التاريخي، وإدراك السنن التي تحكم عمليّات بناء الأمم ونهوضها، والاكتفاء بالافتخار بإنجاز الماضي والاحتماء به من عجز الحاضر دون القدرة على تحويل الفكر إلى فعل حضاريّ. عندها يصبح التاريخ معوِّقًا حضاريًا وثقافيًا بدل أن يكون عامل إنهاض وبناء.

وقد يتوهم البعض أن المعرفة لا دين لها! ولكنها تتدين بدين حاملها ولو لم ينتجها وأنّها تتبعه في دينه ومذهبه، بقطع النظر عن فلسفتها ومنطلقاتها وأهدافها وغاياتها.. فإذا كان الإنسان مسلم العقيدة ــ ولو لم تنتج هذه العقيدة فكرًا بشكل صحيح مستقيم التوجه ــ فإن أية ثقافة أو معرفة تحتل دماغه، فسوف تستحيل بشكل طبيعيّ إلى معرفة إسلامية وثقافة إسلامية، لأنها سوف تدخل المسجد معه وهو يصلي وتحج معه وتعتمر فتسلم، سواء أخرجت تلك المعرفة من رأس دارون، أو فرويد، أو ماركس، أو ديورانت، أو جون ديوي، أو دوركهايم، أو الغزالي، أو ابن تيمية!!

وهذا غاية في الخلط والتداخل.. فالمعرفة ثمرة لفلسفة وعقيدة تنتجها لا تنفك عنها، وهي في النهاية: المنتج الثقافي للأمة.. ولكل عقيدة معرفتها ولكل معرفة منطلقاتها وأهدافها، واستعارة معرفة من ثقافة أخرى، كالذي يعلق الثمار على غير أشجارها فلا يمكن أن ترويها أو تتنفس من خلالها.

البعض الآخر يظن أن البناء المعرفي والثقافي إنما يتحقق بزيادة حصص تلاوة القرآن والفقه، وحفظ بعض الأناشيد الإسلامية في المراحل الابتدائية والإعدادية، بأساليبها وطرائقها القديمة، دون القدرة على ترجمتها إلى أوعية فكرية تسع حياة الأمة وحركتها. وليس واقع مادة الثقافة أو الحضارة الإسلامية في الجامعات اليوم، والمضمون الذي تعرض فيه، والصورة التي هي عليها، إلاّ عرضًا جديدًا لمضمونات قديمة وأساليب تقليدية، لم تتحدد أهدافها، ومنطلقاتها ووسائلها ووظيفتها في بناء الأمة بشكل صحيح.

ولنا أن نقول: إن المشكلة بقيت قائمة، والأزمة ظلت مستحكمة، مع زيادة حصص العلوم الشرعية والأناشيد الإسلامية في بعض المدارس. إنّه مهما وضعنا من عناوين لمواد ثقافية وحضارية إسلامية في الجامعات، فإن ذلك لا يغني عن البحث في كيفية التلقي والتعامل، لإنتاج أدوات التوصيل المؤثرة (المنهج التعليمي والتربوي). فالقرآن مصدر المعرفة، وزيادة عدد الحصص أو عدم زيادتها مع بقاء الحال على ماهو عليه من التراتيل والاقتصار على أحكام التجويد ومخارج الحروف، دون القدرة على تعليم الناس التدبر والاعتبار والامتداد بالرؤية القرآنية لصناعة الحياة وتدريبهم وتربيتهم على ذلك هو اهتمام بالوسيلة على حساب الهدف والمقصد.

وقد رأى البعض في وجود جامعات أو كليات ومعاهد شرعية تختص بتدريس العلوم الشرعية وتقتصر على تخريج أئمة مساجد وخطباء جمعة وقضاة أحوال مدنيَّة عزّ المنى وغاية الطلب وأنّه لا داعي بعد ذلك إلى الكد والكدح في البحث عن ثقافتنا الغائبة، ولا تجشم عناء سلوك طريق بناءها الشاق الطويل.

إنّ ذلك كله لا يغني عنّا شيئًا وجامعاتنا تعبُّ المعرفة عبًّا من المصادر الغربية، والينابيع الفكرية الغربية الضاربة الجذور في الوثنية الإغريقية واليونانية، وفي الصليبية، سواء أكان ذلك في مجال التربية أو النفس أو الاجتماع أو الإنسان أو السياسية

أو الاقتصاد أو الفلسفة أو الإدارة أو الإعلام أو التاريخ أو القانون أو الفنون والآداب، أو غيرها من العلوم الإنسانيّة التي تشكل القسمات الثقافيّة للأمة والملامح الحضاريّة لشخصيّتها والتي تصنع ثقافتها وتُصنّع بها عقولها.

إنَّ بعض تلك التصورات ناتج عن اقتناع ظاهر أو خفي بمقولة مفادها أن الثقافة الغربية والعلم الغربي، ثقافة عالمية وعلم عالمي.. وهما علميَّان في الوقت ذاته. وهذا الاعتقاد بعالميَّة ثقافة الغرب وعلومه، هو من أخطر نواتج الاستلاب الثقافي، حيث نجح الغرب النجاح كله في جعلها إيمانًا راسخًا وقناعة تامة في عقول ملايين المتعلمين وقلوبهم في سائر أنحاء الأرض لأسباب كثيرة.

وقد يكون المشكل الذي استحوذ من حياتنا العقليَّة على قسط كبير، هو الاقتصار على المفهومات المتوارثة السائدة التي أُنتجت في عصر معين لمعالجة مشكلاته، دون القدرة الذاتيّة على الكشف عما نحن بحاجة إليه. وأنَّ المشروع الإسلامي المطروح لم يتفرغ للمشكلة، ويتوفر عليها بشكل أساسي، وإنما شُغل عنها بمواجهات ومواقف دفاعيّة رأى أنها الأولى أو استدرج إليها.

وبإمكاننا أن نعتبر أن الأسباب التي أدت إلى الإيمان بالثقافة الغربية أو بالمشروع المعرفي الغربيّ، إن صحّ التعبير، هي:

- الغلبة وأثرها في المغلوب.
- الترويج الإعلامي والتعليمي.
- توقف العقل المسلم عن الإبداع واندفاعه إلى التلقي والتقليد. وسواء في ذلك من ذهب إلى التاريخ في الداخل الإسلامي يستنطقه دون أن يتمكن من حسن قراءته والإفادة منه، أو من ذهب إلى البديل الأسهل وهو الإيمان بمشروع الغالب وتبنِّيه دون مناقشة، ومتى كان المقلّد قادرًا على المناقشة؟! فالتقليد تعبير عن العجز الذي يدفع إلى تبنِّي الأمور الجاهزة.

ولاشك أن أصحاب المشروعين مقلِّدون.. وقد يكون عذر أصحاب المشروع الإسلاميّ أنهم يحاكون التاريخ الثقافيَّ وإن عجزوا عن الإبداع والإفادة منه للحاضر والمستقبل.. أما دعاة المشروع الغربيِّ فهم أكثر عجزًا وتقليدًا، لأنهم يميلون إلى استهلاك الجاهز الذي لا يد لهم ولا لأسلافهم بصنعه، وتبنِّيه قد يكرس التخلف

ولا يوجِد الحس والقلق الحضاريّ الذي يدفع إلى التفكير للخروج من الأزمة.

إنَّ المشروع الدنيويَّ، أو اللادينيَّ، أو العلمانيَّ ــ الذي تحمله وتعرضه الفئات التي لم تتبن المشروع الإسلامي ــ مشروع لتبنِّي الفكر الغربي والثقافة الغربية ــ بقطع النظر عن المدارس المتعددة المتبنَّاة، وعن بعض التفاوت في أساليب التبنِّي ــ وهو مشروع يؤمن بعلميّة الفكر والثقافة الغربية وعالميتها، ويرى أن الثقافة والفكر لا دين لهما ولا وطن ولا يمكن لهذه الحواجز الجغرافية أن تقف أمامهما، فالفكر والثقافة كالأثير، تصلك وتدخل إلى عقلك شئت أم أبيت ما دمت ذا عينين وذا أذنين، فلا طريق إلى النهضة والتقدم ودخول العصر لا يمر بهما، فذلك قدر الدنيا وقضاؤها وتلك جبريّة فكريّة ثقافيَّة ولا شك. .

وحين فشل المشروع الغربي في بلاد المسلمين، وقصر عن تحقيق النتائج التي حققها في الغرب، أو ما يشبهها، أو أقل منها، بسبب تجاهله لمعادلة الأمة الثقافية والاجتماعية، ولكونه من نواتج ثقافات مغايرة، ولأن صفة العلمية المدعاة له محل نظر، لأن الدراسات الإنسانية هي في الحقيقة نواتج ثقافية تمثل الشكل الثقافي للأمم أكثر من أن ترقى إلى مستوى العلوم التجريبية البحتة، وإن كانت العلوم البحتة لا تخرج أيضًا عن فلسفة منتجها وثقافته ومنهجه في توظيفها، ولأن الإنسان بثقافته وخلفيته هو أداة التحليل ووسيلته وهو نفسه محل الدراسة والتحليل أيضًا.

والواقع والتجربة العملية يؤكدان فشل البناء الثقافي الغربي في أن يقدِّم شيئًا للأمة الإسلامية. ولابد أن نشير هنا إلى أن استقراء التاريخ وقراءة الواقع وتتبع محاولات الإصلاح، يؤكد أن أية محاولة للنهوض من الخارج الإسلامي أخفقت ولم تقدم شيئًا.

لكن دعاة المشروع اللادينيّ لم ييأسوا، بل استأنفوا بذل جهودهم في إعادة تقديم المشروع الغربيّ من جديد، ومحاولة إعطائه فرصة دورة أخرى، ولو أدّى ذلك إلى مزيد من الصراع داخل الأمة، وقرون جديدة من التخلف..

ويبدو أنهم بعد المراجعة لموقفهم وتيقُّنهم من فشل المشروع التغريبي، وظهور ما عُرف «بالصحوة الإسلامية»، افترضوا أن المشروع التغريبي قد فشل في العالم الإسلامي وتراجع عن تحقيق النهضة لسببين:

الأول: طبيعة العقلية المسلمة نفسها: فهذه العقلية بتكوينها وبنيتها، هي المسؤول الأول عن فشل المشروع الحضاري التغريبي في العالم الإسلامي.. فالعقلية الإسلامية ــ بمكوناتها التراثية لم تفهمه، أو أنها فهمته فهماً خاطئًا فرفضته ولم تحسن استقباله، ولم تتقن تلقيه عن أهله، أو لم تتفاعل معه تفاعل الإنسان الغربي، أو غير ذلك من المعاذير، وإلاّ فهو من حيث طبيعته مشروع ناجح في ذاته لا مرية في ذلك، ونجاحه في أيّ زمان ومكان حتميّة علميّة لأنه مشروع علمي وعالمي، يؤكد ذلك نجاحه في اليابان، وكوريا، والهند، وسواها من بلدان العالم !

أما جريمة فشله أو إفشاله فهي مسؤولية العقل المسلم والثقافة الإسلامية التاريخية! فالتكوين العقلي للإنسان المسلم، وبنيته العقلية، وتركيبه النفسي، وتراثه الإسلامي، وتاريخية فكره، ولغويته، كل أولئك قد اشتركوا معًا في جريمة إفشال المشروع الحضاريّ التغريبي، ولذلك ينبغي أن يوضع العقل المسلم على طاولة التشريح الغربي لكشف علله، واستئصال بعض أجزائه، وليُبدأ بإعادة تشكيله من جديد. وهذا يقتضي قراءة ما يتصل به من ثقافة ومعرفة ومصادر ونظم وتراث وتاريخ ولغة، وانتقاء المداخل التي يمكن من خلالها طرح الفكر الغربي والتحضير لقبوله، وذلك بإسقاط الأجزاء التي حالت دون قبول المشروع التغريبي، وأحبطت فاعليته وتأثيره فلم يؤتِ في المشرق الإسلامي ما آتاه من ثمار في الغرب النصرانيّ، فلعل هذه المحاولة تنجح هذه المرة، ويستأنف المشروع التغريبي دورة تغريبية ناجحة في العالم الإسلامي.. ولذلك تفرغ كثير من الدارسين والباحثين الغربيين ومن يدور في إطارهم الثقافي من المسلمين، إلى البحث في المداخل التي يمكن من خلالها التسلل إلى الفكر الإسلامي والاستشهاد من الفكر الإسلامي نفسه ــ خاصة في مجال الأدب والتاريخ والعلوم الإنسانية عامة ــ على سلامة الفكر الغربيِّ وصحته.

وهؤلاء يظنون أن المستشرقين، لم ينجحوا النجاح المطلوب فيما يحاولون هم النجاح فيه، فهم يعتبرون أن المستشرقين وقيادات الحملات التغريبيّة الأولى، لم يحسنوا قراءة التراث الإسلامي، وأن آليّاتهم ووسائلهم لم تكن من التقدم بحيث تمكنهم من التحليل التكوينيّ للعقل المسلم، ولا التحليل البنيويّ له، ولذلك امتلأت الأسواق بكتابات عن التراث والمعاصرة، وتكوين العقل العربي، وبنية العقل العربي، واغتيال

العقل العربي، وتكوين الفكر الإسلامي، وتاريخية الفكر الإسلامي، ونحو ذلك من كتابات وأبحاث في هذا المجال. وفي اعتقادنا، أن المستشرقين نجحوا ــ إلى حدٍ بعيد ــ في إيجاد مناهج تفكير ومناخ ثقافي في الجامعات والمعاهد والمدارس، أنتج مثل هذا الاتجاه ورواده الذين يتابعون الرحلة من داخل العالم الإسلامي.

السبب الثاني: وقد يعتبر مكملاً للأول هو عدم التفاتهم ــ أي المستشرقين ــ إلى أهمية توظيف المصطلحات الإسلامية والتراثية التوظيف المناسب، وإيجاد المداخل المطلوبة لنقل المفاهيم التغريبية إلى المسلمين. فإذا قُدمت الاشتراكية مثلاً إلى الإنسان المسلم على أنها نظريات ماركس وانجلز وأمثالهما، تردّد العقل المسلم بحكم تكوينه وبتأثير بنيته وميراثه الثقافي، في قبولها. ولكن يوم تُقدم له النظريّة نفسها بكل توابعها وبسائر ما فيها على أنّها لم تخرج عن فكر أبي ذر الغفاريّ وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وطروحات ابن خلدون، أو يمكن أن تندرج تحت فقه الإمام فلان أو فلان، فسوف يسارع المسلم إلى قبولها وتبنيها.

ويوم تُطرح له فكرة الانضمام إلى الحركة الاشتراكيّة العالمية مثلاً على أنها نضال وجهاد لمصلحة الفقراء والبائسين والمحرومين ضد المستغلين والمستعمرين فسوف يقبلها خاصة إذا أكدنا له أن جذور هذه الدعوة التاريخية بدأت في الإسلام، وأن هناك حركات وأفكارًا رفعت الشعارات نفسها، وبذلك تعاد قراءة حركات الرفض والخروج، كحركة القرامطة والزنج من جديد، لتعطى بعدًا مقصودًا في التاريخ الإسلامي، ولتلقى مجالاً للقبول. وكذلك عرض «الديمقراطية» على أنها الشورى و «الجمهورية» على أنها الخلافة.

وعندما تدخل الأمة في هذا الضياع عن نسقها الثقافي الإسلامي ويُمارس عليها التضليل الثقافي، ويُقدم الفكر الغربيُّ، بكل جذوره الإغريقية الشركيَّة والصليبية، ومدارسه الداروينية والفرويدية والماركسية والسارترية والاشتراكية والليبرالية ــ على أنه فكر الغزالي وابن رشد وابن سينا وابن خلدون، فسوف تجد مثل هذه الطروحات القبول عند العقل المسلم.

لذلك، نجد اليوم فريقًا من هؤلاء قد انصرف إلى الدراسات المتعمقة والمتخصصة في التاريخ والتراث الإسلاميَّين، وبدأت عمليات ربط كثير من الطروحات الفكريّة

التي قد لا يجاوز عمر بعضها قرنًا واحدًا من الزمان بقضايا إسلامية، وبدأت تغزو الساحة الإسلامية مصطلحات ملفقة مثل: يسار إسلامي، ويمين إسلامي، وبدأ فرز الصحابة والتابعين إلى ليبراليين، وديموقراطيين، واشتراكيين.. وهكذا..

وبدأت عملية اسقاط مفاهيم تراثية على بعض الأطروحات والأفكار الغربية الحديثة للحصول لها على المشروعية التي يحملها المصطلح، فتقدم مثل هذه الآراء على أنها (اجتهاد)! ويُعتبر الخروج والرفض (تجديدًا)! وقد يُلبس التبذل ثياب الفن.

وقضية المفهومات والأفكار تعتبر القضية ذات الخطورة الأهم وتستحق البحث وحدها.

إنَّ المشروع الاسلامي لم يعط البعد الفكري من الاهتمام ما يستحقه، وذلك من أسباب عجزه عن بلوغ الهدف واستمرار الأمراض الفكرية الفتاكة مثل تحكم عقلية التقليد الجماعي والغفلة عن السنن، والتغافل عن عالمية الإسلامية أو إساءة فهمها، كما أنّ المواجهة مع الخارج الإسلامي التي فُرضت عليهم لم تدع لهم مجالاً لإعطاء القضية الفكرية المساحة المطلوبة من الاهتمام، وبعد أن تركت تلك المواجهة رصيدًا هامًا من الفقه الميداني، وكشفت عن خطورة القضية الفكرية وأهميتها، ومن خلال النظر أيضًا في أسباب فشل أطروحات المشروع التغريبي، تظهر الضرورة الإسلامية الملحة إلى هذه الفروض، والضروريات الحضارية التي تستوجب طرح قضية: «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة»، في محاولة لاستدراك واستكمال المشروع الإسلامي المطروح. إن المشروع الفكري الثقافي يحاول معالجة الأسباب الذاتية التي أدت إلى إصابة المشروعات السابقة وإفقادها قدرتها على بلوغ الأبعاد المطلوبة، حيث أنه يأخذ بعين الإعتبار المنطلقات الإسلامية الأساسية والنظرة الشمولية، وتحقيق التوازن، والوسطية، وضبط النسب.. وهذه القضايا، بقدر ماهي ميزة للمشروع الفكري الثقافي المطروح، فإنها مسؤولية ضخمة، لأننا نزعم أن هذا المشروع الوسط، يتوقف عليه مصير نهضة أمتنا وتقدمها في محاولتها لردم فجوة التخلف، واستئنافها دورة حضارية جديدة لا تقف عند إنقاذ الأمة الإسلامية لنفسها، وإعادة بنائها واستئناف حياتها الإسلامية، بل تتجاوز ذلك إلى إنقاذ الإنسانية المعذبة المهدّدة بالفناء، واتخاذ الأمة موقع «الشهود الحضاريّ» الذي هو جوهر رسالتها.. وهذا لا يعني بحال

من الأحوال، الاستغناء أو العدول أو القفز فوق رصيد المشروعات الفكريّة والإصلاحية السابقة، بل لابد من تقويمها للإفادة من الجوانب الإيجابية فيها، والإفادة أيضًا من التجارب الميدانية للمشروعات الإسلامية النهضوية المتنوعة.

ثانيًا:

الجذور التاريخية للأزمة

الجذور التاريخية للأزمة

إن أيَّ تشخيص دقيق للأزمة ـــ في محاولتنا للنهوض بهذه الأمة ـــ يقتضي استقراء التاريخ وقراءة الحاضر، ذلك أن استشراف التاريخ ورؤية الحاضر ـــ والعكوف على الذات، وتقويم المشروعات السابقة ، وتحديد أسباب العجز والقصور ومواطن التقصير، مقدمات لابد منها في أية عملية نهوض واستشراف للمستقبل.

من هنا، كان تشخيصنا لأزمة الأمة: أنها أزمة فكرية، ورأينا أن سائر الأزمات الأخرى التي نلمحها في أكثر من جانب، ماهي إلاّ نتيجة لها، أو مظهر من مظاهرها، أو انعكاسٌ لها في جانب محدد. فالأزمة الفكرية ـــ في نظرنا ـــ هي الأزمة الأم، والعّلة الكبرى.. ومما لا يمكن تصوره، فضلاً عن ادعائه، أن تبدأ المشكلة الفكرية بالمساحة التي تؤدي إلى وجود أزمة، في وقت مبكر من تاريخ الأمة ـــ بعد الخلافة الراشدة أو في آخرها ـــ ثم لا تنكشف أو تكتشف ولا يتحرك أحد لمعالجتها حتى نأتي نحن، فذلك ما لم نتصوره ولم يخطر لنا ببال، فضلاً عن أن ندّعيه أو تجري لنا به أقلام. ولذلك، فإننا نستطيع أن نؤكد بأن ما ننادي به اليوم لا يخرج عن أن يكون حلقة من سلسلة طويلة من حلقات الإصلاح الفكري الذي شهدته هذه الأمة منذ بدأت الأزمة الفكرية الثقافية تطل بقرونها البغيضة على الأمة، وسواء اعتبرنا نقطة البداية في استحكام الأزمة الفكرية مشكلة الإمامة العظمى وقيادة الأمة، والاضطراب في فهم دورها وطبيعتها وبعدها الديني والدنيويّ وتحولها إلى مثار جدل بين العقل والنقل أدّى إلى الفصام بين القيادتين السياسية والفكرية، الأمر الذي أدّى بدوره إلى تتابع ذلك المسلسل من الانحرافات والانقسامات؛ أو اعتبرنا نقطة البداية في نشوئها الخلط بين عالمي الغيب والشهادة الذي أدّى إلى الخلط بين القَدَرِ كركن من أركان الإيمان والحريّة والفعل الإنسانيّ، وإرادة الإنسان، ومسؤوليته عن فعله، وما ترتب على ذلك من انحرافات فكرية، وانقسامات سياسية؛ وسواء أكان هذا أم

ذاك، فإن جهودًا فكرية تاريخية، في مواجهة هذه الانحرافات، قد دوِّنت وسجلِّت، وهي بحاجة ــ اليوم ــ إلى مراجعة وتقويم وإعادة صياغة بما يخدم الفكر الإسلامي المعاصر، بعيدًا عن استحياء المعارك الفكريّة والكلاميَّة التاريخية، والقتال في غير عدو. وهذه المراجعة تقتضي التفريق بين ماهو دين ووحي معصوم وبين ماهو اجتهاد بشري قابل للخطأ والصواب في إنزال قيم الوحي على حياة الناس، فالفكر والاجتهاد البشريّان لا يحملان قدسية الوحي وهما قابلان للخطأ والصواب بنسبة متساوية، وإن كانت المشكلة التي لا تزال مستمرة أن بعض المسلمين اليوم يدافعون عن التراث كله على أنه دين.

وفي هذا الإطار ــ إطار محاولات الإصلاح ومعالجة الأزمة الفكرية ــ يمكن فهم الجهود التي بُذلت في جمع السنّة وتدوينها، ووضع سائر الضوابط لحفظها من الوضع والتلاعب والاستغلال، ومحاولات السلف تحديد الأدوار بين العقل والنقل، ووضع قواعد الفهم والتأويل والتفسير لضبط الأدوار المنهجية لكل من النص والعقل. ثم جمع قواعد أصول الفقه وتدوينها، والكتابة في تأويل ما عُرف بـ (مشكل القرآن ومختلف الحديث) تأويلاً عقليًا يقضي على ما ادُّعي من تناقض موهوم بين النص والعقل، وجرت مناقشة الإرادة الإنسانية والفعل الإنساني، ومصدر التقويم له أهو الشرع أم العقل؟ وكذلك موضوع حرية الإنسان واختياره وإرادته.

إن الجهود الكبيرة التي بُذلت في وضع مناهج لضبط النقل، ومناهج للتفكير وإعمال العقل ومجاله وضوابطه أدّت إلى هذه الثروة الفكرية الضخمة، والميراث الثقافي العظيم، الذي حفظ وحدة الأمة الإسلاميّة كل هذه القرون وجعلها حقيقة دائمة حتى حين تصاب الوحدة السياسية وتتراجع فإن مفهوم الوحدة يبقى في ضمير الجماعة ويظل جزءًا من دينها.

لقد واجه الإمام الشافعي، ومعه الإمام أحمد، وعبد الرحمن بن مهدي ومن معهم، مشكلة المنهج.

وحاول الأشعري جمع مقالات الإسلاميين ورصدها وتحليلها، وإرجاع كل منها إلى أصله في محاولة إلى توجيه الطاقات الكلامية لدى الأمة إلى الساحة الخارجية، وتقديم ملخص للأركان العقيدية يمكن الاتفاق عليه.

كما حاول إمام الحرمين معالجة قضية الإمامة السياسية بشكل يخرجها من مجال الأزمة إلى دور الحل.

وتناول الغزالي مشكلة الفصام بين النظرية والتطبيق في «إحياء علوم الدين»، ومعالجة التحدي الإغريقي في بيان «تهافت الفلاسفة»، وتقديم البديل الإسلامي، كما تعرض لكثير من وجوه أزمة العقل المسلم بتقديم حلول وبدائل، كما حاول تقديم نظرية معرفة إسلامية كاملة.

وحاول ابن رشد كذلك رفع التناقض الموهوم بين الشريعة والحكمة، وثنائية العقل والنقل، أو الوحي والعقل، وتحويل فقه الخلاف إلى مصدر حيوي للاجتهاد، وتوليد الجديد الذي يمكن أن يفيد من وجهات النظر كلها بحسب الحالات والمشكلات التي تتعرض لها الأمة، وتحويل الفقه الخلافي من إطار المشكلة والأزمة إلى مجال الإيجابية والخصوبة والثراء والتنوع والحوار والتعددية التي تحيط بإدراك كل الاحتمالات الممكنة.

وفي هذا المجال، لا يمكن أن ننسى دور ابن حزم في معالجة كثير من القضايا الفكرية والمنهجية، ومحاولته العودة إلى الينابيع الأولى والالتزام بمنهاجية خير القرون.

كما حاول شيخ الإسلام ابن تيمية وتلامذته معالجة الأزمة والمنهج ، في إطار المنطق، والفقه، والسياسة الشرعية، وقام بحركة إصلاح فكري وثقافي واسعة، استطاعت أن تقدم حلولاً عملية للكثير من مشكلات الأمة. والناظر في تراثه يجد في كل جانب من هذه الجوانب معالجات متميزة.

ولمّا رأي ابن خلدون توقف الحضارة الإسلامية بل تراجعها، بدأ حركته في تأسيس العلوم الاجتماعية من منظوره الإسلامي ليتم تشكيل المحتوى الفكري والنسق الثقافي اللذين كان العمران الإسلامي في أمس الحاجة إليهما ليستأنف دورته الحضارية على أساس علمي متين. ولو قُدِّر لمشروع ابن خلدون الثقافي أن يتم في حينه، لتغيّر مجرى التاريخ، لكن جهود ابن خلدون لم يُقدر لها أن تُتابع في بلاد المسلمين فاستسلم العالم الإسلامي ــ بعده ــ لسبات طويل، في الوقت الذي تلقف فكره وتابعه وتمثله الغربيون، فكان من عوامل نهضتهم التي لا تنكر.

من هنا نقول إن الإحساس بالأزمة لم يتوقف في تاريخ هذه الأمة الفكري الطويل، كما لم تتوقف محاولات الإسهام بتقديم الحل والمعالجة.. لكن المحزن حقًّا أن ميراثنا الفكري والثقافي لم يأخذ البعد المطلوب من حياتنا الفكرية، وكان الاهتمام كله ينصرف إلى التاريخ السياسي: تاريخ الحكام والأمراء. ولعل من أهم مصادر الأزمة: الاهتمام بالسياسة وتغييب الفكر والثقافة.

ولقد قامت بعد ذلك بوقت، محاولات إصلاح عديدة اختلفت في تناولها وأماكن نشوئها، ولكنها اتفقت جميعها على حاجة الأمة إلى مجالات الإصلاح والتجديد، مثل محاولات شاه ولي الله الدهلوي، والشيخ محمد بن عبد الوهاب، والإمام الشوكاني، والآلوسي، والطباطبائي، والسنوسي، والمهدي، ثم الأفغاني ومدرسته، والكواكبي، وابن باديس، مرورًا بالحركة الإسلامية الحديثة ودورها المعروف في مصر والسودان، والمودودي، وسيد قطب، ومالك بن نبي، وتقي الدين النبهاني، وآخرين.. ولكل من هؤلاء المصلحين والدعاة، تناول ما للجانب الفكري والثقافي، يبرز أو يخفى، يتسع أو يضيق بمقدار إحاطته بمشكلات الأمة، وضغوط المجتمع من حوله، وظروف نشأته وجهاده، حتى آلت الأفكار الإصلاحية المتنوعة لدى الأمة إلى المشروعين الأساسيين اللذين ذكرنا كمشروعين للنهضة والبناء:

- المشروع الإسلامي الحركي الحديث الذي مثل رد الفعل السياسي التحرري الإسلامي، وتعبئة الأمة جهاديًّا لمواجهة عمليات الاستعمار، والاحتلال، وانحلال وحدة الأمة حيث اقتضت ظروف المواجهة أن يكون مشروعًا تعبويًا دفاعيًا بالدرجة الأولى.

- والمشروع التغريبي اللاديني الذي يمثل اتجاه التقليد والمحاكاة للغرب، ظنًا من أصحابه أن الأفكار يمكن أن تُستورد وتحقق النهوض، كما تُستورد الأشياء لحاجات الاستهلاك.

وقد فشل المشروع التغريبي بإحداث النهضة ــ لمجافاته لميراث الأمة الثقافي، وعجزه عن محاكاة شخصيّتها الحضاريّة التاريخية، وتجاهله لمعادلة الأمة النفسيّة والاجتماعية ، ولممارسات أصحابه الاستعماريّة والاستغلاليّة ــ وتعثُّر المشروع

الإسلامي الحركي في الوصول إلى تحقيق كامل أهدافه، لانشغاله بالمواجهة، والتعبئة وإعادة ثقة الأمة بالإسلام وتجديد الانتماء إليه بعد مرحلة اسقاط الخلافة الأمر الذي لم يمهله لإعطاء المسألة الفكرية المساحة المطلوبة إلاّ بالقدر الذي يساهم بالتعبئة الحركيّة ومواجهة الأزمة التي تستهدف كيان الأمة.. وبقيت الأزمة الفكريَّة قائمة:

كما أن الفكر المطروح كان «فكر أزمة» له ظروفه وملابساته، ووسائله، وأدواته.. ولعل معظم الإسهامات الفكرية أو الأدبيات الإسلامية للمشروع الإسلامي الحركي، يمكن تصنيفها في إطار الفكر الدفاعي الذي يعني من بعض الوجوه تحكم الأعداء الذين أصبحوا يحددون ابتداءً خارطة اهتمامات العقل المسلم، وساحة نشاطه بما يلقون إليه من مشكلات واتهامات وقضايا، تجعل نشاطه مجرد ردود أفعال.

يضاف إلى ذلك، انشغال أصحاب المشروع الحركي بالمواجهة وشؤون الضبط والربط والتنظيم على الطريقة الحزبيّة المعاصرة. الأمر الذي لم يدع فرصة كافية للتأمل والتنظير والتقويم والمراجعة، إلاّ من بعض المساهمات الفكرية التي لم تحقق القدر المطلوب، الأمر الذي جعل المشروع الحركي بحاجة إلى الأوعية والحلول والمعالجات الفكرية التي تهتم بالبناء أكثر من اهتمامها بالدفاع والتعبئة، فالدفاعات، كثيرًا ما تفقد قيمتها إذا لم تُرفق بإقامة أبنية في الداخل تدافع عنها..

وعلى الرغم من أن الأسلوب التعبويّ الدفاعي قد حقق بعض الإنجازات ولكنّه أفرز ــ كذلك ــ سلبيّات تحتاج إلى إعادة نظر، ولعل من أخطرها شيوع العقلية التبريرية الذرائعية بين الإسلاميّين ومحاولة إعفاء الذات من المسئوليّة، ورفض المراجعة ونسبة مسئوليّة الفشل والتراجع ــ باستمرار ــ إلى الخارج. وهذا لا ينفي أهميّة بعض الطروحات الفكرية التي أمكنها التحرر من فكر الأزمة، والخروج برؤية ميدانية تؤكد الشروط الغائبة للنهوض، ولكنّها لقلتها لم تستطع أن تشكل مجرى أو تيّارًا، وتبلغ المساحة المطلوبة لأكثر من سبب. ونستطيع أن نقول: بأن تلك البوارق كانت ــ مع الأسف ــ محل رفض ونقد ومحاصرة من الأجهزة الحزبيَّة، لأنها كانت تحلِّل الإصابة، وتدرس أسبابها، وتؤكِّد المسؤولية الذاتية عنها: ﴿**قل هو من عند أنفسكم**﴾[1]، والعجز عن القضاء على القابلية لها، وتنبه إلى ضرورة التخطيط

---

(١) آل عمران: ١٦٥.

والتقويم، ودراسة أسباب التقصير ومواطن القصور والعلل الفكرية التي أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه، وذلك يستلزم إعادة تشكيل وبناء العقل المسلم وهو الأمر الذي تقاومه الجماهير المقلّدة وبعض قياداتها التي قدمت نفسها على أنّها الحل فيعز عليها أن يشعرها أحد بأنها جزء من الأزمة.

ومن البشائر أنْ بدأ بعض العاملين في المجال الإسلامي اليوم التنبه إلى هذه البوارق، ومحاولة إدراك أهميتها والامتداد بها والإفادة منها، مثل طروحات مالك بن نبي رحمه الله؛ الذي حُرم منه المشروع الحركي، وحاصره بسبب من النظرات الجزئية والحزبيّة الضيقة التي أشرنا إليها.

لذلك قد يكون من أهم الأولويات المطلوبة بالنسبة «**للمعهد العالمي للفكر الإسلامي**» اليوم: دراسة حركات النهوض والإصلاح، جميعها، وعلى الأخص تلك التي قدمت إسهامات طيبة في مجال المنهج وتنقية عالم الأفكار، وثم تقويمها وتحديد أسباب إخفاقها أو عدم بلوغها البعد المطلوب، وذلك ليكون المعهد قادرًا على القيام بالدور المطلوب، وإغناء الرؤية الإسلامية المعاصرة، والإفادة من الرؤى التي سبقت بشكل علمي دقيق.

نعود إلى القول: بأن الاقتناع بفشل المشروعات المطروحة وتعثُّرها: التغريبي والإسلامي، جعلت الضرورة ملحة إلى القيام بالمراجعة والتأمُّل ومحاولة معرفة: أين الخلل؟ من جديد.. ولعل الأزمة الفكرية، والغياب الثقافي، وانعدام الرؤية الإسلامية الكلية الشاملة، من بين أكثر الأسباب قدرة على الإقناع بأنها وراء الخلل، وأن منطلق الإصلاح ينبغي أن يبدأ منها، وبذلك تتابع حلقات الإصلاح مسيرتها مستفيدة من تراكم تجاربها، ومتجنبة الإصابات التي لحقت بها، مقتنعة بأن القضية الفكريّة من الأهمية والخطورة بحيث تستحق أن تستنفر لها طائفة من المؤمنين ذات شوكة فكريّة، وأن تقام لها مؤسسات علمية تجاهد وتتابع، وتصب اهتماماتها ــ كلها ــ في بلورة هذه القضية وتجلية جوانبها وتناول سائر أطرافها.

وحتى يستطيع المعهد القيام بالدور المأمول لابد من أن يتوافر له مجموعة من التخصّصات العلمية والاجتماعية المتنوعة التي تمتلك خبرات وتجارب تمكّنها من القيام بهذا العبء الكبير.

فالقضية المطروحة ـــ إذن ـــ ليست قضية مبتدعة، بل هي قضية ذات جذور تاريخية ترجع بداياتها إلى إرهاصات الأزمة الفكرية ومقدماتها، والمحاولات التي بُذلت لمعالجتها.

إن القضية المطلوبة اليوم، هي قضية «**التجديد والبعث الحضاري**» لهذه الأمة، واستنقاذ الإنسانية، إنها قضية الإحياء الحضاري والتصويب الفكري، والنهوض بهذه الأمة.. قضية الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، والأشعري، والغزالي، وابن حزم ، وابن رشد، والعز بن عبد السلام، وأبي شامة، وابن تيمية، وابن القيم، ومحمد بن عبد الوهاب، والشوكاني، والدهلوي، والأفغاني، ومحمد عبده، ومحمد إقبال، والبنا، وسيد قطب، والمودودي، وابن باديس، ومالك بن نبي، والنبهاني، وسائر قادة الفكر الإصلاحي الإسلامي الذين قدّموا مساهمات لابد من استصحابها، وتقويمها عند التفكير بأي مشروع لمعالجة الأزمة والنهوض بالأمة.. وكيف تكون القضية مبتدعة، ومشكلات الفكر تبدأ بالظهور مع الفكر نفسه، كأي شيء إنساني؟ فالفكر لا ينطلق من فراغ، ولا يتجه إلى فراغ، بل هو تفاعل بين المنطلق والغاية، والوحي والعقل، والواقع والمثال، واللغة، والزمان والمكان، والإنسان، والحركة، والتاريخ، والحاضر والمستقبل، والقَدَر والحرية، والحياة كلها.. وهو أولاً وقبل كل شيء تفاعل بين مدركات العقل وقيم الوحي، ومحاولة تنزيل القيم على الواقع البشري، والقدرة على الامتداد بالقيم عبر الزمان، وتحويل المبادىء إلى برامج ، والقيم إلى أفكار تُبصر مشكلات العصر، وتكون قادرة على حلّها في ضوء القيم. وتلك الاجتهادات والمحاولات قد تخطىء وقد تصيب، فقابلية الخطأ العقليّ لدى الإنسان مظهر من مظاهر بشريته وعبوديته.. وأسباب هذا الخطأ متنوعة معروفة ومسلَّمة.. والتأثيرات الطبيعية والحسيَّة، والثقافية، والإنسانية، على الفكر الإنساني لا تُنكر.

ومن هنا، حاول الفلاسفة الأُولون وضع مناهج التفكير وعلم المنطق ليكون عاصمًا للذهن من الخطأ في التفكير، ولضمان سلامة مراحل التفكير واستقامته.. ولم يسلم المنطق الإنساني نفسه في استقرائه للحقائق، وإبصاره للمقدمات الموصلة إلى النتائج، وكشفه للسنن التي تحكم الحياة والكون من الأخطاء. ولقد حاول

المتأخرون تصحيح المنطق، وتقويم المنهج، لحماية العقل الإنساني من الخطأ، أو تقليل نسبته، ذلك أن احتمالات الخطأ واردة باستمرار، لأن العقل هو المنظِّر وهو المطبِّق، هو الأداة وهو مادة التحليل، لذلك امتاز إنتاج العقل المسلم بعواصم وموازين الوحي والعقل لكن المشكلة أو الأزمة الفكرية كانت تنشأ بسبب العجز عن استصحاب قيم الوحي، ووضع المناهج الحكيمة لتنزيلها على الواقع باستمرار أوتوقُّف العقل عن الاجتهاد فيها. فلقد نبّه القرآن العظيم إلى كثير من أخطاء الفكر، وهفوات المنطق، وعثرات المناهج.. وحذر من علل الأمم السابقة السلوكية والفكرية، التي كانت سببًا في هلاكها، قال تعالى:

﴿فبما نقضهم ميثاقهم لعنّاهم وجعلنا قلوبهم قاسية يحرِّفون الكلم عن مواضعه ونسوا حظًّا مما ذكروا به﴾(1).

وقال: **﴿..وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلاّ من بعد ما جاءهم العلم بغيًا بينهم﴾**(2).

وقال: **﴿ولا تكونوا كالذين تفرّقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات﴾**(3).

وقال: **﴿ومن الذين هادوا يحرّفون الكلم عن مواضعه ويقولون سمعنا وعصينا واسمع غير مسمع وراعنا ليًّا بألسنتهم وطعنًا في الدين﴾**(4).

وقال: **﴿ولا تكونوا من المشركين.. من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا كل حزب بما لديهم فرحون﴾**(5).

ويمكننا القول: بأن رسول الله ﷺ قد اتخذ كثيرًا من الاحتياطات والتدابير التي يُمكن اعتبارها إجراءات وقائية للحيلولة دون وقوع الأمة في براثن الأزمة الفكرية أو ارتكاب دواعيها، فحين التبس أو اختلط على بعضهم «مفهوم القَدَر» بمفهوم مسؤوليَّة الإنسان عن فعله، وحريته في أدائه، واختياره لذلك الأداء، اشتد إنكار الرسول ﷺ وتحذيره من الأسلوب والمنهج الذي جرى تناول القضية بناءًا عليه، وأنكر على المتناولين الخلط بين الأمرين: أمر عالم الغيب، وأمر عالم الشهادة،

---

(1) سورة المائدة: ١٣.
(2) سورة آل عمران: ١٩.
(3) سورة آل عمران: ١٠٥.
(4) سورة النساء: ٤٦.
(5) سورة الروم: ٣١ـ٣٢.

بتلك الطريقة التي تؤدي إلى العطالة وتفقد الإيمان بالغيب فاعليته وتأثيره الإيجابيّ على عالم الشهادة، كما تفقد الإنسان المسلم الإحساس بتكريمه وحرية اختياره لفعله والشعور بمسؤوليَّته التي تعتبر ثمرة حريته وتجعله عاجزًا مشوشًا بين الأطر المرجعيّة التي لم تُستوعب على حقيقتها نتيجة لذلك الخلط بين مراجع الغيب والشهادة بحيث يعجز عن تحديد الإطار المرجعيّ السليم الذي يسمح بالنقد والمراجعة والضبط، والتقويم لأفعاله.. ويبدو ذلك — واضحًا — في جملة الأحاديث الصحيحة التي عالجت قضية القَدَر، وإدراك بعض الصحابة لمغالبة القَدَر بالقَدَر، والفرار من القَدَر إلى القَدَر بمدى لا يفقد الإنسان حريَّة الاختيار، بل يؤكد إرادة الإنسان وبالتالي مسئوليَّته. وكذلك حين حاول بعضهم أن يفهم من التوكُّل إهمال الأسباب صحح عليه الصلاة والسلام ذلك، ونبّه إلى أن الأخذ بالأسباب جزء من مفهوم التوكُّل، بل هو التوكُّل عينه، فقال لصاحب الناقة التي تركها دون عَقل ظانًا ذلك من التوكل **«أعقلها وتوكل»**[1]. وقوله : **«لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خماصًا، وتروح بطانًا»**[2]، فالطير لم يتوقف عن الغدو والرواح لطلب الرزق. وهي المخلوقات غير المكلَّفة فكيف يسمح للإنسان الخليفة بالتواكل والقعود؟!.

● وعندما كاد بعضهم أن يحصر مفهوم العبادة بأداء الفرائض والنوافل، مع البعد عن ممارسة الأعمال الدنيويَّة صحح عليه الصلاة والسلام هذا المفهوم، وبيّن وجه الخطأ فيه، وأعاد للإيمان مفهومه الحضاريّ الشامل: **«الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها شهادة أن لا إله إلاّ الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»**[3]، ووضع للعبادة إطارها الصحيح المتكامل: **«أما والله إني لأعبدكم لله واتقاكم له، إني لأصلي وأنام، وأصوم فأفطر، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»**[4].

---

(١) رواه الترمذي عن أنس في أبواب صفة القيامة، الباب رقم ٦١، ورواه البيهقي وأبو نعيم، ومثله عند ابن حبان والطبراني عن أبي هريرة وعمرو بن أمية الضمري. انظر كشف الخفاء للعجلوني، ١/١٦٢.

(٢) رواه أحمد وأبو داود الطيالسي في مسنديهما والترمذي وابن ماجة من حديث ابي تميم الجيشاني عن عمر، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم.

(٣) رواه ابو داود والنسائي وابن ماجة وابن ابي شيبة عن ابي هريرة.

(٤) رواه مسلم في باب النكاح عن أنس، انظر شرح النووي ٩/١٧٥.

● وفي إطار توضيح أهمية البعد الزماني والمكاني في البناء التربوي والثقافي للإنسان، وملاحظة المقاصد والغايات في النصوص الشرعية، والتفريق بين النسبيّة والخصوصية في بعض الأحكام، والإطلاق والعمومية في بعضها الآخر: تناول جملة من القضايا، منها قوله «**كنتُ قد نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها، فإنها تذكّر الآخرة**».. وقوله: «**ولولا أن قومك حديثو عهد بكفر لهدمت الكعبة وبنيتها على قواعد اسماعيل**»[1].

● ولتثبيت مفهوم الإطار المرجعي، في مراحل الدعوة والتكوين الأولى، ومنهجيَّة التعامل معه، أنكر على عمر رضي الله عنه قراءته لورقة من التوراة، فقال: «أكتاب مع كتاب الله وأنا بين أظهركم، لو كان أخي موسى حيًّا، لما وسعه إلاّ اتباعي»[2].

وأسَّس منهج النقل وأصوله وقواعده ووسائله، حيث أمر بحفظ وتدوين القرآن، واتخذ لنفسه كتّابًا يكتبون عنه، ويضعون كل كلمة موضعها، ونهى عن تدوين السنّة لئلا يلتبس منها شيء به، ولئلا تشغل الناس عن الكتاب ببيانه وشرحه، فقال ﷺ: «**لا تكتبوا عني غير القرآن، ومن كتب عني شيئًا غير القرآن فليمحه**»[3].

● وفي إطار بناء وتربية الحس الحضاري لدى الإنسان المسلم، وإدراك الغاية التي من أجلها جاءت النبوة ﴿**وما أرسلناك إلاّ رحمة للعالمين**﴾[4]. يمكن أن نفهم حديث: «**دخلت امرأة النار في هرّة حبستها، فلا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض**»[5] وحديث: «**أحد جبل يحبنا ونحبه**»[6].. وحديث الناقة وحنينها، وحديث الحمامة، وأمثالها كثير..

● وفي إطار التوعية على أهمية توسيع دائرة المباح لتمكين الإنسان من حرية العمل والاجتهاد، يمكن فهم نهيه عليه الصلاة والسلام عن كثرة السؤال، وتحذيره من التنطع، وتخويفه من قيل وقال. باعتبارها من الأمور المؤدية إلى التفرق والاختلاف، وإلى تضييق دوائر المباح.

---

(١) رواه البخاري ومسلم والنسائي عن عائشة بهذا اللفظ، وروي الترمذي ومالك في الموطأ مثله.
(٢) هكذا رواه الامام أحمد بن حنبل في مسنده ١٢/٣ عن أبي هريرة.
(٣) رواه مسلم في الزهد عن أبي سعيد الخدري، ورواه الدارمي في مقدمة سننه، وأحمد في المسند ١٢/٣، ٢١، ٣٩.
(٤) سورة الأنبياء: ١٠٧.
(٥) رواه البخاري وابن ماجة (٤٣١٠) وأحمد ٣٥١/٤/ عن أبي هريرة، ورواه مسلم في البر والصلة عن أبي ذر.
(٦) أخرجه البخاري ومسلم وابن ماجة ومالك وأحمد ٣٣٧/٢ كلهم عن أبي هريرة.

● وأمره ﷺ بالاجتهاد بين يديه، وتدريبه القادرين من الصحابة عليه لتقديم الآراء وتوسيع دائرة الاجتهاد لذلك فمعظم الأحاديث الواردة في التحذير من الفتن والاختلاف، وبيان مصائر الأمم الأخرى، يمكن فهمها في هذا الإطار.

أما الإطار الفقهي، أو أحاديث الأحكام، فأعلى رقم ذكره العلماء لها ـــ فيما نعلم ـــ مائة حديث وألف ، وأقل رقم كان: أربعون ومئتا حديثٍ، كعدد آيات الأحكام.. ولقد كانت السنّة العملية والقولية، وراء تأصيل المنهج الفكري للفهم لدى الصحابة.. فحين تكررت إساءة فهم القَدَر على عهد سيدنا عمر رضي الله عنه، سارع إلى معالجة الأمر وبيانه بوضوح، عبّر عنه بقوله ـــ تعليقًا على ذلك الانحراف والخلط في الفهم ـــ : «إنّ فلانًا ـــ أي ابن أبي الأصبغ ـــ ضيّع ما ولي، وتولى ما كفي»، ليبيّن الخط الفاصل بين مجالات التفكير وميادينه.

وفي هذا الإطار، يمكن تصنيف موقف الصحابة ـــ رضي الله عنهم ـــ في قضية الردّة، والمعالجة الصدّيقية لها، وكيف كانت موقفًا يدل على مدى الوعي، والفهم للطبيعة البشرية، وطبيعة النظم، والعلاقات بين جوانبها المتعددة، وضبط النسب عند المعالجة.. فحين يختل الفهم في حلقة منها، فإن ذلك يشكل تهديدًا خطيرًا لجميعها.. فاختلاط الفهم لدى حديثي الإسلام بين دوري النبوة والخلافة، والتفريق المرفوض بين فرائض المال وفرائض البدن، كان دليل خروج على الجماعة وتدمير لنواة الأمَّة ومصادرة لدور الأمّة المنتظر في الشهود الحضاري.. ومن هنا، كان الموقف الصديقي: الرفض الواعي المطلق لهذا الموقف.. ولم يلتفت الصديق رضي الله عنه، الى المسوِّغات الواهية التي احتج الأعراب بها لموقفهم، لأن تأصيل المنهج مقدم على الكسب السياسيّ المؤقت والمعالجات الجزئية هي أقرب إلى التأزيم منها إلى الحل..

كذلك، الموقف الفكري الرائع لهم في إدراك مكان الإطار المرجعي، فالقرآن العظيم مطلوب حفظه، كما هو وكما أوحي إلى رسول الله ﷺ ، دون أي تغيير بزيادة أو نقص، فسارعوا إلى حفظه وكتابته، ومن ثمّ جمعه وتدوينه.. أما السنّة فهي شرح وبيان يمكن أن تُروى باللفظ، ويمكن أن تُنقل بالمعنى والفهم، فلم يتداعَوا إلى تدوينها بادىء الأمر لانشغالهم بحفظ المرجع الأول، بل لقد تشددوا في الرواية وقبولها، وحذَّروا في بعض الأحيان من الإكثار منها لئلا تشغلهم كثرة الرواية عن القرآن

العظيم، فتضعف قابلية الفهم والتدبر لآياته، وحتى لا يتكل النّاس على الرواية، ويستغنوا بها عن القرآن العظيم، فيحدث ما حدث بعد ذلك في العصور التالية حين استغنى الناس بادي الرأي عن القرآن العظيم بالسنن، ثم استغنوا بالفقه عن السنن، ثم بشروح فقه الأقدمين ومتونها عن الكتاب والسنّة وفقه الأقدمين. فكان الأمر عند الصحابة واضحًا، والنهج بيّنًا ، وكان لهذا الفهم والموقف بعدُه المؤثّر في حماية الرسالة من التحريف والتبديل والتأويل الفاسد.. فبقيت الينابيع الأولى قادرة على العطاء في كل زمان.

ولم يفارق رسول الله ﷺ الحياة الدنيا إلاّ بعد أن أكتمل الدين، وتمت النعمة، واستقام للعقل المسلم السبيل ووضحت المحجّة البيضاء، وبان المنهج السليم، وصلح المنطق، وانقطعت الحجّة على الله تعالى، وأصبح الإنسان أمام مسوؤلياته التامة، وصلاحياته الكاملة، وخياره:

﴿من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه، ومن ضلّ فإنما يضل عليها﴾[1].

﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها﴾[2].

كما أرسى ، عليه الصلاة والسلام، قواعد التجديد ــ بعده ــ وأسسه وقواعد الاصلاح ودعائمه، ليتمكن عقلاء الأمة وصلحاؤها من العودة بالأمة إلى الجادة، وتلبية الحاجات كلما طال الأمد، وقست القلوب، وقلّ الفهم والفقه، واضطرب الفكر، ونقضت من الإسلام عرى؛ لتحافظ هذه الأمة على حالة شهودها الحضاري المستمر، ووسطيّتها الدائمة بين الأمم، وليبقى دينها ظاهرًا على الدين كله، وشريعتها عامة شاملة، قادرة على تلبية حاجات البشرية في كل زمان ومكان.

وفي هذا الإطار أيضًا، تفهم الإمامة، والجهاد، ووحدة عموم الأمة وعصمتها، وقواعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأحكام الحسبة والوقف ونحوها.. ففي كل هذه الأركان والقواعد، يبدو هدف التجديد واضحًا، والاحتياط لأزمات العقل وركود الفكر ظاهرًا.

لذلك، فاعتبار الدعوة إلى معالجة الأزمة الفكرية دعوة مستحدثة، أو إنكار

---

(١) سورة الإسراء: ١٥.

(٢) سورة الإسراء: ٧.

الوجود التاريخي لهذه الأزمة، أو التقليل من شأنها، أو النظر إلى حَمَلة هذه الدعوة على أنهم نابتة معاصرة، قد يتعارض مع خصوصيَّة هذه الأمّة، وقدرتها على التصويب، والتجديد والإصلاح، ومعالجة الأزمات وإيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتحذير من الفتن التّي تعرِض للأمّة، والتخويف من السقوط الحضاريّ، وتعريض الأمّة لسنَّة الاستبدال الإلّهيّ ـــ: كل أولئك دليل على جواز وإمكان تعرُّض الأمَّة للإصابة بالأزمة الفكريَّة بسبب طول الأمد وقسوة القلوب، أو بسبب اتِّباع سنن السابقين أو اللاَّحقين من الضالِّين، أو بسبب اضطراب في مناهج الفهم والقراءة، أو بسبب القعود عن الأخذ بسنَّة «التدافع» أو بكل هذه الأسباب مجتمعة وأسباب أخرى معها.

كما أنّ اهتمام الكتاب والسنَّة والسيرة دليل آخر في عصر النبوَّة ففي ذروة عمليّات البناء والتأسيس الإسلاميّ جاء التنبيه على كثير من عوامل الأزمة، ومظاهرها وعلامات الإصابة بها، ومناهج العافية منها، والخروج من عقابيلها، وكيفيّة تجاوزها من خلال القصص القرآنيّ والأمثال القرآنيّة، وأحاديث الفتن، وعلامات الساعة وأشراطها وخراب العمران ودواعيه ليوجد في العقل المسلم الوعي الكامل على السنن الإلّهية المتنوِّعة التي تحكم حركة هذا الوجود، فإذا ما تعرضت الأمّة لإصابة مّا بمقتضى سنّة من تلك السنن فعليها أنْ تواجه ذلك بتسخير سنة مقابلة مناسبة توقف أثر تلك السنة أو تبطله كالقوانين التي تحكم قضايا الأمراض والأدوية.

ثالثًا:

فكر الحركة وحركة الفكر

فكر الحركة.. وحركة الفكر

إنَّ المشروع الذي نرى أنه أمانة لابد من حملها وأدائها، هو المساهمة بإعداد وتقديم الأسس الفكرية والمنهاجية اللازمة لحركة الأمة.. أي لابد أن نجدّ ونجتهد، ونكد ونكدح ونتابع ونعقِّب، ونواصل العمل والسعي حتى نبلور بناء (المنظومة الفكرية الإسلامية المعاصرة والبديلة) التي نستطيع من خلالها إعادة تشكيل العقل المسلم، وإعادة بنائه وفقًا للتصور الإسلامي السليم للكون والحياة والإنسان، وذلك التصور التوحيدي القويم المستمد من كتاب الله وسنّة رسوله، ﷺ، والمتدبِّر لسنن الكون وقوانين الوجود التي تمكن من التسخير، وتوفير شروط التمكين والاستخلاف، ذلك التصور المدرك لغايات الخلق، الواعي على الأبعاد كلها: البعد الإنساني بكل أنواعه، والبعد الزماني والمكاني، ووحدة الحق والحقيقة ووحدة الخلق، وبهذا نستطيع أن نغذي حركة الأمة بالزاد الفكري المطلوب الذي تفتقر إليه.

وفي الوقت ذاته لابد لنا من تتبع حركة الفكر الإسلامي تاريخيًا منذ نزول التكليف القرآني: «اقرأ»، وحتى يومنا هذا، تتبعًا تحليليًا دقيقًا يمكننا من معرفة سيرورة هذا الفكر، ومكوِّناته، والعوامل المتنوعة التي أثرت فيه، ورصد إيجابياته، وسلبيَّاته، وطرائق تكوُّنه وتشكيله، ونقده نقد الصياريف ــ كما يقال ــ لأنه اجتهاد في تنزيل القيم على الواقع البشري، قابل للخطأ والصواب؛ وباعتباره استجابة للواقع الذي عليه الناس في ذلك الوقت، فهو يقتضي الاجتهاد المستمر للتطوير والتعديل طبقًا لحاجات العصر؛ ودراسته للإفادة منه، وإغناء الرؤية به والبناء عليه، وتجاوز السلبيَّات والأمراض التي لحقت به؛ فالاجتهاد الفكري لابد منه في محاولة تجاوز آثار القراءآت الاستشراقية، والجزئيَّة، والحزبيَّة، أو الطائفيّة التي لحقت به، ذلك أن الكثير من هذه القراءآت لم تكن غير قراءآت موجهة، أو قاصرة تسعى وراء الكشف عن شيء سبق لها افتراضه، أو الاستدلال والتوثيق لشيء تقدمت به، مما أفقدها موضوعيتها،

أو علميتها، أو شمولها، وصادر معظم فوائدها، وإن كانت عصمة عموم الأمة تحول دون الانحراف والانجراف بشكل كامل، وتستبقي الإمكان الحضاريّ في مجموع الأمّة وقابلية النهوض في سوادها الأعظم.

لذلك، نرى أنه لابد من قيام مؤسسات متخصصة، تتخذ من معالجة الأزمة الفكريَّة للأمة محورًا لنشاطها، ومنطلقًا لأهدافها حيث لا يمكنها أن تتجاوز هذه المهمة، مهمة تزويد حركة الأمة بما تحتاجه من توعية فكرية، والعمل على تشكيل القيادات الفكرية في الساحة الإسلامية، ذلك أن المشكلة المطروحة في كل عصر، هي: إلى أي مدى يستطيع العقل المسلم أن ينتج أفكارًا حسيَّة محرّكة للأمَّة قادرة على وصلها بالقيم الهادية لها في الكتاب والسنّة، واستصحاب هذه القيم في مجالات الحياة المختلفة، وليس فقط في مجال الفقه التشريعي؟ فالمشكلة التي نعاني منها باستمرار ليست أزمة قيم وتصور لها ومعرفة بها وبأهميتها، لأن القيم ـــ بذاتها ـــ محفوظة في الكتاب والسنّة، وإنما الأزمة في الحقيقة أزمة فكرية أي في إيجاد الفكر المنبثق عن الإطار المرجعيّ ملاحظًا معه الزمان والمكان والإنسان، الفكر المتقن لعمليّات تنزيل هذه القيم في الواقع، الفكر القادر على رسم وبناء منهج التنزيل في الواقع، وحراسة ذلك المنهج بمنهج التجديد المستمر، والوعي الدائم على السنن. فكيف نصنِّع هذه الأفكار ونحوِّلها إلى أفكار حيّة تضبط حركة أمتنا في ضوء معطيات العصر وحاجاته ؟

رابعًا:

المبادئ وخطة العمل

المبادئ وخطة العمل

نستطيع القول: إن كتاب (إسلامية المعرفة) ــ في جوهره ــ كان محاولة أولية لبيان المبادئ العامة لخطة العمل. واتجاه الحركة والفكرة التي قدَّمها المعهد في ذلك الكتاب، محاولة اجتهادية بدأت نظرية، وقد بدأ العمل في جوانب منها منذ سنة ١٩٨٤م.. فهناك بعض الجهود قد بُذلت في مجال كيفية التعامل مع القرآن، وفي مجال كيفيَّة التعامل مع السنة.. إضافة إلى جهود أخرى في التراث وتيسيره، وفي الفكر الغربي ومعرفته، وبقطع النظر عن حجم هذه الجهود، فإن عرضها ودراستها وتقويمها أمور لابد منها، لنتبيَّن سلامة الخطة، ووفاءها، وتكاملها واستكمالها. وقد جرت ممارسة معظم الوسائل المقترحة، من ندوات وحلقات بحث ونقاش وإصدارات ومشروعات بحث فردية، وأخرى جماعية، وهي أيضًا بحاجة إلى التقويم والدراسة ورصد النتائج.

وكان لابد أن يفتتح المعهد مكاتب وفروعًا في كثير من الأماكن لتكون بمثابة حواس ووسائل استطلاع من جانب، وتوصيل رسالة المعهد وتقديمها حتى يتمكن من أداء مهمته في تلك الأقطار من جانب آخر.. ولقد حققت المحاولة نتائج طيِّبة، وقصَّر بعضها عن تحقيق ما كان مرجوًّا له، ويبقى المطلوب دائمًا: تقويم أعمال تلك الفروع والمكاتب، ودراسة الجدوى ووضع التخطيط الدقيق لأفضل طرائق أدائها.

فإذن ، هناك منطلقات وأهداف و مخطط فكري معرفي لقواعد العمل ووسائله، وهذه الأمور أيضًا بحاجة إلى التقويم، والمراجعة والتسديد والتجديد.

ولعل بإمكاننا، بعد الرحلة الفكرية التي بدأت مع رواد هذه القضية وفي مقدمتهم الأخ الأستاذ الدكتور عبد الحميد أحمد أبو سليمان والشهيد اسماعيل الفاروقي تغمده الله بالرحمة وسائر من انضم إلى هذه القافلة المباركة، أن نلخص القضيَّة المطروحة منطلقات وأهدافًا ووسائل وشروطًا ثم خطوات بالشكل التالي:

١ ـــ المنطلقات:

- ـــ الإيمان بكونيَّة الرسالة الإسلاميّة باعتبارها الخطاب الإسلاميّ الخالد للإنسان في كل زمان ومكان.
- ـــ الإيمان بخلود الرسالة الإسلاميَّة، وخاتميتها، وتجرُّدها عن حدود الزمان والمكان.
- ـــ الاعتقاد بأن أزمة الأمة هي أزمة فكرية، وليست أزمة قيم، فالقيم محفوظة بحفظ الله ـــ تعالى ـــ في الكتاب والسنّة..
- ـــ الإيمان بقدرة الأمة على صناعة الأفكار المعاصرة في ضوء توجيهات القيم وتسخير السنن للقيام بأعباء الاستخلاف، وحل مشكلة الأمة والبشرية، وإنقاذها من المعاناة.
- ـــ الإيمان بأن الأفكار ليست بديلاً عن الحركة، ولكنّها شرط لصوابها، وأن سلامة العمل مرهونة بسلامة منطلقاته الفكرية.
- ـــ عصمة عموم الأمة عن الردّة والضلالة العامّة المطلقة، وقدرتها على امتلاك وسائل النهوض الحضاريِّ أي (الإمكان الحضاري) عند تحقق شروطه والتمكن من سننه.

٢ ـــ المرتكزات:

- ـــ إعادة قراءة الكتاب والسنّة كمصدرين للمعرفة والحضارة والثقافة والفكر.. والانطلاق من السيرة الصحيحة كفترة مصونة بتسديد الوحي للاهتداء بها في منهاجيّة تنزيل النصوص على الواقع.
- ـــ إعادة قراءة الميراث الثقافي والحضاري الإسلاميّ وإخضاعه لمعايير الغايات والمقاصد الإسلامية.
- ـــ قراءة الكسب البشري في المجال الثقافي والحضاري والتبادل المعرفي كلّه مع التنبُّه لخلفيّاته وأطره المرجعيَّة.

- دراسة الواقع الإسلامي المعاصر، واستقراء حاجاته، وتحديد أسباب الإصابات التي لحقت به..
- استشراف آفاق المستقبل الإسلاميّ في ضوء ذلك كله، والعمل على تحريك الأمة باتجاه تحقيقه.

٣ ــ الهدف:

إعادة تشكيل العقل المسلم المستنير، القادر على القيام برسالته وممارسة دوره في الاجتهاد والتجديد والعمران الإنساني، وتأهيل المسلم لدور الاستخلاف، وبناء القدرة لديه على التسخير، وذلك من خلال جولاته الفكرية والثقافية، واكتشاف سنن الله في الأنفس والآفاق، لامتلاك إمكانية التسخير.

ولهذا الهدف، سبيلان:

الأول: تنقية عالم الأفكار، وإعادة قراءة الميراث الثقافيّ، وتقويمه في ضوء رؤية ذات دراية وفقه حضاريٍّ.

الثاني: بناء النسق المعرفي والثقافي الإسلامي..

وهذان السبيلان يستلزمان العمل على محاور أساسية قد تتفرع عن كل منها جملة من المحاور الفرعية:

المحور الأول: المنهج ونعني به (مجموعة الضوابط والشروط والموجهات التي تضبط حركة الفكر الإسلامي وتوجه العقل المسلم نحو انتاج الفكر المحقق لغايات الإسلام ومقاصده والمنسجم مع كلياته وغاياته.

المحور الثاني: الفكر، ويندرج تحته كل اجتهاد بشري أو إنتاج معرفي عقلي.

المحور الثالث: التربية والثقافة، وهي بناء الجانب الإنساني والاجتماعي من المعرفة وفق نسق معرفي وتربوي، وإيجاد وسائل الترقي في الخصائص والصفات، والآداب، والفنون، وتنمية الذوق العام، أو مجموعة المعارف التي تشكل الشخصية.

المحور الرابع: المدنية والعمران وهي مجموعة الإبداعات والإنجازات التي تتم في إطار وسائل الإنسان المادية.

وكل من هذه المحاور، بحاجة إلى إنتاج، وتراكمات معرفيَّة كثيرة. والطريق إلى ذلك يقتضي:

أولاً: إثارة اهتمام مثقفي الأمة بهذا الإنتاج، وإشعارهم بأهميته وأحقيته، وذلك باستدعائه إلى الساحة العقليَّة بمختلف المنبِّهات الحضاريَّة، وشحذ فاعليتهم لمباشرته.

ثانيًا: تربية وإعداد عناصر أو (كوادر) ذات كفاية عالية قادرة على الإنجاز فيه.

ثالثًا: تقديم خطة معرفية ثقافية، واضحة الأهداف والمنطلقات والوسائل، وقابلة للتطبيق على مراحل زمنية مدروسة، ومُرفقة بوضع معيار دقيق للتقويم والمراجعة والتصويب، بحيث تستطيع الأمة أن تسهم فيها من خلال الوسائل التربوية والتعليمية والإعلامية المقروءة، والسمعية، والبصرية، ومؤسسات الثقافة الجماهيرية.

ولعل أهم الوسائل المساعدة على تحقيق ما تقدم البدء بما يلي:

(١) دراسة أطروحات حركات التغيير التي اهتمت بعالم الأفكار واعتمدت القضية الفكرية، وتقويمها، ومحاولة تحديد جوانب النجاح والقصور، ودراسة انتاجها الفكري وجدولته وتصنيفه، ووضع الدليل الثقافي للإفادة منه والتعامل معه.

(٢) استكتاب مجموعة من الباحثين حول هذه المحاور.

(٣) إيجاد منح دراسية، وتوجيه الدراسات في المؤسسات والمراكز العلمية ومراكز البحوث، إلى إعطاء الأولوية لهذه المحاور.

(٤) التعاون مع المؤسسات القائمة ذات الأهداف المشابهة لإنجاز أعمال مشتركة في الإطار نفسه.

(٥) إقامة ندوات، تقديم مشروعات فكرية وثقافية، وطباعتها، وطرحها على مستوى وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، ودراسة الجدوى، لإشعار الأمة بأهمية التوجه صوب القضية المطروحة، لتكوين مناخ ملائم من الثقافة الجماهيرية.

(٦) تنمية وتأكيد وبيان أهمية الجوانب الفكرية في إطار تنظيمات ومؤسسات العمل

الإسلامي القائمة، ومحاولة إقناعها بإعطاء المساحة الأهم للجانب الفكري ومعالجة عالم الأفكار، لأنه من الشروط الضرورية لصواب الفعل..

(٧) محاولة الوصول إلى لجان المناهج في وزارات التربية والتعليم، ولجان التخطيط الثقافي في وزارات الثقافة والإعلام لإقناعها بأهمية تلك المحاور وضرورة الاهتمام بها.

والذي لابد أن ندركه ونؤكده أن المهمة أكبر من جهد مؤسسة أو معهد، وأوسع من أن تنقضي في زمن محدّد، فهي قضية الأمة ومثقفيها في كل مكان وزمان.. ودور المؤسسات المتخصصة مثل معهدنا يمكن تلخيصه بأنه:

(١) محاولة بلورة القضية، وتوضيحها، وتفصيل جوانبها المختلفة، ووضع الخطط الواضحة والمدروسة بتفاصيلها.

(٢) تقديم نماذج مقنعة ومفصلة، تحمي القضية من آفات الرفض والتجاهل بسبب الغموض، أو الإحباط بسبب السطحية وعدم التقويم والتصويب، أو العجز بسبب سيطرة ذهنية السهولة والسقوط الحضاريِّ.

(٣) الرصد، والتتبع، والتحليل، والتفسير، والتوجيه، والنقد، والتقويم، والتسديد.

(٤) التوعية بالخطة وجوانبها ووسائلها، وتوسيع دائرة المشاركة للوصول إلى القادرين على المساهمة ومساعدتهم، وملاحظة أعمالهم وتسديدها..

وبذلك تقوم المؤسسات المتخصصة بدور العقل المفكر والمخطط في هذه القضية، وتكون قادرة على توظيف وتنسيق طاقات الآخرين، بدلاً من أن تنوء هي بالحمل كله.. فعليها أن تساعد بدلاً من أن تموِّل.. وتوجه وتراقب بدلاً من أن تُستغرق جهودها في التفاصيل، فتهلك طاقاتها.. وبذلك تبقى مهمتها: إنتاج أمور أساسية في هذه المحاور، لا يستطيع الأفراد وحدهم إنتاجها.. وقد يكون من المفيد عمل ما يلي:

(١) إعداد أوراق عمل مدروسة ومفصلة في كل من هذه المحاور، لعقد سلسلة من الندوات والدورات الدراسية فيها في كل بلد للمعهد فيه مكتب أو جهة

متعاونة.. ثم عقد ندوات دولية وتكثيف ذلك للحصول على شيء من الإنتاج الجيِّد فيها مع إثارة وعي الأمة عليها.

(٢) الإسراع في نشر الإنتاج الصالح لايجاد التراكات اللازمة في سائر القنوات الممكنة.

(٣) تكثيف الاتصالات بالشخصيَّات الفكريَّة والثقافية، والمسؤولين في الجامعات ودور العلم، وتوجيه اهتمامهم إلى هذه المحاور.

(٤) الاهتمام بإيجاد صلات وثيقة مع رؤساء الأقسام في الجامعات، وأساتذة الدراسات العليا، ومواصلة تقديم الأفكار والمبادرات العملية والخطط والمشروعات، ودعوتهم لتبنيها..

(٥) الاتصال بطلبة الدراسات العليا، وتقديم اقتراحات ومشروعات علمية لهم ذات صلة بهذه المحاور، أو ذات أهمية خاصة فيها.

(٦) العناية بإيجاد مكتبات علوم اجتماعية متميزة في مختلف أنحاء العالم الإسلاميّ، تستقطب الطاقات العلمية في كل بلد، وتوجهها نحو البحث الاجتماعي من منظور إسلاميّ.

(٧) العمل على وضع مجموعة كبيرة من الخطط للدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، وترويجها في أقسام الدراسات العليا، ضمن هذه المحاور.

(٨) اختيار مجموعة الأبحاث الضرورية لبلورة هذه المحاور، ووضع خطط وأوراق عمل علمية لها، ورصد جوائز مناسبة لمن يختار الكتابة فيها.

(٩) الحرص على التواصل مع الموجودين على ساحة العمل الإسلامي، واعتبارهم الميدان الذي لابد منه لغرس الأفكار المطلوبة حول تلك المحاور، وإشعارهم بأهميَّتها وضرورتها، ووجوب تبنيها والعمل على حسن إنجازها.

٤ ــ مكونات الواقع الإسلامي المعاصر بين القدرات والمعوقات:

يمكن تلخيص مكونات الواقع الإسلامي المعاصر الذي يشكل مجالات العمل، وشرائحه الأساسية بما يلي:

(أ) الرسميون.

(ب) اللادينيون.

(ج) فصائل العمل الإسلامي.

(د) الاتجاه التقليدي.

(هـ) اتجاهات ومحاولات التسطيح والتلفيق.

(و) الجمهور وعامة الناس.

(ز) المعارك الجانبية.

(ح) الإطار الأكاديمي.

(ط) الأخطاء الذاتية أو الخاصة.

مما لاشك فيه، أن هذه المكونات للواقع المعاصر، فيها بعض الإيجابيات التي يمكن تطويرها والإفادة منها.. كما أن هناك بعض السلبيَّات التي قد تشكل معوِّقات أو عقبات، أو هي من النوع الذي يمكن أن يكون عقبة إذا لم نحسن فهمه والتعامل معه.. وقد يكون إمكانية ودافعًا في الوقت نفسه، إذا خططنا له بدقة، ورسمنا سياسات الاتجاه السليم نحوه، وهيَّأنا وسائله، واختبرنا طرائق عمله، وأحسنّا عرضه، وراقبنا تفاعله، واكتشفنا المفاتيح الصحيحة للمشكلات التي تتحكم به، وأحسنّا التعامل مع القضايا المطروحة. كل ذلك يعتبر عوامل مهمة في جعل بعض العقبات دافعًا وإمكانيَّة، أو معوِّقًا وعقبة.

(أ) الرسميون :

يغلب على الاتجاهات الرسميَّة في العالم الإسلامي، الحذر والتخوف من الوعي الفكري الإسلامي ومن الوعي الثقافي العالي، لأسباب كثيرة ومفهومة فلا نطيل في شرحها، ولعل من أبرزها: الصراع الحضاري الذي يدور على الساحة الإسلامية بين الإسلام وميراثه الثقافي، والاستلاب الحضاري الغربي المتمكن من مؤسسات الفكر والإعلام والتعليم والتربية، والذي يشكل الرسميون، خاصة الذين لم يتمكنوا من التحقق بالفكر الإسلامي الصحيح أعمدته الرئيسية.. لذلك فإن تقديم البديل الثقافي والمعرفي من المنظور الإسلامي، سوف يكون مغايرًا لسياسات كثير من النظم التعليمية والتربويَّة والثقافية المتحكمة، وهي نظم لا ترضى بمنافس أو مغاير لأطروحاتها في أيِّ حال،

لأنها وُضعت ابتداءً لتكون بديلاً عن المنظومة الفكرية الإسلامية ولتسهم بتشكيل شخصية أبناء البلاد المستعمرة.

لكن، ذلك لا يعني أنه لا يمكن الحصول على أيِّ موقع من المواقع التربويَّة والثقافية في العالم الاسلامي، فهناك كثير من رجالات الفكر والمعرفة والأكاديميين، قد تكون كل مشكلتهم في أنهّم لم تتح لهم الفرصة لمعرفة الإسلام بشكل صحيح، فهم يودون إدخال النافع المفيد ـــ إذا اقتنعوا بصحته ـــ من خلال المؤسسات التي يقومون عليها، والمراكز التي يعملون فيها، وقد يستطيع بعضهم أن يكون عونًا في هذه القضية، وفي تجنيد بعض الطاقات لها، لذلك نعتقد أنه لا مجال للأحكام العامة المسبقة على الآخرين بل لابد من الملاحظة والتتبُّع للوصول إلى تلك العناصر، وتصنيفها بدقة، ومن ثمّ وضع خطة للتعامل معها، في ضوء ذلك، في محاولة للوصول إلى المؤسَّسات التي يعملون بها، وتزويدها بالنافع المفيد من الخطط والأفكار.

ومن الأهميَّة بمكان، حسن عرض القضية على هذا النوع من الناس، بشكل يقنعهم بأنها يمكن أن تكون حلاً لكثير من الأزمات الَّتي يواجهونها من خلال ربطها ببعض اهتماماتهم وقضاياهم ومداخلهم الفكرية، ليكونوا عوامل مساعدة بدل أن يكونوا عقبة في طريقها.. ولعل من أهم الأمور: عدم وضعهم وتصنيفهم في مقابل البديل الإسلامي ، وامتلاك القدرة على إحياء فطرتهم وإثارة نزوعهم الديني، وتأصيله من الناحية الفكرية ليدخلوا قضايا الإصلاح الفكري والثقافي الى مؤسساتهم، ويتحوّلوا إلى جزء من إمكانات القضيَّة، لا معوِّقاتها.

(ب) اللادينيون :

وأما العلمانيون أو اللادينيون ، فقد تكون المشكلة في النظر إليهم على أنهم كتل أو تجمعات يجدي معها خطاب العامة.. وقد علمنا القرآن العظيم أن لكل قومٍ ملأً ونخبة. ولكل من النخبة أو الملأ خطابه الخاص.. والجمهور، إذا استطعنا تخليصه وتحريره من التبعية، ومخاطبته مباشرة، وإيصال الفكرة إليه بوضوح، وأمكن إقناعه بضرورة التغيير من خلال المعاناة التي يعيشها، ومساهمته في إعادة بناء هذه الأمة،

ووضعها في دور الشهود الحضاري؛ فقد تُحقق النقلة المطلوبة في إطار الأغلبية الصامتة التي لم تستجب إلى هذا الملأ إلاّ لظنها بأنه هو الجدير بتحقيق آمال الأمة وأهدافها.. وأما النخبة فسوف تدافع غالبًا عن مواقعها ومصالحها، وتبذل جهدها في تسفيه ومقاومة كل بديل يضعف دورها، وتلك طبيعة التدافع، والعاقبة للمتقين.

ولا شك أن تلك النخبة ليست كلّها مستعصية عن الاستجابة ، فإذا أُحسن التعامل معها، ورسمت خطة طويلة الأمد، وحُددت بعض القواسم المشتركة، واستطاع أصحاب المشروع الإسلامي حسن الحوار والمناظرة، والبعد عن الوصاية والاستعلاء، والجدل العقيدي والفقهي مع هؤلاء، فيمكن تحويل الكثير من أفراد النخبة من الانحياز ضد الإسلام إلى الحياد، ومن الحياد إلى المناصرة والانتماء الفكري، أو المِلّي أو الحضاريّ أو الثقافيّ إليه، بل لقد بدأت عناصر كثيرة تشق طريقها في هذا الاتجاه والفضل لله وحده.

وبذلك يمكن التعامل مع هذا الفريق على أنه جزء من الداخل الإسلامي كما يمكن تحويل الكثير من أفراده من خلال زعزعة قناعاتهم الفكرية والمعرفية، وذلك بانتقاد الأسس المعرفية للحضارة الغربية نقدًا علميًّا رصينًا محكمًا، وإعطائهم صورة صحيحة عن تشجيع الإسلام الدائم على تصويب الخطأ ونقده مهما كان مصدره، وتقويم مجمل الأطروحات الغربيَّة ـــ التي تشكل خلفيَّتهم الفكرية ـــ بشكل علميٍّ وموضوعيٍّ، بعيدًا عن الخطاب العاطفي أو التعميمي المصحوب بالأحكام الشرعية المختلفة التكفيريَّة أو التبديعيَّة أو التفسيقيَّة.

ومن ثمّ، سوف تتفاوت مستويات الاستجابة وردود الأفعال من هذا الفريق على تنوعه، فمنهم من سوف يعتبر هذا التناول الفكري محاولة متجددة من تيار له ميراث ثقافي وحضاري قابل للتجدد وإعادة تشكيل الإنسان العربيّ أو المسلم، تتسم بالذكاء، وتستحق الحوار حولها.. ومنهم من سيتحول إلى رافض له، ومهاجم بدافع التعصب أو الخوف على فوات مصلحة، لذلك فقد يرى البعض أن هذا الطرح خطوة على طريق إبعاده عن مواقعه في السيطرة الفكرية والثقافية والمعرفية.

إن آفة الكثير من هذا الفريق، في عدم الإطلاع أو عدم المعرفة الصحيحة بالثقافة

والفكر الإسلامي.. فإذا قُدمت في الساحة الفكرية دراسات جيدة وجادة قادرة على الارتفاع إلى مستوى العصر، واستطاعت الدراسات الفكرية الإسلامية أن تربط العلاقة بين القيم الإسلامية وبين العصر، وتقدم الإسلام كبديل حضاريٍّ وثقافي عالمي لمعالجة مشكلات الإنسان الأساسية، إلى جانب الحوار الواعي، فيمكن أن يكون ذلك كفيلاً بكسب أصحاب العقل والموضوعية الذين لم يتخذوا مواقعهم بسبب نزعات تعصبية معادية للإسلام، أو بدوافع إلحاديَّة بل بسبب ضعف وقصور الخطاب الإسلاميّ المعاصر.

ومما يؤكد ذلك ما رأيناه من تحوُّل بعضهم في مرحلة النضج الثقافي، إلى الاعتزاز بالفكر والثقافة الإسلامية بعد أن كان يتنكر لها، بل وينفي وجودها أصلاً، ويعلن أن المواقف السابقة كانت بسبب عدم إتاحة الفرصة له للإطلاع عليها ومن النماذج في هذا (د. زكي نجيب محمود، وقبله العقاد) وغيرهما ولقد خاطب القرآن الملأ وناقشهم، وكسب بعضهم، وعزل بعضهم عن ضمير الأمة؛ وكسب الجماهير إلى جانبه عندما حمّلها تبعة تصرفاتها، وزعزع قناعاتها بقدرة الملأ على إنقاذها، وقدّم لذلك نماذج مؤثرة من الحوار، والقصة، والجدل، والمناظرة.

(ج) فصائل العمل الإسلامي المتنوعة :

قد تكون مشكلة الكثير من الحركات الإسلامية، أو العاملين في الحقل الإسلامي، في الخلط بين القيم والمبادئ الإسلامية الثابتة، أو ما يمكن أن نطلق عليه منظومة القيم والمبادىء المحفوظة بحفظ الله، وبين الاجتهادات الفكرية للمسلمين، أو الانتاج الفكري والصياغة الفكرية القادرة على تنزيل المبادىء والقيم على واقع الناس المعاصر، وتقويم هذا الواقع بتلك المبادئ، ذلك أن الاجتهاد الفكري لا يجوز أن يتوقف لحظة واحدة، وأن أيَّ إصابة أو تأزم في القضية الفكرية، سوف يؤدي بالضرورة إلى تحنيط القيم والمبادىء، ونقلها من ساحة الواقع العملي إلى ساحة التبرك والقدسية، بعيدًا عن إمكانية حل أيَّة مشكلة.

فالحركات الإسلامية ــ على الجملة ــ لم تتمكن بشكل كامل من حل هذه

الإشكالية، وإن تنبّه لها بعض الأفراد إلاّ أنها لم تحقق البعد المطلوب.. ولعل ذلك كان بسبب تعقيد الظروف والأحوال، وظروف الاضطهاد والمطاردة، والتشريد والفتنة بكل أنواعها، وانتقال مواقع القيادة الفكرية لبعض هذه الحركات إلى عناصر لم تستطع تجاوز تلك الظروف، واكتساب قدر من الخبرات والتجارب وطرق العمل الفكري والسياسي، خارج أطر الصراع وطبيعته سوف يمكنها من إدراك أهمية البعد الفكري والتناول الحضاري لقضاياها.

لذلك، ترى الطبيعة الفكريَّة لمعظم القيادات السابقة سيادة فكر التحصُّن والصمود والمواجهة، وسادها الفكر التعبوي، وجاء انتاجها الفكري في الغالب — كرد فعل لما تعاني مما يمكن أن نطلق عليه «فكر الأزمة»، الذي أدّى اعتماده ولكل الظروف والأحوال إلى تجديد أزمة فكر، سببت عدم القدرة على تجاوز الظروف الاضطهادية والصراعية. وكلون من الحماية والتشبث بالماضي، تحولت إلى استدعاء وإعادة طرح القضايا العقيدية والفقهية، وجعلت حوارها عقيديًا، أو فقهيًا في أحسن الأحوال، وغلب عليها التوجُّه صوب الماضي، والتشبُّث به عن معالجة قضايا الحاضر، واستشراف المستقبل.

كما أن الانحسار الإسلاميّ في مناطق الغرب الإسلاميّ، وعزل إيران مذهبيًّا، وتغريب تركيا، وانشغال مسلمي القارّة الهنديَّة ومسلمي جنوب شرق آسيا بهمومهم المحليَّة، وتضاؤل دور مصر الإسلامي وكذلك بلاد الشام والعراق لظروف وأسباب معروفة، وكذلك بروز اتجاهات فقهيّة وتقنينيَّة وعقيديَّة في التيَّارات الإسلاميّة وانحسار المنظور الحضاريّ، وضعف الاهتمام بقضايا الصراع الفكريّ، وإحساس الكثيرين من العاملين في الحقل الإسلاميّ بعدم الحاجة إلى الاجتهاد والإبداع، وأنَّه ما ترك السابق للاحق شيئًا كل هذا وكثير غيره أدّى إلى تضاؤل دور الكسب الفكريّ في توجه هذه الحركات، وفي البناء الثقافي لها.. ولذلك، فإن معظمها ينظر إلى القضيّة الفكرية والأزمة الفكرية على أنها ترف فكريّ، أو خطأ في تشخيص أزمة الأمة، أو تجاوز لوسائلها التنظيمية، ونظمها الحركية، أو محاولة عقلانية مقابلة للنص والوحي، أو تقديم لبديل عنه، أو مشروع للفكر والتوعية سوف يغير في خارطة الولاء، أو يضعف ثقة الجمهور بالقيادة.

ولابد من الاعتراف بأن غياب الحركة الإسلامية في الغرب الإسلامي ومصر والشام والعراق، عن الساحة الفكرية الفاعلة، وبروز مدارس أخرى بطبيعتها ومكوناتها وظروفها لم يمنع من بروز جهود فكرية مقدرة، استطاعت أن تقدم مشاريع حضارية وحوارات فكرية متقدمة في مستوى مشكلات العصر، وتحقق إنتاجًا فكريًا مؤثرًا على المستوى الوطني والإسلامي، والعالمي أحيانًا، وتوسع دائرة المشاركة الجماهيرية، وتنتقل بالفكر الإسلامي من مواطن الدفاع والتعبئة، إلى الحضور المعاصر والمشاركة في قضايا الإنسان، وحلّ مشكلاته، في محاولة لجعل المشروع الإسلامي: إنتاج نخبة، وإنجاز أمّة، وذلك ضمن إطار مدارس إسلاميَّة معروفة.

وواقع الحال أنه ليس من طبيعة المشروع الفكري والثقافي المطروح، أن ينظم جماهير، أو يُشكل قواعد تنظيمية ولكنّه يحاول أن يحرّكها، ويقدم الزاد الفكري والثقافي لها، ويجعل القضية الفكرية همّها الأول. ولذلك فالتوجه إلى إسلامية المعرفة، لا يعتبر نفسه بديلاً عن أي من الحركات الإسلامية في الساحة، وإنما يعتبر وظيفته إغناء الموقع الفكري الذي يشكل الشرط الذي لابد منه لكل حركة رشيدة وعمل سليم في مجالات (الفكر والمعرفة والثقافة).. هذا الموقع الذي طالما أُهمل، أو لم يعط ما يستحق من المعالجة والتناول. واختيار الموقع الثقافي والاشتغال بالقضايا الفكرية أو الثقافية أو المعرفية والحضارية، كفيل بتطمين من يحتاج إلى تطمين بأن هذا الاتجاه يحمي ويرشّد، ويزكي وسائل الأمة، ويقدم لها الدليل الثقافي للتعامل مع الداخل الإسلامي والخارج المعاصر على حدٍ سواء، ويساعد المخلصين في العمل على إنقاذ الأمة ولا ينافسهم على حركاتهم أو مواقعهم التنظيمية ولا على قيادتهم للجماهير.

كما أنه وفق أطروحاته الفكرية (التي هي اجتهاد بشري محض) يتجاوز التناول العقيديَّ الذي ربما ينزلق إلى الحكم بالتكفير سواء للمجتمع، أو الأفراد، أو المذاهب، الأمر الذي سوف يؤدي إلى الصراع والعنف مع سائر الفئات ويتجاوز التناول الفقهيَّ والطائفيَّ كذلك.

والأمة المسلمة اليوم وهي تتآكل وتتفرق، وتتبعثر بأشد الحاجة إلى المواثيق الفكريَّة والدساتير الوحدويَّة الثقافيَّة التي تؤكد على العوامل الجامعة والقواسم

المشتركة في حياتها، وتتجنب إثارة الخلاف والفرقة، بل قد تكون الطروحات الفكريَّة المتوازنة سبيلاً إلى تضييق ساحات الخلاف، والتربية على أخلاقه وآدابه، والتعليم على كيفياته وتحويله إلى مجال إيجابي يغني الرؤية، ويخصِّب الرأي، وينوِّع أوعية الشورى، بعيدًا عن منزلقات التكفير والاتهام، والتنقيب عن النوايا.. وهذا لا يعني عدم التأكيد على معطيات العقيدة الصحيحة، وعدم تأكيد أبعادها، وإعادة صياغتها بمعالجات فكرية معاصرة تحوّل المجتمع إلى مجتمع سليم العقيدة، سليم الفكر، صافي الثقافة متحركًا منجزًا، لا قاعدًا مسترخيًا.

فالتناول الفكريُّ ـــ بطبيعته ـــ يدفع إلى دراسة المواقف، وتحليلها، ومعرفة خلفيَّتها، وطبيعتها، ودوافعها التي تتطلب معالجة وحلاً فكريًا شاملاً ، مستندًا إلى الأصول العقيديَّة كقاعدة فكرية، ومستلهمًا حقيقة الشريعة، ومدركًا لروحها ومقاصدها.. فلا يبسِّط القضية ويختزلها إلى فتوى أو حكم، بل يحوِّلها إلى قضية يدرس أسبابها، ويقوِّم وسائل معالجتها.

فإذا أدرك القائمون بأمر العمل الإسلامي والمنتمون إليه، أهميَّة القضية الفكرية وضرورتها، وأنَّها الشرط الذي لابد من توفيره لترشيد العمل، وتوفير الأقنية المتواصلة والأوعية الفكريَّة المعاصرة لحركته، في ضوء رؤية ذات دراية وفقه منطلقة من العقيدة، ومستصحبة للفقه الشرعي الحضاريِّ لمعالجة قضايا العصر بعقلية متفتحة قادرة على الإفادة من كل المنجزات الإنسانية النافعة، فسوف لا يتردد هؤلاء في تبنيها والإفادة منها واعتمادها.. ذلك أن المطلوب اليوم تصويب مناهج التفكير، وإحلال القضية الفكرية أو عالم الأفكار في الموقع الصحيح له من حياة الأمة، وبناء العقلية المنهاجية أو عقلية المنْهَجة في البناء الإسلامي، ولفت النظر إلى أهمية البعد الفكري والمنهاجي في مشروعات النهوض.

فالجماعات الإسلامية اليوم، ليست إلاّ ثمرة وتفاعلاً مع أطروحات فكرية لدعاة الإصلاح والتجديد، مثل: محمد بن عبد الوهاب، والشوكاني، وشاه ولي الله الدهلوي ، ومن سبقهم أو لحق بهم بشكل أو بآخر .. كما أن التطور الذي يجري في بعض البلدان على بعض هذه الحركات ، على المستوى الداخلي أو الخارجي ، أو الاتجاهات والتيارات الفكرية المعاصرة ، سيجعلها ـــ لا محالة ـــ في موقف التبني

لهذه القضية فالمسألة بالنسبة لهذه الحركات مسألة مثابرة، وحسن عرض، وتنوع في أساليب التقديم، والإشعار بالحاجة إلى تنقية وبناء عالم الأفكار، لتحويل ونقل الحركة من العشوائيَّة والعفويَّة إلى التخطيط العلمي المدروس الذي يأخذ في اعتباره القدرات المتوافرة، والظروف المحيطة، والشروط المطلوبة، والأهداف المقصودة، والوسائل المستحدثة، وتقويم التجارب والممارسات السابقة، وتجنب عثارها، والخبرة في تسخير السنن و جَنْي ثمارها.

كما أن هناك قضية أساسية ينبغي عدم التغافل عنها، وهي قضية تأصيل الحركة الفكريَّة، وبيان أبعادها وصلتها بجذورها، والتأكيد على نسبها و أنها حلقة مباركة من سلسلة طويلة من محاولات الإصلاح الفكري والثقافي، والتواصل الفكري والثقافي الذي ترافق مع الحركة الإسلامية يسدد مسيرتها، ويحمي مصادرها من الكتاب والسنّة ، جمعًا وكتابة وتدوينًا.. ومن ثمّ، إعداد المنهج وكتابته وجمعه وتدوينه قبل انتهاء القرن الهجري الثاني.. ثم ما تلا ذلك من محاولات الإحياء والتجديد الفكري والثقافي على أيدي الأئمة العظام أمثال: الغزالي، والعلماء الذين دعوا إلى إحياء علوم الدين ومهدوا لعهد صلاح الدين، وابن حزم، وابن رشد، وابن تيمية، وابن القيم، وابن خلدون، ثم قادة حركة الإصلاح الحديث الذين تميزت حركاتهم بتناول أهم قضية من قضايا الإصلاح الفكري وهي قضية الاجتهاد والتقليد، أمثال: شاه ولي الله الدهلوي، ومحمد بن عبد الوهاب، والشوكاني، والأفغاني، ومحمد عبده، وابن باديس، ورشيد رضا، وقادة حركة الإصلاح الإسلامية الحديثة كالأساتذة المودودي، والبنا، وسيد قطب، ومالك بن نبي وغيرهم.

فربط هذه القضية بحركة الإصلاح الإسلامي العامة المتواصلة مع تقديم التقويم الإيجابي، والمراجعة الدقيقة والموضوعيَّة لكل الحركات السابقة، وبيان مجالات القصور، وتحديد الخلل لتحقيق الاعتبار، سوف يطمئن هذه الحركات ويجعلها قادرة على فهم هذه القضية وهضمها، وحسن استقبالها والنظر إليها على أنها قناة من أقنيتها الكثيرة إن شاء الله. ولقد أكد رسول الله ﷺ هذا المعنى بأمر من الله سبحانه وتعالى: ﴿**قل ما كنت بدعًا من الرسل**﴾ [1].

---

(١) سورة الأحقاف: ٩.

وهناك أمر ثالث ينبغي الالتفات إليه، وهو أن هناك مصطلحات وشعارات أصبح لها مدلولات يمكن أن يؤدي عدم إدراكها إلى إقامة سدود نفسية، تحول بين العاملين في المجال الإسلامي وبين الإقبال عليها، فإذا ما وردت في أي خطاب، أبدوا تحفظهم عليه وربطوه ببعض الاتجاهات المرفوضة لدى الجمهور.. فينبغي الانتباه إلى مثل هذا الأمر في أدبياتنا وأسلوب الخطاب والطروحات الفكرية المطلوبة.

كما لابد من التنبه إلى ضرورة البعد عن النزاعات والانحيازات الحزبية، ومحاور الصراع والاستقطاب بينها، والانطلاق من مفهوم الأخوة الشاملة وكونيَّة الخطاب الإسلامي حتى لا تتحول الطروحات الفكرية من حل لمشكلة ومعالجة لأزمة، لتصبح إحدى عناصر الأزمة، وبذلك تحاصر نفسها وتعجز عن تقديم شيء ذي قيمة للأمة.

ولاشك أن تقديم المشروعات الفكرية، وإقامة الندوات والحوارات المشتركة مع القائمين على أمر العمل الإسلامي، ممن لهم نزوع فكري وثقافي، والإفادة من تجربتهم الميدانية، وإيجاد القواسم المشتركة، والتعارف عن قرب، يزيل كثيرًا من الأوهام والحواجز النفسية، ويلغي كثيرًا من الأسوار التي تحول دون الوصول إلى القواعد الإسلامية، ويمكِّن من التحول البطيء إلى بناء منظومة فكرية مشتركة.

إن ملاحظة ما ذُكر، مع تأمين العلاقات الودية مع القيادات الثقافية، ومخاطبة الشباب المتعلم، والمشاركة في المجالات والمواسم الثقافية، وتقديم ما يثير الاقتداء، ويغري بالمنهج، سوف يزيد في مساحة الفهم ويبدد المخاوف إن شاء الله، وتحويل هذه المجالات من عقبة إلى قدرة بعون الله..

وهناك أمر آخر لابد من توعية هذه الحركات الإسلاميّة عليه وهو «عالميَّة هذا الدين».

إنَّ من المفيد أن ينشر الوعي بين هذا القطاع من المخاطبين على مفهوم «ظهور الإسلام على الدين كلّه» و «عالميَّة هذه الرسالة». وعالميّة هذه الرسالة عالميَّة تُبنى على التمدُّد والانفتاح، لا على الانكماش والانغلاق، وذلك يقتضي أن يقدَّم الإسلام إلى البشريَّة كافَّة بحيث يكون خطابه صالحًا لسائر الحضارات والثقافات قادراً على تجاوز الأطر الحزبيّة والقوميَّة والجغرافيّة. ويقدَّم للدنيا كلّها ـــ على أنّه وارث سائر النبوّات، المشتمل على أفضل خصائصها، المتضمِّن للموروث المشترك بين جميع

الرسالات، فعالميّة الإسلام تفرض عالميَّة الخطاب وتجاوز سائر الحدود والقيود، والقدرة على استيعاب حالات التعدّد المختلفة الحضاريَّة والدينيَّة فأيّ إطار جزئيّ حزبيٍّ أو مذهبيٍّ أو طائفيٍّ يؤثّر في عالميَّة الخطاب الإسلامي، ويقلّل من قدرته على الإستيعاب العالميّ ـــ إنّما هو إطار مرفوض إسلاميًا يؤثّر في مستقبل هذا الدين. والعمل الفكريّ والجهاد الثقافي هما الكفيلان بتوفير شروط العالميَّة للخطاب الإسلاميّ وحين ينتشر هذا الوعي في هذا القطاع فسوف تتهيأ العقول والقلوب إلى قبول كثير من التعديلات في الوسائل والأدوات والشروط لصالح عالميَّة الخطاب الإسلاميِّ وهذه الناحية مفيدة ـــ كذلك ـــ في قطاع الدراسات النقليَّة (الشرعيَّة) لتجاوز بعض القضايا الكلاميَّة والفقهيَّة التي بنيت على أصول تحمل خصوصيَّات زمانها أو مكانها.

(د) الاتجاه التقليدي :

هذا الفريق يحمل ثقافة تاريخية، من فقه، وأصول، وحديث، ولغة، ونحوها.. ويلاحظ أن كثيرًا من فصائل هذا الفريق وأفراده، يحرصون على أن يكونوا الناطق الرسمي باسم الإسلام، وقد ألفوا وورثوا أن تكون مشروعيَّة الحديث عن الإسلام وفيه خاصة في مجال المعرفة والعلم وقفًا عليهم وخبرة خاصة بهم، يعتزون بها، ولذلك ينظرون إلى كل المحاولات الفكرية على أنها تسعى لإخراجهم عن هذا الموضع، أو تهميش دورهم فيه، لذلك فهم يرفضونها ولا يرتضونها بل يقاومونها.

وعلى الرغم من اعتقادنا أن الإسلام خطاب للناس جميعًا، ميسر للذكر، وأن النّاس يتوجهون إلى الله بدون وساطة من أحد، إلاّ أن الواقع العملي أفرز طبقة من حملة العلوم الشرعية وخريجي المعاهد والمدارس الدينية، تتوهم أنها المتحدث الرسمي باسم الإسلام أو بإسم الدين! وصحيح أن من علم حجَّةٌ على مَنْ لم يعلم، وأن سبيل العاميِّ إلى المعرفة هو سؤال أهل الذكر.. إلاّ أن المشكلة تكمن في إعطاء بعضهم أنفسهم وآرائهم هذه القدسية.. لذلك لابد من العمل ببطء وهدوء على إلغاء هذه القدسية عن الأشخاص وآرائهم الاجتهاديَّة وإلغاء هذا اللون من احتكار الحقيقة، والتوسع ما أمكن في إطار الفقه المقارن، والتنوع في الآراء الاجتهادية لتمرين الذهن على الحوار، والنقد، والنقض، والمناقشة، وأنه ليست هناك أية فئة أو جماعة يحق لها أن تدّعي

أنها المتحدث الرسمي باسم الله.. فالإسلام لم يبدأ بها، ولن ينتهي بانتهائها، لذلك فإنّ اعتبارها اجتهادها وكسبها هو المراد الإلهي فيه الكثير من المجازفة والخطر.. وبذلك تبدأ عملية إلغاء مناخ الإرهاب الفكري الذي يطارد العقل، ويلغي النظر والتدبر، وينفسح المجال في هذه الأوساط أمام العقل كما أن تشجيع الاجتهاد الفقهي والفكري وفتح الأقنية للحوار، والمناقشة، والاجتهاد على مصراعيها سوف يسمح بنمو اجتهادات أخرى، فكرية أو فقهية، لأنها استطاعت أن تثبت وجودها، وجدواها في الساحة الفكرية، وتتمكن من تنزيل الإسلام على قضايا العصر، وتقويم حياة الناس وسلوكهم به.

كما لابد أيضًا أن يدرك المتخصِّصون في العلوم الشرعية أن تلك العلوم قد تكون أداة فنيَّة لمعرفة الحكم الشرعي (المراد الإلهي)، لكنها قطعًا غير كافية لتنزيل الحكم على الواقع البشري الذي يقتضي إدراك هذا الواقع من خلال أدوات خاصة للتحليل والدراسة، ومعرفة العوامل الاجتماعية التي شكلته وأثّرت فيه لذا فمعرفة العلوم الاجتماعية ضرورة شرعية وفكرية لا تقل أهمية عن اكتساب العلوم النقليَّة أو الشرعية حتى لا يصبح الفقه والفكر الإسلاميان خارج إطار الحياة.

والمشروع الفكري، المطلوب، أو قضية الفكر وإسلامية المعرفة، قضية تشخص أمراض الأمة، ومشكلاتها، وتصف الاجتهاد الإسلامي المعاصر دواءًا لها. والاجتهاد أمر قد ينادي بعضهم به، لكنه لا يطبقه، أو لا يجرؤ عليه، أو لا يملك أدواته.. لذلك يرى في التقليد راحة ودعة، وفي الاجتهاد مسؤولية ونصبًا، وتعرضًا لمشاق ومخاطر.. والقضية المطروحة تحاول أن تتجاوز الإطلاق والجدل من المنظور الكلامي في تقديم الإسلام وعرضه، كما تحاول أن تتجاوز الإطلاق والتجريدات الذهنيَّة كذلك في المنظور الفقهي الجزئي.

فالتناول الكلامي مدمر، والتناول الفقهي بغير شروطه وادراك أبعاده، مفرِّق كما تقدم. كما أن المشروع المطروح يصر على ملاحظة البعد الإنساني ، والزماني، والمكاني والكليات والمقاصد والغايات، ويضع كلاً منها في موضعه وإطاره.

وقد تكون المشكلة في بعض فصائل خريجي المدارس والمعاهد الشرعية، أنها تعتقد أنَّ في الفقه التاريخي الموروث ــ كما هو ــ غناءً وكفاية ، تحت شعار: ما

ترك الأولون للآخرين شيئًا. لذلك ، ترى في كل طرح جديد توجسًا وخيفة، أو على الأقل، تكاليف وأعباء إضافية لا تطيقها، أو لم تؤهل لها، بل سوف تحرجها الاجتهادات الفكرية الجديدة، فتساعد على إظهار عجزها أو فشلها قبل إن تسارع في إكمال أدواتها وتوفير وسائلها، وذلك ليس بالأمر الهيِّن على النفس.. فقد ألقت بالتبعة أو المسؤولية على غيرها، وأعفت نفسها من النظر والاجتهاد، وتحوّل الإسلام عندها والقضايا الإسلامية إلى نصائح، ومواعظ، وتوجيهات، وفي أحسن الأحوال فتاوى المُطالَب بفهمها أو تنفيذها غير أصحابها، وكأنها تقول للناس دائمًا: المسؤول عن الانحراف والخطأ والقصور والتخلف، سواي، فلو استمع الناس لما أقول، ونفذوا ما أريد، لصلح حال الناس في الدنيا، ولدخلوا الجنّة في الآخرة. أما كيف ينفذ الناس هذا؟ وكيف يحوّلونه إلى واقع؟ وماهي الوسائل والأدوات اللازمة، والأوعية الشرعيَّة المناسبة للعصر، والدراسات الفكرية الإسلامية التي تعيد صياغة المبادىء لتناسب العصر؟ فذلك أمر بعيد عن تصور بعضها.. وأما الخطة العملية لتنفيذه، وكيف تربي الأجيال عليه، لتفهمه، وتهضمه، وتلتزم به، فتلك مسؤولية قوم آخرين!

وحالة الاستنقاع والركود والتقليد هذه، ترى في أي فكر يوزع المسؤولية، ويحدد الأدوار، ويضعها أمام مسؤولياتها، ويطالبها بالوفاء بما عليها، ترى فيه فكرًا اتهاميًا يستجيش ــ في الغالب ــ قابلية المقاومة فيها، ويضعها في مواجهة مع القضية المطروحة، وبذلك يتمكن خصوم القضية من استغلال تلك الحالة ضدّها.. ولذلك لابد من التفكير في كيفية تحويل هذه العقبة إلى إمكانية، والتفكير بكيفية التعامل مع هذه الشريحة الاجتماعية التي تحتل مواقع فكرية معينة. ولاشك أن الصفاء والنقاء، هو الصفة الغالبة على معظم هذا الفريق، ويفرحهم ما يرون فيه خدمة للإسلام ما لم يصادم ما سبقت الإشارة إليه من تصوراتهم، لذلك نعتقد أن القضية المطروحة تحتاج إلى كثير من الدراسات الفنيَّة في جوانب تخصصاتهم، ويمكن تجنيد الكثير من الطاقات الشابة الخيِّرة ذات الفكر المستنير والمتميز من بينهم في مشروعات الأبحاث والدراسات الفرديَّة والجماعية، وتيسير التراث، وجعله أداة غير ملزمة لكنها ضروريَّة لفهم المصادر الأصلية، وإشراكهم في الندوات والمؤتمرات وإجراء الحوار معهم، والاستفادة من بعضهم في المشورة والخبرة فيما يحسنون، وتقديم بعض الخطوات

والاقتراحات الملائمة لهم، لتتم عملية التحويل والقبول ضمن إطار الزمن المقدر لها.

وحين يتبينون القضية، ويعطون دورًا هامًا وورياديًا في بنائها وأدائها، مع سائر فصائل أهل الخبرة من الأمة من مختلف التخصصات، فإن هذا الدور المطلوب سوف ينفض عنهم غبار التجاهل والنسيان، ويجدد فاعليتهم، وينقذهم من الدور الهامشي الذي وُضعوا فيه منذ سقوط الدولة العثمانيَّة، والذي جعلهم موضع استغلال من بعض حكام الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي.. إنهم إن أدركوا هذا، فسوف يكون كثير منهم جزءًا من إمكانات هذه القضية والعوامل المساعدة فيها، ويكون في ذلك الخير العميم للإسلام والمسلمين.

كما أن الوعي العام الذي سيشسيع في الأمة على هذه القضية وأهدافها سوف يكون عاملاً مساعدًا على تحويلهم واستجابتهم، ولابد من التنبه إلى أن لا يسمح بأن يفهم بعضهم، أو يحاول أن يعتبر أطروحات القضية سلطة جديدة، تُضاف إلى صلاحيَّاته ليتجاوز تخصصه، ويفرض الهيمنة والوصاية على الساحة الثقافية الأخرى. وهنا، لابد من التوضيح المستمر بالانتاج العلمي، والتقويم المنهجي، الذي يبين الأدوار ويحددها لسائر صنوف الاختصاصات والخبرات لإزالة هذا اللبس ودفع هذا الغموض، و لحماية نقاء القضية من غير المتخصص، والحفاظ على موضوعيتها.

كما أن قضيَّة «**إسلامية المعرفة**» مطالبة بأن تضمِّن براجمها نصيبًا مفروضًا لتطوير هذا النوع من الدراسات وأهلها ولتتمكن من هذا فإن علينا أن ندرك أنّ حملة العلوم النقليّة بقسميها: علوم الوسائل وعلوم المقاصد يعانون من حاجة ماسَّة إلى فهم جانبين أساسييَّن من جوانب المعرفة: الجانب الأول: معرفة فترة الإنتاج المعرفيّ الإسلامي، أعني كيفيَّة بناء وتأسيس المعرفة الإسلاميَّة قبل عصر التدوين وخلاله وبعده، وكيف تعامل المسلمون مع كتاب الله ــ تعالى ــ ومع سنَّة رسول الله ﷺ، وتراث الصدر الأول، وكيف بدأوا يتحوَّلون بهما من حالة الأميَّة إلى الحالة المعرفيَّة والثقافيَّة التي آلوا إليها، ثم بنوا حضارتهم على أسس متينة منها.

فإن كثيرًا من المسلمين ــ وفي مقدمتهم هؤلاء ــ يعتبرون معرفتهم بتلك الفترة وما صاحبها معرفة كاملة شاملة وذلك من خلال المعرفة الوصفية التاريخية؛ وقد يعتبر بعضهم أنَّ هذا النوع من المعرفة يمكن أن يلحق بالبديهيَّات؛ لكن الأمر ــ في الحقيقة

ــ غير ذلك؛ فإنَّ هناك أسئلة كثيرة لا تزال تبحث عن إجابات، وقد جرت العادة بالمرور السريع عليها وعدم الوقوف الطويل عندها. ولقد آن الأوان لقراءة هذه القضايا لا من خلال «تاريخ التشريع أو الفقه» والمنهج الوصفي الذي يقوم عليه، بل من خلال منهج تحليليٍّ يحاول أن يقوم بدراسة فاحصة تفكّك قضايا تلك الفترة، وتعيد ترتيب العلائق بينها بشكل يسمح بمعرفة ما وراء كل قضيَّة من تلك القضايا، والآثار التي ترتبت عليها واستخلاص الدروس والعبر منها؛ فلقد ألف طلاب هذا النوع من المعرفة أن يتلقّوا معرفة وصفيَّة إخباريَّة تم إعدادهم مسبقًا لقبولها والتسليم بها، والحكم على كل تساؤل حول أيِّ جانب من جوانبها بما يناسبه لكي لا يردّد مرة أخرى أو يفرِّع عليه.

وإذا ألحَّ السؤال ولم يمكن إيقافه فإن للأقدمين إجابات جاهزة ــ في الغالب ــ يمكن الرجوع إليها، والاحتماء بها. وبذلك يحافظ على فكر تلك الفترة كما هو في سائر القضايا التي واجهها والتي لا نزال نواجه بعضها ونجتر بعض هذا الفكر لمواجهتها.

ولسنا في شك من حسن النيَّة وسلامة القصد وراء هذا الموقف، والرغبة في سد الذرائع فكل أولئك أمور مفهومة مقدّرة حين يفترض أنّ الهدف من هذه القراءة ــ هو الوصول إلى نقاط الضعف وحدها ــ في تلك الفترات لزعزعة ثقة الخلف بأجيال السلف، وما تركوه من تراث، ولكن حين يدرك أنّ هذه القراءة ضروريَّة لفهم ذلك التراث واكتشاف حقائقه ــ كما هي ــ والاعتبار والاتّعاظ بقضاياه وتمييز ماطاب عما خبث ومعرفة أسباب وآثار ونتائج ذلك كله فإنَّ ذلك جزء من منهج السلف أنفسهم فقد تناولوا وفقاً لمقاييس النقد للأسانيد وللمتون كل ما وصلهم من سنن رسول الله ﷺ كما نقدوا ما بلغهم من فقه وقواعد وآراء ومذاهب وتفسير ووقائع وأحداث وفككوا وركبوا وحلّلوا وكشفوا عن مختلف العلاقات بين الأشياء، ولم تعرف تلك الفترة حتى ظهور عصر التقليد العقليَّة الذرائعية أو العقليَّة الاستسلاميَّة لأن من البدهيّ في تلك الفترة أنّ الإسلام جاء لبناء العقليَّة الإسلاميّة العلمية التحليلية البرهانيَّة التي تقدر حاجة القلب إلى اليقين وحاجة العقل إلى الاقتناع، وحاجة النفس إلى الاطمئنان، وحاجة الإنسان إلى الصلاح، وحاجة الحياة إلى

الحضارة والعمران وتعمل على تلبية تلك الاحتياجات ـــ كلّها ـــ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل؛ وإذا لم يخضع الإسلاميّون وخبراء وعلماء تلك الفترة بمختلف جوانبها المعرفيّة قضاياها إلى التحليل من منطلق العلم والخبرة والموضوعيَّة أو «الحيدة» والالتزام الإسلامي اقتحم هذه الساحات آخرون من منطلق الرفض والهدم والروح العدميَّة، وقد حدث الكثير من هذا، وترك الإرث الاستشراقي آثارًا خطيرة في العقول المسلمة وخلّف مذاهب ومواقف من العسير تجاوزها.

أما الجانب الثاني ـــ من جوانب النقص التكوينيّ لهذه الفئة ـــ فهو غياب الثقافة الغربيَّة المعاصرة عن جمهرتهم والقطيعة الشاملة حتى مع أبجديّاتها وبدهيَّاتها، وعدم الإحساس بالحاجة إلى معرفة شيء منها مع هيمنتها العالميّة، فهذا التراث الهائل الذي بدأت تراكماته تتجمع منذ القرن السادس عشر الميلادي ولا زال يتراكم ويتفجر في كل مجال ـــ هو تراث مجهول عن عمد وإصرار مسبق لهذه الفئة، وحتى الجامعات الإسلامية الحديثة التي أقيمت لم تعن بتقديم هذا التراث إليهم أو ضمان اطلاعهم على بعض جوانبه الهامّة كالجوانب المتعلقة بالعلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة ومناهجها اللهم إلاّ محاولة لاتزال في بدايتها نسأل الله ـــ تعالى ـــ أن يبارك فيها ويوفق متبنيها ويجعل منها نموذجاً صالحاً يحتذى إن شاء الله تعالى.

إن ترميم حاضرنا وتهيئته لبناء مستقبلنا عليه لا يتم بدون دراسة تراثنا وتاريخنا وماضينا، لا على أساس انتقاء عشوائيٍّ لاختيار ما يتفق والصور الذهنية في عقولنا لنلبسه ثياب الأصلح ، ولا على أساس تجاوزه وإهماله للفناء والذوبان في الآخر، بل على أساس من تحليله ومعرفة عناصره ومكوّناته وما وراء كل منها وما أنتجته تلك المكوِّنات، ولماذا أنتجت هذا دون سواه وما نوع العلاقة بين تلك العناصر والمكوّنات ومصادر الفكر والمعرفة الإسلاميّة الكتاب والسنة والسيرة؟ لأنّ العقل الإنساني لا يمكن أن يجتهد ويبدع إلاّ داخل منظومته الكفريّة والثقافيّة.

وإشاعة هذا النوع من الوعي في هذا الوسط، وإشعاره بأنّ الأميّ لا يجتهد ولا يبدع ولا يتوقع عاقل منه ذلك والأميّ في هذا العصر من لا إلمام له إلاّ بثقافة واحدة فإنَّ ذلك سيساعد كثيرًا على تحويل إمكانات هذا الفريق إلى جزء فاعل في قضيتنا.

(هـ) اتجاهات ومحاولات التسطيح والتلفيق :

لقد نزل القرآن العظيم، وخاطب الناس بما يتناسب مع مدركاتهم، فكان مثال اليسر والسهولة، لإدراك مقاصده، ويسر تشريعاته..

ولكنه جاء معجزًا في الوقت ذاته قال تعالى:

﴿ولقد يسّرنا القرآن للذكر فهل من مدّكر﴾[1].

وكان معجزة الرسول ﷺ الخالدة، الممتنع على العقول في كل زمان ومكان، الإتيان بمثله. ولقد تحدى الناس بقوله تعالى:

﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرًا﴾[2].

والقضية المطروحة قرآنية المنطلق والهدف، تهدف إلى أن تجعل وحي الله تعالى، القرآن العظيم، وسنّة رسوله ﷺ، المبيِّنة له والمبنية عليه، منطلقًا للفكر ومصدرًا للثقافة والمعرفة والعمران والشهود الحضاري.. فلابد لطروحاتها أن تكون ميسَّرة، سهلة، لا تخاطب النخبة وحدها و تتجاوز الأمة والعامة، ولا تتعامل مع الملأ وتهمل الجماهير، بل تحرص دائمًا أن تكتسب صفة اليسر والقدرة على الوصول بخطابها إلى الأمة كلها، ولذلك وسائل كثيرة لابد لنا من الوعي بها وحسن ممارستها.. وفي الكتاب الكريم والسنّة النبوية المطهرة نماذج لا تحصى للتعريف بهذه الوسائل.. فالتيسير عمليَّة تربوية، تجعل من القضية التي يمكن أن تقدم بأعلى درجات التعقيد، سهلة ميسرة مبسطة مفهومة بكل جوانبها، يمكن لمن لا يعرفها ـــ مهما كانت ثقافته ـــ أن يتصورها، ويدرك سائر أبعادها، لبساطة العرض وسهولة التناول، وضرب النماذج والأمثلة، ونحو ذلك.

فإذا كان التسهيل هو ـــ كما أشرنا ـــ محاولة تبسيط الشيء وتقريبه إلى الأذهان، وتيسير الفهم بكثرة الأدلة والأمثلة، مع المحافظة على عناصره وأبعاده كلها، فإن التبسيط شيء آخر غير التسطيح.. ذلك أن التسطيح هو عملية تستهدف التعريف بمظاهر الشيء أو السطح الخارجي له، وتكتفي بذلك..

---

(١) سورة القمر: ١٧.

(٢) سورة الإسراء: ٨٨.

ومن هنا نسبناها إلى السطح، فالموضوع السطحّي هو الذي يعرض عرضًا سطحيًا، يكتفي فيه بتصوير المظاهر الخارجية، بعيدًا عن مكونات الشيء وأبعاده الأساسية، لا يُقدم عرضه بذلك الشكل تصورًا كاملاً يمكّن من معرفة الشيء والنظر فيه والحكم عليه، فهو بذلك يكرّس الأميَّة الثقافيَّة.

لذلك، فمحاولات التسطيح لها وسائل يخشى أن يلتبس بعضها بمحاولات التيسير.. ومن هنا ، كان لابد من التنبيه إلى الفرق بين الأمرين، فقد يُتوصل إلى التيسير بالاختصار، وقد يؤدي الاختصار إلى الإخلال بالعناصر الأساسية، ويؤدي إلى التسطيح إن لم يحكم بناؤه.

وفي فترات التخلف والعجز، يتحول العقل إلى الاهتمام بالشكل عن المضمون، فيكون التسطيح.. وقد ينجم التسطيح أيضًا من الرغبة في استعجال النتائج، وكسب التأييد السريع، لذلك يقصِّر في استكمال المقدمات وإتقانها.. وقد ينجم عن عوامل أخرى كثيرة.

وقد يكون من المفيد الإيضاح أن القرآن ميسر في تبسيط آلية الفهم والتفكير، وبيان وسائلها، والتدريب عليها، والتمثيل لها في إطار النفس والكون.. لكن تحصيل النتائج، وإعمال الوسائل للوصول إلى الحقائق التي تمكن من الشهود الحضاري، لابد له من التدبر والتفكر والتعقل وتحصيل العلم بالشيء والإحاطة به من كل جوانبه.

فاليسر إنما يكون في قدرة مختلف العقول في مختلف الأزمان على الإفادة من القرآن.. فالخطاب ميسَّر ويسهل إدراكه، فهو موجّه إلى عموم الأمة، إلى الأميين، قال تعالى:

﴿هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته﴾ [1] للإرتقاء بهم وتزكيتهم.. لكن، هذا لا يُغني ــ على كل حال ــ من وجود نخبة تُردّ إليها الأمور للاستنباط والاستكشاف:

﴿ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم﴾[2].

ولكل عقل رؤاه في القرآن.

(١) سورة الجمعة: ٢.

(٢) سورة النساء: ٨٣.

والذين يُخشى منهم القيام بتحويل القضايا الفكرية المؤثرة إلى قضية سطحية نوعان من الناس:

الأول: مناوئوها ورافضوها من الذين لم تتح لهم ظروفهم الاطلاع على الثقافة الإسلامية ــ والإنسان عدو ما يجهل ــ أو من الذين تشكلوا على أنماط ثقافية معينة معادية للإسلام وحاقدة عليه.. وهؤلاء، يحاولون عرضها عرضًا سطحيًا ساذجًا يهدف إلى تسفيه أحلام أصحابها، وتزهيد الناس بها، وصرفهم عنها، وبيان عدم جدواها.. ويمكن أن نمثل لذلك ببعض الطروحات التي تسطح القضية، وتجعل الإسلام خلوًا من أية معارف وعلوم إنسانيَّة مثل العنوان المثير الذي نشرته جريدة الأهرام القاهرية في فترة سابقة: «لك الله يا علوم الإنسان»، وما عرضت له مجلة اليمامة التي تصدر في الرياض في بعض أعدادها، وذلك في عرض بعض الأساتذة الدهريِّين للقضية والعنوان المثير في الأخبار القاهرية قبل سنوات «هوجة اسمها إسلاميّة المعرفة».

وهؤلاء سوف توقف محاولاتهم هذه وتحبطها قدرتنا على طرح القضية بشكل موضوعي وعلمي، وعرضها بأبعادها المختلفة على الأمة، وربط حلول كثير من الأزمات بمدى إدراكها؛ والقدرة على ترجمتها إلى واقع حضاريٍّ مشهود، وضرب الأمثال والنماذج التي تساعد في تعميق الإحساس بالحاجة إليها، وضرورة تأصيل أفكارها بالتقصِّي العملي والعمق المطلوب، كإصدار أبحاث ودراسات تربط بين أزمة التنمية وأزمة الفكر والثقافة في العالم الإسلامي، وأزمة التخلُّف بكل أنواعه والأزمة الفكرية والثقافية، ونقد ما يقدمون من أطروحات فكرية بعيدة عن الإسلام وعن معادلة الأمة الاجتماعية وميراثها الثقافي وبيان فشلها، وأسباب ذلك بشكل موضوعي ومتنوع بأقلام مختلفة ووسائل متنوعة، فإن ذلك سوف يساعد كثيرًا على التوعية بأهمية القضية التي نقدّمها، وتعزيز الثقة بها.

وأما النوع الثاني: فهو نوع فهم القضية المطروحة بشكل سطحي وساذج، وظنّ أن عملية أسلمة أيِّ شيء يكفي فيها أن يكون المقدم له مسلمًا، وأن يضعه في إطار خارجي إسلامي، فقد تعجبه مقالة لعلماني (أو لا ديني) في موضوع معرفي أو حضاري، فيرى أن أسلمة هذه المقالة يكفي فيها أن يغير معظم الألفاظ، فيرفع

كلمة قومي أو قومية، أو أي إصطلاح آخر، ليضع بدله كلمة إسلامي مثلاً، فيختزل عملية (الإسلامية أو الأسلمة) من تفاعل اجتماعي، ونظام معرفيّ ليحوِّلها إلى مجرد إطار أو شكل أو شعار، غافلاً عن العلاقة الفلسفية والفكرية بين تناول وآخر، غير منتبه إلى أثر تشكيل العقلية الإنسانية ومكوناتها الفكرية والثقافية في تناول القضايا الفكرية والثقافية، غير متفهم لطبائع المفهومات وتكوينها وطرائق تفريغها وشحنها، فيضر بالقضية من حيث يظن أنه قد خدمها. وهذا الداء، عرض من أعراض سرطان التقليد والعجز من ناحية، والفراغ الفكري والعلمي من ناحية أخرى.. وهؤلاء يسارعون بدوافع مختلفة إلى تلقف أية أطروحة تقدم، واختزالها في أشكال وقوالب وألفاظ، وتقديمها نيابة عن أصحابها على أنها القضية كلها.. وقد صدرت نماذج كثيرة من هذا النوع شكلت عبئًا على القضية أكثر من أن تقدم خدمة لها.

ومن المفيد ملاحظة هذا النوع من الانتاج الهش والغثائي الذي لا يستند إلى قاعدة فكرية واضحة ورصده، ومحاولة الاتصال بمن يظن بهم حسن النيّة من أصحابه، ومحاولة الإفادة منهم للترويج للقضية والإعلام لها وتسويق انتاجها، بدل البحث الساذج في حقيقتها وإطارها، وتقويم تصوراتهم شيئًا فشيئًا في هذا المقام، ببيان أهم مستلزمات ومتطلبات قضية (إسلامية المعرفة) حتى يوالى أصحاب هذه الاتجاه بما يساعد على تعديل وتعميق أفكارهم، والإضافة إليها بما يؤدي إلى وضعها على بداية الطريق الصحيح للعمل في خدمة القضية.

ومن هنا يمكننا القول: إن مجمل عمليات التوفيق والتلفيق الفكرية والمعرفية، تصنّف ضمن هذا التوجه، الذي يسطح القضية ويميِّع حدودها وأبعادها، ويضيع منطلقاتها، ويغيِّب أهدافها.

ويمكن التنبيه إلى مستويات ثلاثة من هذه العمليات:

(١) التلفيق وفق الإطار المرجعي الغربي :

التوفيق وفق الإطار المرجعي الغربي دون مقياس دقيق، ودون إمكانية للوقوف عند الأسس والقواعد والكليات الأساسية التي يجب أن تحكم عملية التوفيق والتبادل المعرفي، حين يكون ضرورة لابد منها، يشكل خطورة فكرية كبيرة، ويؤدي إلى لون من التلفيق والضياع والتمييع. والفرق جد كبير بين التلفيق الذي هو محاولة تفسير

الإسلام من خلال المقولات الفكرية الغربية، وانتقاء ما ينسجم من تراثه مع طروحاتها المقررة مسبقًا؛ والتوفيق الذي يخضع لمقياس حضاريٍّ واضح يمكّن من الأخذ والترك في ضوء منظومة فكرية واضحة الضوابط والمقاييس.

وهذه العملية، تبدو خطورتها في ممارسة عملية التغريب وفق لغة تدّعي قراءتها للتراث وتدعي فهمه والوعي على سياقه التاريخي، وتطبيق مناهج غربية حديثة على الإسلام، ومصادره. والحقيقة، لابد من بيان الفساد المنهجي لهذه الدراسات التلفيقية، رغم ما يبدو عليها في الظاهر من رصانة ومنهجية، لأنها في حقيقتها لا تملك من المنهج إلا صورته وشكليته وخداعه، لا أصوله وجوهره، كما أنها تتخطى مجموعة من التناقضات الأساسية بين الإطار المرجعي الإسلامي من ناحية، والإطار المرجعي الغربي من ناحية أخرى.

وعلاوة على ذلك ، فإنها لا تحاول أن تبحث فيما يمكن تسميته: التوفيق المنهجي، أو «اللياقة المنهجية» ــ إن جاز التعبير ــ بحيث تقحم مناهج على الدراسات الإسلامية لم تكن ثمرة لإطارها المرجعيّ أو أصولها؛ لذلك فهي لا تصلح ابتداءً للدراسة، كما أنها تهمل في الوقت نفسه أصولاً منهجية استقرت للإنتاج الفكري والمعرفي في التراث الفكري الإسلامي، مثل علم أصول الفقه، وأصول وآداب البحث والمناظرة ... الخ.

(٢) التلفيق وفق الإطار المرجعي التراثي :

لا تقتصر عملية التلفيق على التلفيق وفق الإطار المرجعي الغربي (أي التلفيق مع الخارج الإسلامي)، ولكن هناك ــ أيضًا ــ نوع من التلفيق ضمن الإطار المرجعي التراثي نفسه (التلفيق في الداخل الإسلامي)، وذلك عندما تتم عملية التلفيق وفق إطار مرجعي تراثي دون الفطنة إلى فقه الواقع وأهم معطياته المتجددة، ودون الالتفات لِمَا يسمى بعلم «الفروق».. وهذه الرؤية التلفيقية فرع من التقليد، وهي ناجمة عن موقف متكامل من هذا الاتجاه يقدس التراث الذي هو في الحقيقة اجتهادات بشرية تحتمل الخطأ والصواب في إطار العصر الذي جاءت ثمرة التعامل معه وبسط القيم الإسلامية عليه، وذلك بافتراض العصمة للتراث، والاعتقاد بأنه يمكن إعادة النماذج التراثية إلى واقع اليوم بحذافيرها مناهج ونتائج فلا تقتصر على الوقوف عند تراث الآباء

والأجداد وأساليبهم في مواجهة واقعهم آنذاك للحصول على العبرة. وسطحية هذه العملية تتأكد من فشلها في الإجابة والاستجابة لمشكلات الواقع، والوقوف عند حدّ الاجترار التراثي، دون أدنى درجات الوعي بالتاريخ والتراث أو الوعي بالحاضر والمستقبل.

(٣) أما المستوى الثالث :

فإن تسطيحه للفكرة، يأتي غالبًا من باب حسن النيّة، والتعجل في تقديم الحلول كيفما اتفق، خاصة وأن عملية «إسلامية المعرفة» ما تزال في بواكيرها، وهي بحاجة إلى الكثير من الحوار والنقاش والتفاكر والتأصيل في إطار المنهج والمعرفة والفكر. فما قدمته إلى الآن، ماهو إلاّ عبارة عن مجموعة من الأفكار والمباديء والملحوظات التي لم يتم اختبار معظمها بشكل كامل في إطار أكاديمي وميدان عملي على السواء.. وإن بدأت في ذلك خطوات؛ وفق هذا التصور، فإنها بحاجة إلى استمرار الجهود التأصيلية، لاستكمال قواعد الفكرة الأساسية، وبيان أهم عناصرها بدقة، حيث لابد من إضافات مبدعة في هذا المقام، كما أن عليها الاستكتاب في هذه القضية، بشكل أصيل ممن لهم جهد بارز في العمل الفكري، والقدرة عليه، فضلاً عن تمتعهم بالوعي بحقيقة الخريطة الفكرية في العالم الإسلامي، والميراث الثقافي، والوعي بالفكرة شكلاً وروحًا، ذلك أن المواد المتوافرة في قضايا الفكر وإسلامية المعرفة إلى الآن، ليست بالقدر الذي يمكن اعتبارها مواد كافية، أو نهائية.

لذلك، نرى هذا الفريق، يتوقف عند حدّ شرح الفكرة واختصارها أو التلفيق فيما بين أفكارها، وأبحاثها الاختبارية الأولية، واعتبارها نهائية ومتكاملة في المنهج. وربما يتساءل بلهفة عن النتائج وموعد ظهورها فلاشك أن ذلك يعتبر جزءًا من عملية التسطيح الخطيرة.. ورغم أن هذا الفريق قد يمارس ذلك عن حسن نيّة ورغبة منه في الإسراع في نشر الفكرة، وإخراج كم من الأبحاث والموضوعات في القضية، إلاّ أن اتجاه قضية الفكر وإسلامية المعرفة، يعنى في توازن دقيق بين الكم والكيف في النتاج البحثي والفكري، ويؤكد على الاهتمام بالإنتاج النوعي المتميز، خاصة مع وجود تيارات تحاول التلفيق، سواء كانت تلك التيارات تراثية، أو تغريبية.

ومن هنا، لابد أن تستمر الجهود للعثور على الأكفياء القادرين على العطاء

الفكري والثقافي المتميز في هذه المجالات، لبلورة الأفكار والخطط، وبناء قواعد القضية، ووعي توجه إسلامية المعرفة بطبيعة نتاجه المبكر من حيث كونه نتاجًا تجريبيًّا قابلاً لمزيد من التأصيل، والإضافة، والحذف، والكثير من المراجعة المتأنية، والمتفحصة وفق معايير منهجية منضبطة تستلهم أصول الشرع وقواعده ومقاصده الأساسية من ناحية، واعتبارات الواقع وأهم معطياته، دونما خضوع له أو لضواغطه من ناحية أخرى.

وقضية إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة، بهذا الوعي بالأهمية النوعية تستطيع أن تحقق مع تكثيف الجهود، إمكانات متميزة في المجالات الثقافية والمعرفية والفكرية والحضارية.

وتستطيع من خلال متابعة ورصد كل التوجهات التي تحاول تسطيح القضية، سواء كان ذلك من داخلها أو من خارجها، أن تقيم بنيانها على أسس راسخة تتسم بالوعي الحقيقي والعطاء المتجدد.

(و) الجمهور وعامة الناس :

أَلِف بعض المتعلمين والنخبة من أبناء الأمّة، النظر إلى رجل الشارع على أنه قاصر، ينبغي ألاّ يخاطب خطابًا فكريًا أو ثقافيًا، لأنه دون مستوى ذلك ـــ في نظرهم ـــ وأنه لا يدرك إلاّ أنواعًا محددة من الخطاب لا يتقنها المفكرون والمثقفون.. فتجاوزه الخطاب الفكري والثقافي من معظم الفئات. وبعض الفئات اختزلت واقتصرت في خطابها على الشعارات فقط، أو ما يشبه الشعارات من ألوان الخطاب، مما زاد في هبوط مستوى رجل الشارع فكريًا وثقافيًّا في بلاد المسلمين كافة. وسادت الأمية الصريحة أو المشوبة بشيء من المعرفة، وشاع الدجل والخرافة والشعوذة بكل أنواعها، وتلك بعض آثار فتنة التقليد وإيقاف الاجتهاد وتعطيل العقول.. وإذا كان علماء الأمة وعقلاؤها قد تحولّوا بعد فتنة التقليد والقضاء على الاجتهاد إلى عقلية العوام، فإلى أي شيء يمكن أن يتحوّل العوام أنفسهم وأيّ نوع من العقلية سيحملون؟!

ومن هنا، فقد شاع لدى العامة وأنصاف المتعلمين ازدراء الفكر، والهزء بالثقافة والتقليل من شأنها، والنظر إلى الفكر وإليها على أنهما نوع من الترف، من حق الأغنياء والمترفين فقط أن يمارسوه.. أما الكادحون، فلا يجدر بهم ذلك ولا

يليق. وإذا حاول منهم أحد، فلا يجد خطابًا موجّهًا إليه ومفهومًا عنده، لأنهم تجاوزوه في خطابهم وأسقطوه من حسابهم، وبذلك حصل الفصام بين القيادة الفكرية والقاعدة الشعبية.

وفي هذا، غفلة بالغة عن مفهوم التكليف ومناطه، وعن طبيعة الخطاب القرآني وتوجيهاته، فالقرآن العظيم خطاب للنّاس جميعًا.. للغافلين لينتبهوا، وللضالين ليهتدوا، وللكافرين ليؤمنوا، وللمنافقين ليخلصوا، وللجاهلين ليتعلموا، وللمعرضين ليتذكروا ويتدبروا ويتفكروا، وللعمي ليبصروا، وللتائهين ليرشدوا، وللمؤمنين ليزدادوا إيمانًا مع إيمانهم..

والعامي الأمي، لا يعدو أن يكون واحدًا من هؤلاء. ومناط التكليف والخطاب لم يحدد بمواصفات ثقافية أو مستوى تعليمي أو شهادة جامعية ــ كما هو معروف ــ بل هو خطاب عام شامل لكل مكلف، وهو الإنسان البالغ العاقل.. وقد وُصفت الشريعة بأنها أميّة، قال تعالى:

﴿هو الذي بعث في الأمِّيين رسولاً﴾(1).

وخطاب القرآن ميسّر للذكر.. بمقدور كل إنسان مهما كانت ثقافته أن يفهم منه، وتلك خاصيّة من أهم خصائص الإسلام، وسمة من أبرز سماته.

والحقيقة التي لابد أن نعرض لها، أن المشكلة في مواصفات خطاب الجماهير وعجزه ــ لأكثر من سبب ــ عن المساهمة بالثقافة الجماهيرية التي شُرعت لها خطبة الجمعة، ودروس المساجد، والمناسبات الإسلامية جميعًا، وبعض الأحكام الشرعية اللازمة لأداء العبادات، كما شُرعت لها العبادات الجماعية التي لابد أن تقوم بعملية التفاعل الاجتماعي، لو أُحسن التعامل معها. لكن تعطيل العقول وتحريم النظر والتدبر والاجتهاد، أصاب منهج الخطاب نفسه أيضًا، وأدّى إلى هذه الأمية الجماعية، في الوقت الذي كانت الجماهير هي مادة التغيير، ومحل التثقيف والخطاب اليومي في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة، وكانت محاضرات التثقيف الشعبي للعمال والفلاحين، ومحاولة تقديم المناعة ضد الاتجاهات الفكرية التي تعدهم بمعالجة مشكلاتهم ورفع معاناتهم ثم تفصلهم عن دينهم وتراثهم وتاريخهم.

---

(1) سورة الجمعة: ٢.

صحيح، أن عقل النخبة هو المؤشر الصحيح، والمنجم الحقيقي لحركة الجماهير، إلاّ أن من أكبر الإصابات: العجز عن إيصال الخطاب إلى الناس عامة.. فكل مشروع حضاري لابد له من انتاج وفكر نخبة ولكنه إنجاز أمة.

ولذلك، فإن قضايا الفكر خاصة، وقضايا الثقافة التي تستثني العامي والأمي من الخطاب، تحاصر نفسها وتعزل فكرها عن الأمة.. ولعل من أبرز المشكلات المطلوب معالجتها، هي القدرة على تذليل الخطاب ووضعه في إطار مفهوم لسائر الفصائل، وفي مادة يمكن لسائر قنوات التوصيل للأفكار أن تتعامل معها، فإن من الممكن عرض سائر جوانب الأزمة الفكرية وقضايا الفكر على الإنسان المسلم بمختلف الأساليب، بالأقدار المتفاوتة والمطلوبة لتكوين قاعدة ثقافية جماهيرية في الأمة، يستوي في أساسياتها وثقافتها، المتعلم والأمي..

ومن هذه القضايا، على سبيل المثال: تصويب سوء فهم قضايا القَدَر والجبر والاختيار، وعلاقة القَدَر بالحرية والفعل الإنساني، وكرامة الإنسان، ومكانته، والعلاقة بين الأسباب والمسَّببات، وسائر الأمور التي كُلِّف الإنسان المسلم بفهمها وإدراكها.. والقرآن الكريم الذي تحدّى الله تعالى الجنّ والإنس على أن يأتوا بمثله في نظمه وأسلوبه وبلاغته، يسَّره للفهم والتدبُّر والتفكر والتفقه
﴿كلاً نمدّ هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربِّك، وما كان عطاء ربِّك محظورًا﴾ (1).

ولربما يعتبر أهم وجوه إعجازه هو الجمع بين اليسر في الفهم والامتناع في الأسلوب.. ولعل من أهم مظاهر الإعجاز: تفاوت أقدار الناس في الفهم في الوقت الذي يخاطب فيه القرآن الناس جميعًا.. فلكل نصيب من الخطاب بحسب قدراته الذهنية، وكسبه العلمي والإنساني.

ومن هنا، فلا يجوز أن يعطي قادة الفكر أنفسهم العذر، أو شيئًا منه، في تعقيد الخطاب العام، أو إيهامه بحجة أنه خطاب للنخبة، فللنخبة خطابها الذي لا يغني عن خطاب الأمة.. فلربّ مبلَّغ أوعى من سامع.. والله أعلم حيث يجعل رسالته.. فإذا استصعب الناس الخطاب أو لم يفهموه، فالمشكلة في أصحاب الفكر وليست في

---

(1) سورة الإسراء ٢٠.

الأمة.. ذلك أن من أهم مواصفات الخطاب، إدراك سوية الناس له بمخاطبتهم على قدر عقولهم.. لذلك لابد من الاجتهاد في تعديل أساليب الخطاب، ومراجعته المرّة تلو المرّة، ودراسة جدواه بطرق علمية، حتى يمكن تجاوز أزمة الخطاب الذي لم يعن إلاّ بمخاطبة الملأ أو النخبة المثقفة وحدها.

وسوف يستغل خصوم التوعية الثقافية والفكرية الإسلامية ذلك، ويحاولون إقامة الحواجز بين الأمة وخطاب المثقفين المسلمين لها، ويعبئون رجل الشارع ضدّها.. وقد يصورون دعوتهم على أنها إشغال للناس عن همومهم وقضاياهم الآنية الجادّة.. ولكن، لايجوز للخطاب الفكري الإسلامي أن يغفل عن ربط مصالح الناس وقضاياهم بإصلاح الفكر وتجديده، وبناء النسق المعرفي الإسلامي، وذلك بتقديم نماذج عملية تساعد على إيجاد القناعة بجدوى المنظور الفكري الإسلامي، وقدرته على تبني مصالح الجمهور وهمومه وتفسيرها، واقتراح الحلول لها من منطلق فكريٍّ ثقافيٍّ إسلامي ومنظور حضاري.. فذلك كله ميسور إن شاء الله تعالى، إذا خلصت النوايا، واجتهدت العقول، وتواصل العمل، واقترب المفكرون أكثر من ساحة الجمهور، والتصقوا أكثر بقضاياه وهمومه.

وقد يكون من المفيد أن نعرض لبعض الأسباب التي أدت إلى تراجع دور الفكر والثقافة في بناء الأمة وانحسار خطاب النخبة عن واقع الأمّة، وذلك نتيجة المناخ غير الملائم الذي تربت فيه الجماهير.. من ذلك:

(١) تراجع المكانة الاجتماعية للمثقف والمتعلم، وتقدم قيم أخرى من السلطان والمال.. الخ.

(٢) تقديم أهل الثقة والولاء، مهما كانت ثقافتهم ضحلة ومعلوماتهم فقيرة، على أهل العلم والخبرة والثقافة، الأمر الذي حوّل الجمهور عن العلم وأهله.

(٣) جبن المثقفين والعلماء عن قولة الحق، مما أفقد النّاس الثقة بخطابهم أصلاً.

(٤) الكسب المادي الذي أُتيح للتاجر والصانع والحرفي والعامل، جاء أكثر من حصيلة المثقف والعالم، في الوقت الذي جعلت القيمة للمادة في الحياة.

(٥) شيوع تقدير الأشياء والأشخاص، وعدم تقدير الأفكار، وذلك ثمرة للتخلف وشيوعُ الأميّة وابتلاء الأمّة بالقيادات الجاهلة في مستويات مختلفة.

(ز) المعارك الجانبية :

الذين يدركون خطورة إعادة تقديم القضية الفكرية بأبعادها الصحيحة على مواقعهم، سوف يحاولون إثارة الكثير من المشكلات والقضايا التي تستهدف تحويل الجهود واستنزاف الطاقات في معارك جانبية ومواقف دفاعية، أو محاولة استخدام كل الوسائل لتسفيه القصد والتقليل من أهميته وجدواه، وسوف يحاولون اتهام أصحابها بالترف والاسترخاء والفكر النظري تارة، وبالاعتزال ومجانبة النصّ وتحكيم العقل تارة، والاستهتار وعدم الالتزام بالنصوص تارة أخرى، وبإشغال الأمة والمجاهدين الجادّين من أبنائها عن قضاياها الأساسية والهامّة، وغير ذلك من اتهامات، للاستدراج إلى معارك يفتعلونها، للانشغال بها، والانصراف إليها، واستفراغ الطاقة القليلة المحدودة بعمليات الدفاع.

وقد يعجز بعض البسطاء وأصحاب النوايا الحسنة، عن التفريق بين القيم والمبادىء الواردة في النصوص، والمسألة الفكرية والثقافية التي لابد منها لتنزيل النصوص على العصر، ويظنون أن في الكتاب والسنّة كفاية.. لكنهم لا يدركون أهمية تحويل هذه الكفاية إلى واقع وبرامج تنظم الحياة، وقد يعمل بعض هؤلاء بدوافع مختلفة على إيجاد مشاكل لهذا التيار الفكري والثقافي فيشكلون عقبات قد تصرف الجهود إلى معارك جانبية أيضًا.

وهذا خندق يُخشى من الوقوع فيه. لذلك، لابد من التفكير للحيلولة بينهم وبين إقناع الأمة بخطأ التشخيص الفكري للأزمة، أو بعدم جدواها، حتى لا تستمرىء الغفلة، وترفض الفكرة، وتستمر في معايشة الأزمة واستهلاك طاقاتها بالمعارك الموقوتة والأطروحات الجاهزة. بل لا مندوحة من تجاوز تلك المعارك وأصحابها، وتفسير دوافعها للأمة عند الحاجة لإبطال مفعولها من غير الانغماس فيها، وتحويل المواقف الدفاعية إلى مزيد من التأكيد والتوضيح للأزمة الفكرية وضرورة حلها والتناول الإيجابي لها، وكسب قنوات جديدة عن طريق الحوار والمناقشة وتوسيع دائرة الاهتمام والمساهمة، والاستعانة بالله على بلوغ الأهداف.

كما يمكن الاستفادة من الإثارة التي تطرحها هذه المحاولات فتُتاح الفرصة لتوضيح القضية، وتقديم المعالجة الصحيحة، وعرض وجهة النظر بشكل سليم، وبيان

الأخطاء الفكرية والثقافية لدى الآخرين، ونقد حلولهم وأطروحاتهم، ليقارن الناس ويقايسوا بين قدرة الفكر الإسلامي على تقديم علاج وبين ما يقدمون.. وبذلك، يمكن تحويل الهجوم لصالح الفكر الإسلامي لرد أصحاب الهجوم على أعقابهم..

كما يمكن التفريق بين النقد الجاد المخلص، وبين الانتقاد المغرض، فلا يجرمَنّنا شنآن قوم على أن لا ندرك ما قد يكون في أقوالهم في نقد القضية المطروحة، أو الملاحظة عليها من صحة.. وأن نعتبر المعارك التي يعمل الخصوم على تصعيدها، فرصة للمراجعة والتصويب وبذلك نستفيد من كل ما يثار لإضفاء دور الجدية على مراجعاتنا ونقدنا الذاتي لسائر جوانب عملنا وفكرنا.

(ح) الإطار الأكاديمي :

الإطار الأكاديمي ، ونعني به الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث والدراسات والمعلومات في العالم الإسلامي، ذلك أنها بوضعها الحالي تشكل عقبة ، من خلال الأهداف التي تسعى لتحقيقها، والمنطلقات التي كانت وراء تأسيسها، ومناهج البحث وآليات الدراسة التي تحكم مسيرتها والموضوعات المختارة لعملها.. ومع ذلك، يمكن أن تشكل قدرة، كما يمكن أن تكون مشكلة في الوقت الذي ينبغي فيه أن تكون حلاً.. فالجامعات في الغرب، وسيلة كبرى لتوليد وإنتاج الفكر الغربي وحمايته، وتصحيحه، وبناء النسق الثقافي الغربي وتدعيمه، ودراسة وتحليل المشكلات الاجتماعية وتتبُّعها وتقديم الحلول لها.. فهي مصانع للفكر والثقافة، وقنوات لتوصيلها إلى الأمة في الوقت نفسه. والعلاقة واضحة والقنوات موصولة بين الجامعة والمجتمع، فهي تشرف بحق على التفاعل الاجتماعي، وتشكيل الأمة الثقافي.

وقد تكون المشكلة كلها في نقل مؤسسات الإطار الأكاديمي الغربي بمنطلقها وهدفها ومنهجها، إلى العالم الإسلامي، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تكريس لحالة التبعية الفكرية والثقافية للغرب في الشكل والمحتوى.

وعلى الرغم من التوسع الهائل الذي حدث في هذا الإطار الأكاديمي، والزيادة الكبيرة في عدد الجامعات والمعاهد والمدارس المغذية لها بالطلاب، فإن وضع الدراسات الإسلامية فيها في أسوأ حالاته.. لأنه غالبًا ما يحمل الإساءة أكثر مما يبصر

بالمشكلة وطرائق حلّها.. فعلى صعيد إسلامية التعليم ومناهجه ، نجد المدارس والكليات والجامعات التي أقيمت على النمط الغربي، تأخذ بنظرية معرفية تستبعد اعتبار الوحي مصدرًا للمعرفة من أطرها المرجعية ومصادرها المعرفية، بل تنظر إليه وإلى ما ينبثق عنه من معرفة على أنها خرافة أو معرفة غير علمية في أحسن الأحوال، مما أدّى إلى إنحراف الغالبية العظمى من الشباب، وإضعاف ثقتهم بالنبوّة وعطائها وإلحاقها بمستوى الذكاء والعبقرية الممكنة لأي إنسان ونفورهم وابتعادهم عن تعاليم الإسلام أو تشوّش واضطراب مفهوم «النبوة» لديهم وكذلك مفاهيم الدين وقضاياه كلّها.

والحقيقة، أننا لا نستطيع الإفادة من الجامعات والمعاهد ومراكز الدراسات أو من الإطار الأكاديمي بوضعه الحالي، وتحويلها من عقبة إلى قدرة، وتحويل مجراها ومصبّها من النسق الغربي إلى النسق الإسلامي، ما لم نبحث أسباب المشكلة بدقة، ونعالج تلك الأسباب بموضوعية دقيقة ومنهجية صحيحة ومدروسة، وتخليص العقل المسلم من الاقتصار على معالجة الآثار ونقله إلى الموقع الصحيح في المعالجة ـــ معالجة الأسباب.

ولعل من أهم الأسباب التي جعلت الإطار الأكاديمي عقبة بدل أن يكون إمكانية وحلاً:

(١) بقاء المؤسسات الثقافية والأكاديمية الإسلامية على حالها: على مرّ الزمن دون تطوير في المناهج والوسائل والتناول، وبذلك انقلبت إلى مؤسسات متحفية ذات قيمة تاريخية فقط، تعيش خارج العصر ومشكلاته الحقيقية، تدور في حلقات مفرغة من الشرح والاختصار، واختصار الاختصار..

(٢) انقطاع صلتها بالمجتمع، ومشكلاته، وقضاياه.

(٣) عدم صلتها بالزمن، ومتغيراته، ومشكلاته.

(٤) محاولة المؤسسات العصرية **تقليد الغرب** كغالب ثقافي متقدم، سبق إلى التحقيق والبحث وتأصيل المناهج.. **لذلك**، لم تقتصر المؤسسات الأكاديمية في العالم الإسلامي على استيراد المناهج فقط، وإنما كان إنجاز الغرب يشكل المراجع والمصادر لها أيضًا، فكان الدوران في الإطار الأكاديمي الغربي منهجًا ومرجعًا ومصدرًا وكتابًا ومدرِّسًا.

(٥) الابتعاث إلى المؤسسات الأكاديمية الغربية دون تخطيط مسبق وحصانة ثقافية ودليل فكري لحسن التعامل مع ثقافة الغرب، وكيفية الإفادة منها.. لذلك كان معظم المبتعثين يشكلون جسور النقل الفكري والثقافي من الجامعات الغربية إلى جامعات العالم الإسلامي.

(٦) الأساتذة والباحثون معظمهم تخرّج في جامعات الغرب.

ولعل دراسة هذه الأسباب بدقة، هي من الأسس التي لابد منها لتشخيص أزمة الأمة، وتقديم العلاج المناسب، وعدم السقوط في مجال هجاء الأمة بدل معالجة أسباب أمراضها، والعطاء الممكن للنهوض.

وأما الأطر القائمة على تدريس العلوم النقلية المعروفة بـ «العلوم الشرعية»، ووسائلها، فقد حصرت ذاتها في الأوقاف التي تركها الآباء والأجداد، ولم تسلم هذه الأوقاف من اعتداء الخلف عليها بالاستيلاء الفردي أو الرسمي، فزاد ذلك في عجزها عن أداء دورها.

كما حرم خريجوها من المزايا التي يمكن أن تشجع من يأتي بعدهم على الانضمام لهذا النوع من التعليم.

كما أن المناهج الدراسية التي تُقدم فيها قائمة غالبًا على التقليد والمحاكاة، وتمثل في معظمها ثقافة تراثية مما ترك الآباء والأجداد من اجتهادات من العسير جدًا أن تؤدي إلى إيجاد العقلية المسلمة المعاصرة المجتهدة، التي كانت قادرة على الاتصال بينابيع المعرفة الإسلامية، والإفادة منها لمعالجة الواقع وتقويمه بهدى الدين، ولا تزال هذه المناهج تملك القدرة على استئناف دورها، لو استقام الناس على الطريقة، واستطاعوا التزود بالرؤية والإفادة من العقلية المنهجية دون الارتباط بانتاجها الذي جاء ثمرة لعصرهم ومشكلاته..

وأما القدرات المتميزة والنادرة من خريجي هذا النوع من الأطر أو من النوع الآخر، فإنها لا توجد غالبًا إلاّ بمبادرات فردية وجهود خاصة، بعد توفيق الله تعالى.. ولقد أصبحت هذه الأطر، بشقيها اللاديني التغريبي، والنقلي التراثي، دليلاً صارخًا على أزمة الثقافة والمعرفة لدى الأمّة، وتكريسًا لحالة التقليد الجماعي، والغياب الثقافي.. ولقد أصبحت الدراسات العالية، والعليا خاصة، مصدر أزمات جديدة للأمة

بدل أن تكون سبيل حل.. ووصل بعض هذه الأزمات إلى مرحلة من الخطورة أدّت إلى الصراع والفصام بين فصائل الأمة، ونشوب ألوان جديدة من النزاع في صفوفها بين المتعلمين للعلوم الاجتماعية الغربية في المناخ الثقافي والأكاديمي الغربي، والمتأثرين بهم، وبين حملة العلوم النقلية الذين عجزوا عن التواصل والاتصال بالعصر.. فلم يبق شعب من الشعوب المسلمة قادرًا على الوقوف صفًّا واحدًا تجاه أية قضية من القضايا، إلاّ بعضًا من المؤسَّسات والجماعات الفكرية التي يمكن أن تشكِّل خميرة النهوض واستئناف الطريق، وإن كانت مساحتها لا تزال محدودة.

وهنا قضية لابد من أن نعرض لها وهي: إن حرمان خريجي العلوم النقلية من المزايا في المجتمع، إلى جانب كل الأسباب الخارجية المعروفة، جاء أيضًا ثمرة لعجز معظمهم وتخلفهم، وعدم ملاءمة دراساتهم لوظائف المجتمع الجديد.. وبما أن الخيار الدراسي أصبح محكوماً بمقدار العائد المادي، فقد انصرف كثير من الطلبة والدارسين من النابهين والأذكياء إلى غير المؤسَّسات التعليميَّة الشرعية.. ولذلك، لم يبق لمعظم المؤسسات التعليمية الشرعيّة في بعض البلدان الا عدد من الطلبة الكسالى، والمتخلفين عن رفاقهم وأصحاب العلامات المحدودة التي لم تؤهلهم إلى دخول الكليات والمعاهد العلمية، إلاّ من رحم الله من بعض الفقراء الأذكياء الذين لم تتح لهم ظروفهم المادية متابعة دراساتهم وتحقيق خيارهم، فانتهوا إلى المعاهد الشرعية، فكان منهم من تألق وتجاوز الأطر التقليدية المفروضة، وكان له أثر واضح في التشكيل الثقافي للأمة.

هذا من جانب.. و الجانب الآخر، يتمثل في عدم إدراك المشرفين على تلك المؤسسات ــ غالبًا ــ لمتغيرات العصر، واستشراف آفاق المستقبل، حتى أصبح الكثيرون منهم قطعة من الماضي تُحسن التقليد والتكرار والتكديس والاجترار إلى درجة أن الصحوة ومحاولات النهوض وريادتها جاءت في معظمها من خارج الأسوار الأكاديمية الدينيَّة والمؤسسات الشرعية.

يضاف إلى ذلك ، فعل الواقع السياسي وانحيازه، وارتباطه بسياسات ثقافية وتعليمية خارجية، الأمر الذي كان له دور أساسي في التخلف والتأزم.. فلا يزال الصراع التاريخي مستمرًا في العالم الإسلامي، بين الثقافة والسياسة والعلم والحكم.

لذلك فإن لقائل أن يقول: لقد فشلت الأطر الأكاديمية المتنوعة في تلبية الحاجة

الثقافية للأمة، ولم تستطع أداء دور يذكر في ذلك.. فلم يتمكن المسلمون خلال ما يقرب من قرنين من التعليم اللاديني القائم على النموذج الغربي أن يحققوا تقدمًا أو يبدأوا نهضة حقيقية.. فهم لم يستطيعوا أن يؤسسوا لحدِّ الآن، مؤسسة أكاديمية تخرج من أبناء المسلمين منافسين لأمثالهم الغربيين في الإبداع والتفوق، والتعامل مع قضايا مجتمعهم من خلال الرؤية الإسلامية، والكفاءة والفعالية المطلوبة.

أما مشكلة المستويات المتدنية والمتخلفة في الإطار الأكاديمي في جامعات العالم الإسلامي ومعاهده، فيصعب حلُّها بالطرق التي تعالج بها الأمم عادة مشكلاتها المماثلة، لأنها نتيجة حتمية للضياع الفكري وانعدام الرؤية المعرفية الصحيحة.. فلا يمكن أن يوجد بحث حقيقي عن المعرفة بدون نظرية معرفية منبثقة من عقيدة الأمة، أو متفقة معها، لا تعارضها، كحدٍّ أدنى.. وهذه النظرية كالروح، فإذا انعدمت أو افتقدت ، فلا تنفع العلاجات كلها.

ولا يزال التعليم في العالم الإسلامي إجمالاً، والإطار الأكاديمي على وجه الخصوص، يفتقر إلى هذه الرؤية.. فقياداته في البلاد الإسلامية، لاتملك رؤية الرجل الغربي، ولو امتلكتها لصعب عليها التعامل من خلالها مع العالم الإسلامي، كما أنها فقدت ـــ عن طواعية ـــ الرؤية الإسلامية بسبب الانقطاع والجهل والكسل وفقدان الهدف والدافع.

أما القيادة التربوية في العالم الإسلامي، فقد جاءت ثمرة للواقع الذي عرضنا له، حيث اتسمت بالنزوع إلى المادية، وافتقرت إلى المعرفة الحقيقية والهدف الواضح.. فجمهرة المدرسين والأساتذة الذين تعلموا في الغرب العلوم الإنسانية والاجتماعية خاصّة، لم ينطلقوا ـــ في الغالب ـــ في دراساتهم من منطلقات فكرية إسلامية، ولم يبصروا في رحلتهم الفكرية الغايات الإسلامية.. بل كانت الدوافع ـــ في الغالب ـــ مادية.. وهذه الدوافع أقل من أن تدفع الطالب إلى الكفاح والاجتهاد الجاد للحصول على المعرفة التي تفتقر الأمة لها، وإنما المادة والمنصب غالبًا ما تكون هدف الدارس ومبتغاه.

ولذلك لم يستطع هؤلاء الخريجون أن يقدموا ما قدّمه نظراؤهم الغربيون لأمتهم، ولم يتمكنّوا من هضم وتمثل ما تعلموه، ولم يسعوا أو يحاولوا صياغة معرفة

إسلامية تنبثق عن الرؤية الإسلامية للمعرفة، والحقيقة، والإنسان، والوجود.

وقد تكون مشكلة القيادة الثقافية في العالم الإسلامي: أنها وإن امتلكت رؤية الرجل الغربي، وخبرته كاملة، لكنها ستبقى محكومًا عليها بالفشل، لعدم القدرة على فهم معادلة الأمة المسلمة الاجتماعية والثقافية.. فالعلم المتحصل شيء، والثقافة التي تصنع العلم وتجعله في خدمة الأهداف، وتصويب منطلقاته، شيء آخر.

لذلك، لابد من أداة توصيل للرؤية الإسلامية إلى الأطر التعليمية التي دربت في مؤسسات الغرب، وعلى مناهجه.. فكثير من الدارسين من العالم الإسلامي، يتفوقون على زملائهم في العلم.. لكن يبقى الفقر الثقافي، وغياب الرؤية الإسلامية التي لا تتأتى إلا من تأصيل مناهج للمعرفة من المنظور الإسلامي.

إن غالبية الخريجين، يقتنعون بمجرد الحصول على الشهادة للعودة إلى الوطن بها، والمرور من خلالها إلى مركز اجتماعي، ومرتب مناسب.

أما المواد والمناهج التي تدرس حاليًا في جامعات العالم الإسلامي، فهي نسخ غير مطورة عن المواد والمفاهيم الغربية.. إنها تفتقد الرؤية الصحيحة للعالم الإسلامي حيث لا تنفع معه كل الرؤى الغربية.. لذلك، فهي أداة تعليم قاصرة أو ضارة يؤدي في الغالب إلى إبعاد الطلبة المسلمين عن جذورهم وحضارتهم، ويفقدهم هويتهم، دون أن يؤدي إلى تمكين الأمة من اجتياز حاجز التخلف، لما قيل في مسوغات نقل تلك المؤسسات ومحتواها عن الغرب في البداية.

والكارثة الكبرى التي تواجه هذا الإطار الأكاديمي، هي بالتأكيد افتقار الأساتذة في غالبيتهم، إلى الرؤية الإسلامية والمنظور الإسلامي والحس الإسلامي العلمي، إن لم يكونوا أعداءً لهذه الرؤية.

إن الطالب المسلم، يبدأ مرحلته الجامعية في وقت لا تتجاوز الرؤية الإسلامية لديه معرفة قليلة بالإسلام يكون قد نالها في البيت، أو في مراحل التعليم الأولية، أو فيهما معًا.. ومن الواضح أن هذا القدر من المعرفة الإسلامية لا يشكل «رؤية» إسلامية أو فكرًا إسلاميًا لديه، ولا يحقق له حقيقة الانتماء الإسلامي الذي يحصنه من التأثر والتغير.

وهكذا يبدأ الطالب مرحلة التعليم الجامعي وفكره خالٍ تمامًا من هذه الرؤية

ومنفتح لأيَّة تأثيرات.. وقد يبدأ دراسته وفي داخله بعض المشاعر أو العواطف الإسلامية، ولكن تعوزه المنطلقات والأهداف الواضحة التي تشكل الرؤية الإسلامية.. فالمشاعر، إن وُجدت، لا تصمد أمام «الأفكار» و «الحقائق» و «الأحكام» المتصفة بما يُسمى بالموضوعيَّة، والتي تقدمها له الفروع الإنسانية والاجتماعية التي يدرسها من المنطلق الغربي المحض.. ومن الواضح أيضًا أن هذا الطالب لا يمتلك الحصانة الفكرية، ولا وسائل الدفاع، ولا الرؤية التي تمكنه من مجابهة هذا المستوى من التصور.. كما يفتقر هذا الطالب ـــ بالقطع ـــ إلى جزء ولو يسير من العقيدة الإسلامية الحيّة التي تتضمن أفضل المنطلقات الفكريَّة المتعلقة بالمشكلات التي قد تواجهه.

وعلى المستوى الفكري، يواجه الطالب الجامعي في العالم الإسلامي، العقائد والفلسفات الغربية التي تقدم له بشكل مؤسس مدروس، وغالبًا ما يكون نقدها بدفاع هزيل يائس، ولا توجد حتى الآن، مؤسسة أكاديمية في العالم الإسلامي، يدرس فيها الفكر الإسلامي والرؤية الإسلامية بشكل متكامل كما تدرس الأفكار والرؤية الغربية لطلبة الدراسات الثانوية في الغرب، أي بترابط وشمولية وجديَّة والتزام من قبل الجميع.

بمعنى آخر: إن الطالب في المؤسسات الأكاديمية في العالم الإسلامي لم يتشكل في ضوء الثقافة والتربية الإسلامية المتكاملة.

لذلك، فقد يكون النقد الذاتي أمرًا لابد منه عند إعادة بناء النسق المعرفي الإسلامي، لأن النقد من وسائل البناء والتقويم البنائي الصحيح.. فلا شك أن العلوم الاجتماعية والإنسانية تبلورت ونضجت وتأصلت على يد الغربيين، وإن حبلها عن المسلمين قد انقطع من زمن بعيد، لأسباب متعددة.

وقد يكون من الضروري اليوم، ونحن بسبيل إعادة البناء المعرفي، والنسق الثقافي الإسلامي، أن نمتلك إمكانية الهضم أكثر من القدرة على النقل، حيث لابد من هضم العلوم الاجتماعية والانجاز الغربي في هذا الإطار، ضمن نطاق القيم الإسلامية، وإدراك آليات فهمها ومناهجها.. وبدون هضم هذه العلوم وتوظيفها

في تنزيل الإسلام على حياة الناس، ومحاولة الارتقاء بالمحاولات التراثية في هذا المجال، نبقى كالذي يحرث في البحر.

لذلك قد تنحصر مسؤولية المؤسسات الفكرية المتخصصة مثل (المعهد العالمي للفكر الإسلامي) في هذه المرحلة، في تحديد منطلقات العلوم الاجتماعية إسلاميًّا، وتوضيح أهدافها ووظيفتها بشكل عام، والحوار مع المتخصصين فيها لإدراك آليتها، وتكوين كوادر قادرة على تقديم البديل، فآلية العلوم قد لا تختلف بين الشرق والغرب، والعلم المجرد يبقى كسبًا بشريًّا متراكمًا عبر الزمن، لابد معه من التبادل المعرفي.. والتبادل المعرفي شيء والغزو الفكري شيء آخر.. لكن، منطلقات العلم، وأهدافه وفلسفته هي التي تختلف من أمة إلى أخرى، ومن عقيدة إلى أخرى.

لذلك، لابد من دراسة العقيدة من القرآن، وإعادة صياغتها وربطها بالمشكلات اليومية التي تواجه المسلمين، بعيدًا عن جدليات علم الكلام المجرَّد..

وبمعنى آخر: لابد من تأسيس وتأصيل علم كلام جديد، (صياغات عقديَّة فكرية معاصرة)، تتناسب مع المشكلات والقضايا الفكرية العالمية، والارتقاء بالطرح الفكري إلى المستوى العالمي، على الرغم من المشكلات المحلية.

ذلك هو إذن الإطار الأكاديمي المطلوب الذي يعتبر الحقل التجريبي للقضية المطروحة والمطلوبة في إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة.. وإن هذا الإطار بوضعه الحالي وفي مجمله: أستاذًا وطالبًا ومنهجًا وكتابًا ومؤسَّسة غير مواتٍ مطلقًا لذلك وتغيير هذا الإطار وإصلاحه بشكل كامل، يشكل المدخل الصحيح والضروري لبناء نسق معرفي إسلامي، ويأتي في مقدمة الأهداف.

ومن ثم، فإن إدراك حقيقة هذا الإطار الأكاديمي، ودراسة مداخله الصحيحة، ووضع خطة لكيفية التعامل معه والانتقال بمواقعه، يعتبر أولى الخطوات اللازمة في إطار الفكر والمعرفة.. وهذا الإدراك هو الذي يشكل التحدي المباشر.

إن من المهم أن يشيع الوعي على أنّ خلاصة أزمة الأمة الفكريّة والثقافيَّة متمركزة في هذا القطاع.. وذلك أمر لابد منه حتى نتخلص من ذلك الربط الخاطىء الذي استقر في أذهان الكثيرين، بين هذا الإطار في وضعه الغربي التقليدي، وبين عملية التقدم والتجديد والنهضة.

ولابد أن ندرك، أن الإطار الأكاديمي في مجمله: منهجًا، واستاذًا، وطالبًا، بحاجة إلى التقويم والإصلاح، وأن المسؤولية الأساسية تكمن في التوجّه إلى هذه المواقع الأكاديمية، في محاولة لاستثمار جميع القدرات المتاحة أقصى استثمار ممكن رشيد في هذه المستويات كلها.. ويمكن أن نقترح ما يلي:

(١) المنهج:

لقد كان المسلمون هم الأسبق إلى وضع المناهج، وتطويرها، وتحديد طرائق البحث، والتفكير، ووسائل المعرفة.. ولا تزال الأصول المنهجية التي أسسوها، ودونوها، سواءً كان ذلك في مجال العلوم النقلية أو العقلية، حتى أرسوا مناهج لكل علم من العلوم الشائعة في عصرهم على حده، ففي مجال أصول الفقه وأصول التفسير والقراءات وأصول الحديث وأصول النحو والمنطق، كانت هناك مناهج صارمة للوصول إلى إنتاج معرفي صحيح، و لم يقتصروا على المنهج الاستنباطي في مجال العلوم النقلية، بل تجاوزوا ذلك إلى المنهج الاستقرائيِّ في مجال التاريخ والعلوم الاجتماعية.

ويمكننا القول: إن عقلية التنهيج أو المنهجية أصبحت هي السمة البارزة للأمة المسلمة، الأمر الذي منحه القرآن للعقل المسلم على المستويات عامة.. لكن، لابد من الاعتراف أيضًا بأن عقلية التنهيج والامتداد بالتطوير المنهجي للعلوم، واستحداث مناهج للعلوم المستجدة، قد توقف عن التواصل، وأصبح الذي نمتلكه في هذا: عبارة عن أصول تاريخية متوقفة لم يُكتب لها الامتداد، في الوقت الذي تطورت فيه المناهج عند الغربيين، وبلغت شأوًا واسعًا.

لذلك، وقعت مؤسساتنا، ومعاهدنا، وجامعاتنا، في نطاق التحكم المنهجي الغربي، وكان هذا أمرًا طبيعيًا لكل حالات التوقف والتخاذل الفكري، وانقطاع النسق الثقافي في الأمة.

ولئن كان المنهج ضرورة في كل شيء للتفكير الصحيح، والانتاج المعرفي السليم، فإنّ ذلك يتأكّد أكثر في الإطار الأكاديمي فهو ضرورة لا مراء فيها. وغلبة المناهج الدراسية الغربية ــ العلمانية ــ اللادينية على هذا الإطار، تفرض تحديًّا كبيرًا يواجه عملية محاولة الإصلاح الفكري والتبديل المعرفي والثقافي، والجهود القائمة

عليها، لإعداد العالم المسلم والمثقف المسلم، وإصلاح الفكر الإسلامي، وبناء العلوم الاجتماعية الإسلامية (علوم الأمة)، وتحقيق إسلامية المعرفة.

وتشكل المشروعات البحثية الأساسية، سواء في ذلك أبحاث مشروعات دراسة الفكر الغربي والإنتاج المعرفي المعاصر، أو مشروعات وأبحاث التراث الإسلامي، وسائل لابد منها للتمكين من الوصول إلى بناء المناهج وتأسيس المطلوب لدى المتعلم والأستاذ، سواء في ذلك الوعي بالتراث والماضي، لتمكين المثقف المسلم من إقامة الصلة بينه وبين جذوره التراثية، ومن ثم فتح المجال أمامه للامتداد، أو الوعي بالثقافة والحضارة المعاصرة، لتمكين المثقف المسلم من العلوم الحديثة والحضارة المعاصرة، واتخاذ موقف نقدي حيالها، تمهيدًا لتوجيهه نحو الاستقلالية الفكرية والنفسية، كما لابد أيضًا من الوعي بالواقع الفكري في العالم الإسلامي، حتى يسهل حصر التوجهات الفكرية، ونقد أهم توجهاتها الأساسية، وتقويمها.. وتشكل عملية بناء مداخل أساسية، وتأسيس وتأصيل وبلورة مناهج العلوم الإنسانية المختلفة، خطوة هامة وعاجلة، بحيث تتوافر هذه المداخل والمبادىء للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وتقدم نموذجًا مجسدًا قابلاً للتجريب في المؤسسات الأكاديمية، وقادرًا على تمثل وتمثيل فكرة «التبديل الثقافي وإسلامية المعرفة».. كما ينبغي أن يرافق هذا، انتاج مستمر يتراكم في محاور أساسية تشكل القاعدة للتفكير الواعي بالقضية الفكرية في مجالات:

- المنهج
- الفكر
- المعرفة
- الثقافة
- الحضارة
- العلم
- التراث

ويمكن في هذ المجال، استكتاب القادرين والمتميزين في العلم الإسلامي الذين لهم إدراك مطمئن لأبعاد التراث ومنهجية إنتاجه، واطلاع وتخصُّص في مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية المعاصرة، وإنتاج كتيبات صغيرة تتحرك بسرعة على الساحة

الثقافية، فيها خلاصات مكثفة في قضية: المنهج المطلوب، والفكرة، والتخطيط، والمرتكز، والمنطلق، والهدف، والوسيلة، وعمليات الفحص والاختبار (التقويم)..

كما قد يكون من المفيد، إيجاد العلاقة بين المؤسسات المعنية بدراسة المنهج وتأصيله، وبين لجان التخطيط المنهجي في الإدارات والمؤسسات البحثيَّة والتعليمية.

(٢) الأستاذ :

(أ) تكوين الطاقات البشريّة (الكوادر) العلمية القادرة والمتمكنة علميًّا والواعية ثقافيًّا، بإيجاد وسائل التفرغ العلمي للأساتذة في إطار المشروعات العلمية التي تخدم قضايا الفكر والمعرفة وتساعد على تأصيلها، وتوثيق الصلات في هذا القطاع، والتفاعل مع العناصر الخيِّرة فيه والتعاون معها، وإثارة اهتمامها تجاه أزمة الفكر وأهميتها في حل مشكلة الأمّة ، وإشراكها بحمل أعبائها والتفكير بوسائل المعالجة.

(ب) تكوين فرق البحث الجماعية لدراسة موضوعات فكرية وثقافية وتربوية هادفة تساعد في رصد ومسح وتقويم الخريطة الفكرية والثقافية في العالم الإسلامي.. وتحقيق الوعي المطلوب لديهم بجعلهم قيادات مساعدة ومنطلقات مدركة لأبعاد هذه القضية، مبصرة لمواطن الخلل، قادرة على النهوض بالأمّة من مواقع ومنطلقات فكرية سليمة.

(ج) الدعوة إلى ندوات متنوعة لمناقشة قضايا الأمة، وأزمتها الفكرية والمعرفية، وبناء نسقها الثقافي، وذلك بوضع محاور مدروسة قادرة على إثارة القضية بأبعادها المختلفة، واستكتاب المتميزين لتقديم أوراق عمل جادّة، وترك قنوات الحوار مفتوحة، وتوسيع دائرة وجمهور المشاركة، في محاولة لإيجاد اهتمام لدى الأساتذة بما يُطرح ومناقشته والحوار حوله، وطباعته مع ما يُقدم في هذه الندوات من أبحاث جيِّدة تشكل رصيدًا في تأصيل وبناء النسق الثقافي الإسلامي المنشود ومعالجة الأزمة الفكرية، ونشره والترويج له إعلاميًّا، والتقويم المستمر ودراسة الجدوى لهذه الندوات حتى تتبيَّن الأخطاء في المستقبل، وتبلغ البعد المطلوب، وتحقق الأهداف المرجوة.

كل ذلك سوف يشكل مصادر معرفيَّة تساعد على الارتقاء بمستوى المعلم في

تقديم الأفكار المساعدة على معالجة الأزمة الفكرية، وبناء النسق الثقافي الإسلامي، سواء أكان ذلك في قاعات الدرس والمحاضرة، أو في مدرجات الدراسات العليا، لإرشاد الطلاب لاختيار موضوعات تساعد على الإنجاز في هذا الحقل المعرفي الجديد في درجتي الماجستير والدكتوراه في مختلف تخصصات الدراسات الفكرية والاجتماعية والإنسانية.

(٣) الطالب :

تنظر قضية : «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة» إلى الطالب على أنه: مستقبل الفكرة وحاميها، ومجال الوعي بها، والعامل الأساسي لتأصيلها، والضمان الأكيد لتجديدها وتجددها. والطالب في الإطار الأكاديمي ، لا ينفصل بحال عن المنهج والأستاذ، بل هو في تفكير هذا التوجه «توجه الإصلاح الفكري وإسلامية المعرفة» حجر الزاوية وهو ثمرة العمليَّة التعليميَّة والتربويَّة، وأن المنهج والمدرس والكتاب، ماهي إلاّ وسائل للوصول إلى تشكيل الطالب، وتنقية مواريثه الثقافية، وبناء عالم أفكاره بناء منهجيًّا منطلقًا من القيم، وقادرًا على رؤية عصريَّة، وعطاء فكريٍّ من خلالها.

من هنا، نقول: إن الجهود مع المنهج الدراسي والأستاذ، ليست إلاّ أدوات ووسائل لبناء الطالب وإعادة تشكيله وتجنيده لإشاعة الوعي بها، ومواصلة الجهاد العلمي بها، فالطالب هو الممثل لهذه القضية على المدى القريب والبعيد. وذلك يقتضي رصد الطاقات المتميزة من هؤلاء الطلاب في المجالات الجدية والفاعلة، خاصة طلبة الدراسات العليا، والمتخرجين الجدد من حملة درجة الدكتوراه، والمساهمة بإعدادهم فنيًّا في حقول المعرفة التي تخصَّصوا فيها، وإغرائهم باستكمال أدواتهم وقدراتهم في المعرفة الإنسانية، أو في الدراسة العلميَّة لمفهومات قضايا الفكر وإسلامية المعرفة على يد كبار الأساتذة الذين يضمهم برنامج المعهد، وخططه المتنوعة وأعضاء فرق البحوث المتعاونون معه.

وكذلك، يعتبر طلاب الدراسات العليا اللبنات الأساسية لخطة الإصلاح الفكري وتحقيق إسلامية المعرفة وبناء أطرها، فينبغي العمل على معرفة واختيار العناصر

النابهة من الخريجين الجامعيين من مختلف الاختصاصات الاجتماعية والإنسانية ليكونوا طاقات و(كوادر) علمية ذات اختصاص رفيع متميز بالقدرة، والتفوّق العلمي، والمعرفة الإسلامية.

كما ينبغي العمل على توجيه رسائلهم العلمية لتكون ضمن محاور هذه القضية، ولتساعد في بلورة مفهوماتها، وتطبيقاتها العلمية المعاصرة.. ويتم ذلك عن أكثر من طريق.. أهمها:

(أ) إقامة الدورات التدريبية للطلاب المتميزين والمتفوقين في موضوعات وقضايا تُعرِّف بقضايا المنهج، وأهم مبادئها العامة، وخطة عملها، وضرورة الوعي بها، والعمل على إشاعة ذلك الوعي.. كما ينبغي إعداد ما يلزم لإقامة دورات متخصِّصة في مختلف الفروع والعلوم الإنسانية والاجتماعية لطلاب الدراسات العليا، والاستعانة بخبرات وقدرات وكفاءات إسلاميَّة تقوم بالتدريس في هذه الدورات من منظور إسلامي.

(ب) تقديم القروض والمساعدات الدراسية للأذكياء والنابهين من أبناء الأمة الذين لا يجدون النفقة اللازمة لمواصلة الدراسة، فضلاً عن منحٍ أو مكافآت قصيرة الأجل لجمع معلومات خاصة في تلك الموضوعات التي تهم عملية الإصلاح الفكري، وإسلامية المعرفة، ومحاورها.

(ج) تيسير المشاركة للنابهين والأذكياء في الندوات الفكريَّة التي تعقد بصفة دورية، وتكون المشاركة بتقديم الأبحاث الجيِّدة في موضوع الندوة، أو الحضور والمناقشة، فذلك يحقق لهذه الطاقات و(الكوادر) درجة عالية من التدريب، وتوسيع الآفاق، والقدرة على المشاركة في الحوار والنقاش بشكل فعّال، وقادر على تبيين الفكرة، وقضاياها ومحاورها، وإثارة القضايا الجديرة بالبحث والتبني.

(د) المشاركة في الإشراف على مجموعة من الدارسين والباحثين في المعاهد والجامعات، وبذلك يمكن الحصول على العلم وآليَّاته من الجامعات، والتحكم في أهدافه ومنطلقاته وحصيلته الثقافية، من خلال الإشراف ومساعدة طلاب الدراسات العليا على بحث بعض الموضوعات التي لها علاقة بإصلاح مناهج الفكر، وتوفير وتحضير المصادر والمراجع، واقتراح الموضوعات، ونشر بعض

الأطروحات والرسائل المختارة التي يمكن أن تبلور المفهومات المطلوبة، وتؤصِّل لإسلامية المعرفة.

وبهذه المحاولات، وتطويرها ، يمكن إن شاء الله تعالى تحويل هذا الإطار الأكاديمي إلى قدرة ووسيلة فعّالة لخدمة القضية وتحويلها إلى واقع وبناء النسق الثقافي للأمة في وقت مناسب إن شاء الله.

(ط) الأخطاء الذاتية أو الخاصّة :

لعل الأخطاء الذاتية هي الخطر الحقيقي الذي يهدد المواقع الإسلامية المتعددة ومنها الموقع الفكري والثقافي وقد يكون غياب عمليات التخطيط، والنقد، والمراجعة، والتقويم، من وراء تكريس الأخطاء وتكرارها والتمكين للمؤثِّرات الخارجية، وعدم الاعتبار والإفادة الصحيحة من دعوات الإصلاح السابقة التي لم تخرج بعمومها من الإحساس بالمشكلة، ومحاولة معالجة الأمور ، لكن بعقليَّة ذرائعيَّة تعفي الذات وتلقي التبعة على الآخر، وهذا مجافٍ لمنهج القرآن:

﴿قل هو من عند أنفسكم﴾[1].

لذلك نقول بأهميَّة إصلاح المناهج لتكون معالم هداية لأيَّة حركة، ومقياس تقويم لكل مرحلة.. ولذا فلابد أن يكون المنطلق دائمًا هو: اعتبار الأمراض الداخلية من أخطر المعوقات.. فأخطاؤنا نحن الذين نذرنا أنفسنا لحمل القضية والقيام على شأنها، هي من أشد المعوقات إضرارًا بها.. وقد يكون من أبرز وأهم الأخطاء الذاتية التي يمكن أن نقع فيها:

(١) الفتور أو التوقف عن مواصلة العمل قبل إيجاد الوعي الضروريِّ لدى الأمة على القضية الفكرية والثقافية وبناء مجموعة كافية من الطاقات و (الكوادر) لإنجاز المراحل الضرورية، وتوفير المادة اللازمة لمساق دراسي ناجح على مستوى الجامعات والمعاهد ودور العلم وإعداد المحاضن من جامعات ومعاهد ومراكز وجمعيات علمية تتبنى القضية وتحتضنها وتعمل على إنجاحها، وتوفير مواد موازية لقنوات الإعلام الأخرى باعتبارها وسيلة توصيل مهمة.

---

(١) سورة آل عمران: ١٦٥.

(٢) توقف عمليات التقويم والمراجعة والنقد الذاتي المستمر لمسيرة العمل علميًّا وعمليًّا بشكل يضمن التصحيح والتسديد المستمرين.

(٣) الوقوع في أحادية النظرة، واعتبار أن ما نقدمه يشكل الرؤية المتكاملة المكتشفة لكل الحقيقة، والعلاج الشافي لكل أمراض الأمة وسائر أزماتها.

(٤) شيوع روح التحزُّب والتكتل والوقوع في عمليَّات الاستقطاب، وهو خطأ يمكن أن يجهض القضية كلها ويحوِّلها من امتلاك قدرة الحل إلى أن تصبح من عناصر الأزمة، وأسباب المشكلة.

وقد تكون المشكلة في تحويل القضايا الاجتهادية والمدارس الفكرية المنهجية إلى حزبيات سياسية.. لذلك لابد أن يكون واضحًا أن التحزُّب ليس من طبيعة التفكير وأن الطلاقة والموضوعية في النظر والحرية المطلوبة للتفكير لا تتوافر بشكل سليم في نطاق التحزب، وقد تتأزم القضية من أتباع لم يدركوا البعد الفكري المطلوب.. ولعل من أبرز أسباب الأزمة في تاريخنا الفكري، انقلاب المدارس الفكرية الاجتهادية إلى مذاهب مقلّدة وأحزاب متصارعة وأدوات طائفيَّة، وطوائف سياسية يقودها الأتباع.

يضاف إلى ذلك : الآفة الفكرية الحالقة، وهي أن تقع بالافتتان والعجب بالإنجاز الفكري للمؤسسة التي ننتمي إليها، الأمر الذي يحول بينها وبين الإفادة من الرصيد الفكري للآخرين الذين يمكن أن يخصِّب الرؤية، ويغني العقل، ويصب في الهدف نفسه، وبذلك تنقلب المؤسسة الفكرية الرحبة إلى طائفة مغلقة تحاصر نفسها قبل أن يحاصرها خصومها بدل أن تكون قادرة على الإفادة والتعاون والتفاعل والانتشار والتنسيق مع المؤسسات الأُخرى التي تحمل الهم نفسه وتعمل للهدف نفسه أيضًا.

(٥) عدم الوصول إلى رؤية مشتركة وقاعدة فكرية واحدة في المنطلقات والأهداف، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف الأُطروحات في مجال مبادىء القضية ومقاصدها من جانب القائمين عليها، وهو أمر يجب الوعي به وبحقيقته وحدوده، ذلك لأن الأُطروحات المتناقضة والمختلفة في هذه المجالات، قد تعني عدم وضوح الفكرة بالشكل الكافي لدى أصحابها.. وإذا كان تنوع الخطط، والوسائل

الاجتهادية، قد ينشأ عن تنوع القائمين على القضية وخلفياتهم الثقافية وتنوع أجهزتها إلى حدٍّ ما، فإن الاختلاف في المبادىء والمقاصد يؤدي إلى اهتزاز القضية قبل رسوخها والعجز عن توصيلها، وإثارة الاهتمام وروح التعاون لدى الآخرين.. لذلك، لابد من قاعدة مشتركة، وإن اختلفت ثقافات المتناولين لهذه القضية والعاملين لها، أو تنوعت طرائق تناولهم للقضية.. فلا مندوحة من إرساء بعض القواعد والتقاليد في هذا المجال، ووضوح منهج العمل الذي يتأتى من ديمومة الحوار في هذه القضايا، الأمر الذي يساعد على بلورة الأفكار وتوحيد التصورات، وبناء الرؤية الواحدة في المبادىء والمقاصد.

والخشية كل الخشية أن يكون الانطلاق بالقضية صوب الآخرين لاقناعهم بجدواها وأهميتها في عمليات النهوض، قبل اتضاح أبعادها تمامًا في ذهن القائمين عليها.. وقد يكون في ذلك مسوِّغًا إذا كان الطرح لانضاج القضية، والوصول بها إلى الصورة المأمولة.

لكن يُخشى أن يصطدم هذا بتصلُّب بعض القائمين على القضية لآرائهم، والانتصار لها، وعدم قدرتهم على رؤية غيرها، واتهام وجهات النظر الأخرى بالقصور والسذاجة، وأحيانًا بالتفاهة، وذلك بإلقاء الكلام على عواهنه، الأمر الذي لا يليق بمن يتسنم قضايا الفكر، أو يشتغل بها.

كما لابد ابتداءًا من نزع العصمة والقدسية عن أي اجتهاد بشري ليكون ذلك وسيلة لدخول ساحة التصويب والنقد، ورفع حواجز الخوف والإرهاب الفكري، والنأي عن أية اتهامات تمزق رقعة التفكير.

كما أن علينا، أن نذكِّر أنفسنا على الدوام بأن قواعد القضية هي:

(١) أن نجعل الوحي (الكتاب والسنّة) ، والوجود الكوني الإنساني، مصدرين أساسيين للفكر، والثقافة، والمعرفة، والحضارة، لا أن نجعل اجتهاداتنا الخاصّة مصدرًا لذلك.

(٢) أن ننظر في التراث الفكري الإسلامي على أنّه اجتهادات بشرية لعصور معينة قابلة للخطأ والصواب، وأن ننظر في التراث الإنساني المعاصر في المجالات الاجتماعية والإنسانية نظرة ناقدة فاحصة، تميِّز الإيجابي من السلبي، والخبيث

من الطيِّب، والنافع من الضار، وفق معيار دقيق في الأخذ والرد، وتحديد المتفق مع التصور الإسلامي، والمناقض له، وجمع الإيجابي النافع وفق منهاجيّة سليمة، وتوضيح الغامض وتصويب الخاطىء، لتكون هذه الخصيصة هي المؤشر الثقافي والفني الذي يمكن أن يشكل عقلية الأمّة، ونفسيتها، بالشكل الإسلامي المطلوب الذي يحقق النهضة، ويحدث العمران.

(٣) الخطورة من تناسي سلّم الأولويات في حياة الأمة، والانعزال عن همومها، والانغماس في تجريدات فكرية ذهنية تأمُّليَّة، الأمر الذي يؤدي إلى الانعزال والخروج من الواقع، والانفصال عن روح الأمّة وجسمها.. لذلك لابد من التنبُّه دائمًا إلى أهميَّة التفكير العلمي العملي الاجتماعي، القادر على تقديم العلاج الفكري للمشكلات المتعددة، والوسيلة التي يمكن أن يتحول فيها الفكر إلى فعل، وأن نعوِّد الأمة عليه.

كما يُخشى أن يُعتمد الهوى وخطرات النفوس والميل الشخصي، على أنه فكر وإنتاج فكري.. فالميول والرغبات الشخصية والأهواء أمور وجدانية شعورية متأرجحة.. أما الفكر فهو ترتيب مقدِّمات بشكل منطقي أو علمي أو عقلي للوصول إلى نتائج، ويرتبط ذلك كله بالبحث، والاستقصاء، والاستقراء، الأمر الذي قد يصل بالمفكر إلى نتائج تخالف رغباته وميوله ولكن ليس له أن يدخل على تلك النتائج أية تغييرات بناء على ذلك.

وفي ختام هذه النقطة التي حاولنا فيها رصد أهم العقبات والمعوقات المنهجية والفكرية التي تواجه قضية: «إصلاح مناهج الفكر وإسلامية المعرفة»، نود أن نؤكد أن الوعي بهذه العقبات يمكن أن يساعد على تحويل هذه العقبات إلى قدرات يُمكن استثمارها إذا أحسن فهمها والتعامل معها، وتأسيس قواعد الحوار كما ترسمها وتحدد مقاصدها الرؤية الإسلامية.

إن هذه العقبات لا يمكن أن تكون محبطة للعمل، أو مقعدة عن المبادرة الفكريَّة.. ومعرفة هذه العقبات هو بداية الطريق المنهجيِّ الصحيح لمعالجة مثل هذه المعوقات واقتراح الحلول لها، بل وتحويلها إلى قدرات يمكن استثمارها، إن أحسن التعامل مع تلك المشكلات، وذلك من رسم المداخل الصحيحة للمعالجة وفق تحليل

علمي صحيح لعناصرها يؤدي إلى تحويلها إلى مجالات ميدانية تجريبية للعمل الفكري، الأمر الذي يغني العمل ويرق به إلى المستوى المطلوب، ويدخله في صميم هموم الأمّة ومشكلاتها.

كما يتطلب هذا الأمر ضرورة التفكير العميق والمستمر في قضية بناء سلّم الأولويّات في هذه البدائل والمجالات المختلفة وذلك وفق أطر وخطط عمل مناسبة من الناحية الزمنية، متخذة في اعتباراتها بعدي الزمان والمكان، والتميز في إيجابيات وقابليات المسلم (عالمًا، أو باحثًا، أو جمهورًا، أو حركة، أو تيارًا فكريًا).

ولا يتأتى هذا إذا لم يتمتع رواد القضية ودعاتها بالمرونة وسعة الأفق، والذهنية القادرة على الاستيعاب، والقدرة على المبادرة المبدعة سواء بتحقيق أكبر قدر من المشاركة في تأصيل هذه القضية ، وتبيين جوانبها المختلفة، أو دفع الآخرين للانخراط في صفوف العاملين في هذا الحقل الذي يتطلب جهودًا متضافرة ومتكاملة.

وفي الختام أشكركم جزيل الشكر على تجشمكم عناء الحضور والمشاركة وإغناء هذه الندوة المباركة بمناقشاتكم وآرائكم وخبراتكم وفقنا الله وإياكم لما يحبه ويرضاه والسلام عليكم ورحمة الله ــ تعالى ــ وبركاته.

خاتمــة

تصدر هذه الورقة بعد تقديمها في تلك الحلقة الخاصّة من قيادات المعهد وممثليه بما يقرب من عامين ونصف وهي تحاول أن تشرك أبناء الإسلام كافّة في همومها التي تتركزّ حول إصلاح مناهج الفكر لدى المسلمين وتقديم المعرفة الإسلاميَّة الاجتماعيَّة والإنسانيّة بناء للعقل المسلم، وإصلاحًا للفكر الإسلامي وتأسيسًا للنسق الثقافي الإسلاميّ المعاصر.

وخلال هذه الفترة جرت أحداث جسام لها ما بعدها على المستويين العالميّ والإسلاميّ. وكل تلك الأحداث وما ترتّب عليها أكّد الأضطرار الإنسانيّ ــ بعامّة ــ إلى الإسلام وأثبتت تلك الأحداث أن في الإسلام ــ وحده ــ الحل وأن في الإسلام ــ وحده ــ الأمل ، فهو سبيل النجاة، وطريق الشفاء.

ولكن كيف تهدي البشريّة إلى هذا الإسلام، وكيف توجه وكيف تُحرَّض على قبوله إنّه الفكر الإسلاميّ المنهجيُّ السليم القادر على إعادة صياغة الخطاب الإسلاميّ صياغة هادية هادفة راشدة قادرة على استيعاب التنوّع والتعدّد الانسانيّ وطيِّه تحت جناح التوحيد. الخطاب الإسلامي الإنساني العام القادر على تجاوز سائر ثنائيَّات الصراع التي أفرزتها الحضارة المعاصرة ومنطلقاتها الفكريَّة. الخطاب القادر على أن يصل إلى سائر العقول، وينفذ إلى سائر القلوب ، ويتحول إلى ما يشبه الأثير لا يقف دونه حاجز ليثبت للدنيا ــ كلّها ــ أن الإسلام وارث جميع النبوات، والقادر على إصلاح واستيعاب سائر الحضارات والثقافات، والاستجابة لحالات التكوين البشريّ المتنوّعة ــ فهو الخطاب الوحيد الذي يتوجه بصدق إلى البشريّة كلها مخاطبًا فيها انتماءها الخلقيّ الذي يتجاوز سائر أشكال التمايز فلا شمال ولا جنوب ولا عالم أول ولا ثان ولا ثالث ولا قبيلة ولا قوم ولا حزب كلكم لآدم وآدم من تراب، خطاب يربط البشريّة ــ كلّها ــ بفطرة الله التي فطر الناس عليها

وبمجموعة القواعد والأسس والمبادىء المشتركة التي لا يختلف الناس ـــ حين يرجعون إلى فطرتهم ـــ عليها، ولكنهم قد يجهلون سبل الالتزام بها. والإسلام حين يتعامل معه فكر منهجي سليم وعقل مستنير هو القادر على تقديم هذا الخطاب المنقذ.

لقد حاولت الورقة أن توضح الهدف، وتشير إلى الوسائل وتجيب عن التساؤلات، وتجعل القارىء كأنّه يحيا مع أصحاب هذه القضية في خلجات نفوسهم وخفقات قلوبهم، وطرائق تفكيرهم وآمالهم وهواجسهم فها نحن وتلك قضيتنا ليس لدينا ما نخفيه وما عندنا ما نكتمه ليعلم الجميع أن قد صدقناهم ويكونوا على هذه القضية من الشاهدين ، فيُقبلُ من يُقبلُ عن بيِّنة، ويُعرضُ من يُعرضُ عن بيِّنة فينصر من ينصر ويخذل من يخذل عن بيّنة والله هو مولانا وناصرنا إنّه نعم المولى ونعم النصير.

إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً ـ إسلامية المعرفة:

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الوجيز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق العمل لمؤتمرات الفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر. (الطبعة الثانية ستصدر قريبًا)
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شابرا، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة)، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، الطبعة الأولى، (دار البشير/ عمان الأردن) ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الغزالي، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطط لإسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثانية (منقحة ومزيدة)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

ثانيًا ـ سلسلة إسلامية الثقافة:

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، (الطبعة الثانية المنقحة ستصدر قريبًا).
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

ثالثًا ــ سلسلة قضايا الفكر الإسلامي:

ــ حجية السنة، للشيخ عبد الغني عبد الخالق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م، (والطبعة الثانية ستصدر قريبًا).

ــ أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية ــ بقطر)، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

ــ الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

ــ كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الثانية ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

ــ كيف نتعامل مع القرآن: مدارسة مع الشيخ محمد الغزالي، أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

رابعًا ــ سلسلة المنهجية الإسلامية:

ــ المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي، الجزء الأول: المعرفة والمنهجية ، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

ــ معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.

خامسًا ــ سلسلة أبحاث علمية:

ــ أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ــ التفكر من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الأولى (دار الوفاء ــ القاهرة، مصر)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

سادسًا ــ سلسلة المحاضرات:

ــ الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

سابعًا ــ سلسلة رسائل إسلامية المعرفة:

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الأسس الإسلامية للعلم، (مترجمًا عن الانجليزية)، للدكتور محمد معين صديقي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي الطبعة الاولى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راغب النجار، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- مدخل إلى إسلامية المعرفة، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

ثامنًا ــ سلسلة الرسائل الجامعية:

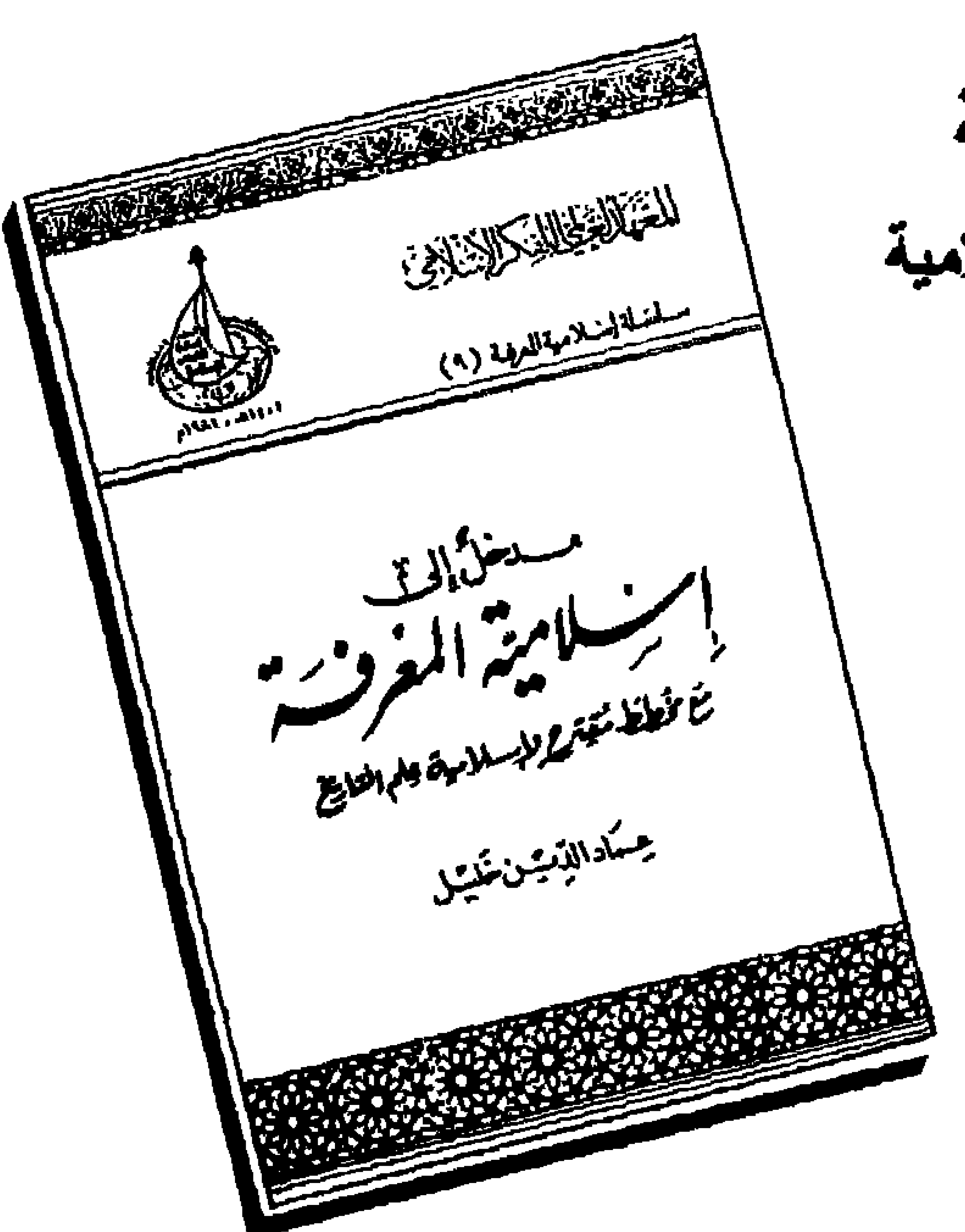
- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الريسوني ، الطبعة الأولى، دار الأمان ــ المغرب، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحداثة (١٩٧٨ـ١٩٨٧)، للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

تاسعًا ــ سلسلة الأدلة والكشافات:

- الكشاف الاقتصادي لآيات القرآن الكريم، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

يقدم إلى قرائه الكرام
أحدث إصداراته في سلسلة إسلامية المعرفة



مدخل إلى

إسلامية المعرفة

مع مخطط مقترح لإسلامية

علم التاريخ

للدكتور

عماد الدين خليل

يقدم للقارىء مشروع إسلامية المعرفة على خريطتين متكاملتين الأولى تنظيرية والثانية تطبيقية يتناول في الأولى المصطلح والضرورات الداعية إلى المشروع ويختار في الثانية علم التاريخ ميداناً للتخطيط لكتاب منهجي..

١١٢ صفحة　　　　سعر الكتاب:　غلاف عادي (٥) دولارات

الموزعون المعتمدون لمنشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

في شمال أمريكا:

المكتب العربي المتحد

United Arab Bureau
P.O. Box 4059
Alexandria, VA 22303, U.S.A.
Tel: (703) 329-6333
Fax: (703) 329-8052

خدمات الكتاب الإسلامي

Islamic Book Service
10900 W. Washington St
Indianapolis, IN 46231 U.S.A.
Tel: (317) 839-9248
Fax: (317) 839-2511

في أوربا:

المؤسسة الإسلامية

The Islamic Foundation
Markfield Da'wah Centre, Ruby Lane
Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244--944 / 45
Fax: (44-530) 244-946

خدمات الاعلام الإسلامي

Muslim Information Services
233 Seven Sister Rd.
London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170
Fax: (44-71) 272-3214

المملكة العربية السعودية:

الدار العالمية للكتاب الاسلامي
ص. ب. ٥٥١٩٥ الرياض ١١٥٣٤
تليفون 0818-465-1 (966)
فاكس 3489-463-1 (966)

الأردن:

دار البشير للنشر والتوزيع
ص.ب ١٨٢٠٧٧ ـ عمان
تليفون 9891-665 (962)
فاكس 9893-665 (962)

مصر:

المعهد العالمي للفكر الاسلامي
٢٦ ـ ب شارع الجزيرة الوسطى
الزمالك ـ القاهرة
تليفون 9520-340 (202)
فاكس 9520-340 (202)

المغرب:

دار الأمان للنشر والتوزيع
4، زنقة المامونية
الرباط ـ المغرب
تليفون 723276 (7-212)

لبنان:

المكتب العربي المتحد
ص.ب 135888 بيروت
تيلفون 807779
تيلكس 21663LE

الهند:

Genuine Publications & Media (Pvt.) Ltd.
Vateg Building, Nizamuddin West
New Delhi—100 013
Tel: (91-11) 684-7575
(91-11) 684-6256

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس عشر الهجري (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) لتعمل على:

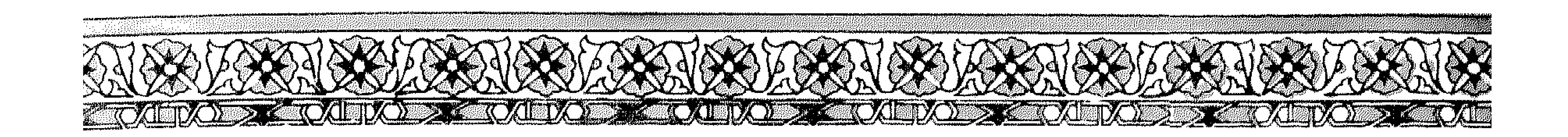
- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانيَّة وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.

ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:

- عقد المؤتمرات والندوات العلميّة والفكريّة المتخصصة.
- دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
- توجيه الدراسات العلميّة والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.

وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربيّة وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH



هذا الكتاب

إن هذه الورقة أعدت لتكون ورقة داخلية يتداولها مستشارو المعهد والمشاركون في حمل همومه وقضاياه، فهي محاولة للتعبير عن التفكير المشترك الذي لابد أن يشكل الأساس الفكري الذي يقف عليه القائمون على شؤون المعهد العالمي للفكر الإسلامي والمتعاونون معه.

ولقد حظيت الورقة باهتمام سائر الأخوة والمستشارين، ونوقشت قضاياها نقاشًا مستفيضًا، واقترح إشراك من لم تسعفه ظروفه للحضور بدراستها ومعرفة ملاحظاته حول قضاياها، فتم إرسالها إلى عدد كبير من العلماء والأساتذة المتعاونين مع المعهد.

وقد لفت كثير من الإخوة الذين اطلعوا على الورقة، أو شاركوا في مناقشتها النظر إلى وجوب نشرها بطبعة عامّة، فهي تمثل محاولة متقدمة لتوضيح قضية «**إسلامية المعرفة**» ظهرت فيها بصمات سنوات الخبرة والمعاناة العملية في الميدان.

إن الورقة - وإن اشتملت في صياغتها الأخيرة على كثير من خصائص الخطاب العام لكنها لم تخرج تمامًا من إطار خصوصيتها الفكرية والثقافية. ونحسب أن أفكار الورقة تهم كل من له من هموم هذه الأزمة الفكرية والثقافية نصيب، لكن قراءتها تستلزم قَدْرًا لا بأس به من الصبر والحيدة والإحساس بأهميّة الفكر والثقافة في البناء الحضاري الإسلامي الجديد.

إن الظروف الصعبة التي تجتازها أمتنا الإسلامية والفترة الحرجة التي تحياها جماهيرها قد تجعل الآذان أقل التفاتًا لقضايا الفكر، لأنها من وسائل الدواء الطويل المدى الذي نقدمه وننادي به، لكن استمرار الإحباط والفشل والإحساس بالمهانة والضياع كل ذلك يؤكد حقيقة صارخة هي: لو أن هذه الأمة استقامت عقيدتها وصلُح فكرها وتحررت إرادتها، وأُحْسِن بناء وإعداد إنسانها وتمتعت بحريتها الكاملة هل كان يمكن أن يحدث لها ما حدث؟ وهل كان يمكن للشياطين أن تجتالها بين الحين والآخر لتدمر ما جمعت من قدراتها، ولتعيدها إلى نقطة البدء في جهودها؟

لولا استحكام الأزمة الفكرية وغياب الهوية الثقافية والوحدة الأخوية هل تسقط ا هذا السقوط المروّع في شراك خصومها وأعدائها؟!

والمعهد إذ يضع هذه الورقة بين أيدي القراء فإنّه يحاول أن يعبر عن برناه وموقع هذا البرنامج من المشروع الحضاريّ الإسلامي. والله ولي التوفيق.

